



متابعات إفريقية

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

- د. نجم الدين محمد عبدالله جابر
- د. أبو بكر فضل محمد عبدالستافع
- د. فاطمة عمر العاقب
- د. صلاح الدين عبدالرحمن الدومة
- د. بشار جاسم محمد حسين
- د. تهاني محمد نظيف
- د. صفوة محمد محمود
- د. سمر الباجوري

متابعات إفريقية

العدد (١١)

المحتويات

متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة يضمها تقرير شهري يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تناقش السلسلة الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهتم سُكَّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

للتواصل: afrstudies@kfcris.com

- **صراع السلطة والنفوذ بين شركاء الفترة الانتقالية بالسودان**
د. نجم الدين محمد عبدالله جابر - كلية العلوم السياسية والدراسات الإستراتيجية -
جامعة الزعيم الأزهرى - الخرطوم. ٨
- **السودان والقائمة الأمريكية للإرهاب**
د. أبوبكر فضل محمد عبدالشافع - باحث في الدراسات الاستراتيجية - الخرطوم. ١٧
- **العلاقات السودانية الإثيوبية في ضوء المتغيرات الراهنة**
د. فاطمة عمر العقاب - أستاذة العلوم السياسية - جامعة الزعيم الأزهرى - الخرطوم. ٢٧
- **أثر إرث نظام الإنقاذ في أداء الفترة الانتقالية**
د. صلاح الدين عبدالرحمن الدومة - مدير معهد الدراسات الإستراتيجية
والعلاقات الدولية - جامعة أم درمان الإسلامية - أم درمان. ٣٦
- **أسباب وتداعيات تعديل الوثيقة الدستورية للمرحلة الانتقالية في السودان**
بشرى جاسم محمد حسين - باحثة مهتمة بالشأن الإفريقي - بغداد. ٤٤
- **معادلة السياسة الخارجية السودانية في المرحلة الانتقالية: المحددات والسمات**
تهاني محمد نظيف - باحثة في الشؤون الإفريقية - القاهرة. ٥١
- **إنشاء قاعدة بحرية روسية في السودان: الدوافع والتداعيات المحتملة**
د. صدف محمد محمود - باحثة متخصصة في العلاقات الدولية - القاهرة. ٦٠
- **السودان: أزمة اقتصادية متفاقمة وحلول صعبة**
د. سمر الباجوري - كلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة - القاهرة. ٧٠

(ح)

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٤٢هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مجموعة مؤلفين

متابعات إفريقية. / مجموعة مؤلفين. - الرياض، ١٤٤٢هـ

٨٠ ص، ١٦،٥ x ٢٣ سم (سلسلة متابعات إفريقية؛ ١١)

ردمك: ٩٧٨_٦٠٣_٨٢٦٨_٨٢_٧

١- إفريقيا - تاريخ أ. العنوان ب. السلسلة

١٤٤٢/٦٢٨٨

ديوي ٩٦٠

رقم الإيداع: ١٤٤٢/٦٢٨٨

ردمك: ٩٧٨_٦٠٣_٨٢٦٨_٨٢_٧

بحر الخرعان

مراجع لغوي

ساره الجتسي

تحرير

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

كلمة المحرر

يتناول ملف العدد الذي بين يدي القارئ الظروف والتطورات التي يمر بها السودان في المرحلة الحالية، مرحلة انتقالية معقدة منذ سقوط نظام البشير عام ٢٠١٩م، تتشابك فيها ضغوط الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يعانيها الشعب السوداني، مع التجاذبات السياسية بين مكونات الحكم الانتقالي والأزمات الإقليمية واشترطات نجاح الانفتاح على مختلف القوى الدولية.

في ظل تسارع الأحداث -مع تهاوي نظام الإنقاذ- وغموض الأطراف الفاعلة على الساحة من حيث البرامج والأجندات، وضغط الشارع، والتدخلات الإقليمية المتحفزة للتخلص من نظام لم يكن قادراً على التكيف والاندماج في محيطه والعالم، تمكنت الحكومة الانتقالية من تحقيق بعض الإنجازات الوطنية، وخاصة ما كان على مسار السلام على مختلف الجبهات التي ظلت مشتعلة لعقود من الزمن؛ إلا أنها فوجئت بكم هائل من التحديات والتهديدات التي لم تكن متوقعة، وكانت مواجهتها تتطلب وحدة القرار السياسي، إلا أن تركيبة السلطة الانتقالية بين مكون عسكري ينتمي بصورة أو بأخرى إلى الدولة العميقة وله علاقاته الإقليمية ومكون مدني حديث العهد بالحكم، له حاضنته الشعبية والإقليمية؛ لذا، كثيراً ما يقع التعارض وحتى التصادم على مستوى الخيارات والقرارات والتوجهات، وذلك في ملفات عدة.

وعلى الرغم من عمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، التي تعود جذورها إلى عقود طويلة وعوامل متشابكة، تجد الحكومة الانتقالية حظوظاً كبيرة في تجاوز التحديات والصعوبات المرحلية منها خاصة؛ وذلك نتيجة توفر مناخ إقليمي وعالمي مناسب، فيمكن الاستفادة من تعقيدات الوضع الإقليمي رغم ما يحتويه من تضارب يجد له صداه داخل الحكم الانتقالي؛ إذ تشير مؤشرات عدة إلى تحول السودان إلى طرف فاعل في مختلف القضايا والملفات الإقليمية، مثل مفاوضات سد النهضة ومكافحة الإرهاب وتعقيدات الوضع الإثيوبي... وقد يدفع السودان تكلفة سياسية واقتصادية لانفتاحه على أهم القوى العالمية الفاعلة في المنطقة، لكنه في المقابل سيجني منافع رفع الحصار عنه، والاستجابة لشروط الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتوجه قوى مثل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين، نحو الاستفادة من موقع السودان بصفته بوابة شرق إفريقيا انطلاقاً من البحر الأحمر. بالتضافر مع ذلك فإن تطبيع وضعه وتصفية ديونه مع الهيئات النقدية الدولية المانحة سوف يكسبه ثقته من جديد وتوفر له الضمانات المطلوبة لحصوله على تمويلات وتسهيلات نقدية معتبرة.

كل هذه المساقات المتدرجة نحو الإصلاح مرتبطة بوضوح الرؤية لدى مؤسسات الحكم الانتقالي، والتناغم بين طرفيه، والعمل على تغليب المصلحة القومية العليا للدولة والحاجة الملحة إلى امتلاك برنامج وطني متكامل لهذه المرحلة الدقيقة، ومدى قدرة وفاعلية الأطراف المختلفة المنخرطة في الشأن السوداني في الاستفادة من التجارب الماثلة لدورات الانتقال السياسي المختلفة في الإقليميين العربي والإفريقي، حفاظاً على استقرار وأمن السودان.

صراع السلطة والنفوذ بين شركاء الفترة الانتقالية بالسودان

د. نجم الدين محمد عبدالله جابر - كلية العلوم السياسية والدراسات الإستراتيجية
- جامعة الزعيم الأزهرى - الخرطوم.

يدور حالياً صراع محموم بين مكونات التحالف الحاكم في السودان التي تضم قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري وأطراف عملية السلام من الحركات المسلحة؛ حيث يسعى كل طرف جاهداً لتعزيز وجوده في أجهزة السلطة الانتقالية، (مجلسي السيادة والوزراء)، عقب الإطاحة بحكم الإسلاميين في أبريل ٢٠١٩م، وفي مجلس شركاء الفترة الانتقالية، الذي أصبح مرجعية لرسم السياسات العامة للدولة وفض النزاعات التي تنشأ بين شركاء الحكم. وهو ما يعكس حالة الصراع والخلاف بين أطراف السلطة الحاكمة في السودان.

المكونات السياسية للحكم الانتقالي بالسودان

هناك ثلاث كتل رئيسة تسيطر على المشهد السياسي وصناعة القرار في السودان، وتتباين من حيث القوى والتأثير الداخلي والدعم الخارجي، وهي تضم الآتي:

أولاً: المحور المدني ويضم قوى إعلان الحرية والتغيير، وهي مكونات سياسية سودانية تتشكل من تحالف قوى مدنية، تضم تجمع المهنيين (تكتل نقابي وجماعات مهنية)، والجبهة الثورية (الحركات المسلحة)، وتحالف قوى الإجماع الوطني الذي يضم عدداً من الأحزاب السياسية، أبرزها حزب الأمة القومي والتجمع الاتحادي المعارض. تأسست قوى الحرية في يناير ٢٠١٩م خلال الاحتجاجات السودانية أواخر عام ٢٠١٨م، حيث صاغت هذه إعلان الحرية والتغيير وميثاق الحرية والتغيير الذي دعا إلى إقالة الرئيس عمر البشير من السلطة، وهو ما حدث بعد عدة أشهر من الاحتجاج، وذلك عقب الإطاحة به من قبل الجيش السوداني في انقلاب عسكري حدث في أبريل من عام ٢٠١٩م. كما واصلت قوى إعلان الحرية والتغيير تنسيق الاحتجاجات في وجه المجلس العسكري الذي حكم البلاد نظرياً بعد سقوط نظام البشير، ثم دخلت في مرحلة مفاوضات مع المجلس حتى توصلت معه في ١٧ يوليو ٢٠١٩م إلى خطة لتقاسم السلطة^(١).

(1) Sudanese Professionals Association, "Declaration of Freedom and Change," January 1, 2019, www.sudaneseprofessionals.org/en/declaration-of-freedom-and-change.

ثانياً: المجلس العسكري الانتقالي، تشكّل عقب عزل الرئيس السوداني عمر البشير في ١١ أبريل ٢٠١٩م، الحدث الذي عُرف بانقلاب ٢٠١٩م في السودان^(٢). أصبح المجلس منذ ذلك التاريخ، يدير شؤون الحكم في السودان. وفي ٢٠ أغسطس ٢٠١٩م، حُلَّ المجلس العسكري بصفة رسمية بصدور مرسوم بتشكيل المجلس السيادي السوداني، الذي أدّى أعضاؤه القسم الدستوري في ٢١ أغسطس ٢٠١٩م. تألّف المجلس الانتقالي من عشرة أعضاء بالأساس هم قادة من أفرع القوات المسلحة السودانية. ورأسه الفريق أوّل ركن عبد الفتاح البرهان^(٣)، المفتش العام للقوات المسلحة السودانية، بعد أن استقال أحمد عوض بن عوف، وزير الدفاع السوداني السابق، الذي رأس المجلس أوّل مرة، وليوم واحد فقط، إثر مشاركته في التغيير، بينما أصبح قائد قوات الدعم السريع السودانية، الفريق محمد حمدان دقلو نائباً لرئيس المجلس^(٤).

أجهزة الحكم الانتقالي

في أغسطس ٢٠١٩م، وقّع المجلس العسكري مُمثلاً في الفريق محمد حمدان دقلو المعروف باسم (حميدتي) قائد قوات الدعم السريع وقوى إعلان الحرية والتغيير ممثلةً في الاستاذ أحمد ربيع ممثل تجمع المهنيين، مشروع الإعلان الدستوري الذي ينصّ على ٧٠ مادة قانونية تُحدّد كيف ستُنقل السلطة من المجلس العسكري إلى المجلس السيادي وهيئات الدولة الانتقالية الأخرى. وكان توقيع مشروع الإعلان الدستوري قد حظي باهتمام دولي وإقليمي برعاية إثيوبية^(٥).

وتعد الوثيقة الدستورية بمثابة دستور انتقالي قانوني ينظم الحكم وتقاسم السلطة بين مكونات العملية السياسية الحاكمة في السودان، على أن أجهزة الحكم الانتقالي تتكون من المؤسسات التالية:

أولاً: مجلس السيادة

حيث يمثل رأس الدولة ورمز سيادتها ووحدتها، بتشكيل مجلس مكون من ١١ عضواً يضم خمسة أعضاء عسكريين وخمسة أعضاء مدنيين بالإضافة إلى مدني واحد يتم اختياره بالإجماع. اتفق الاثنان على أن يرأس المجلس السيادي الجديد شخص عسكري لمدة ٢١ شهراً ومن ثم مدني لمدة ١٨ شهراً^(٦). بعد يومين

(2) Mohammed Amin, "Sudan's Ibn Auf Steps Down as Head of Military Council," *Aljazeera News*, April 13, 2019, <https://www.aljazeera.com/news/2019/4/13/sudans-ibn-auf-steps-down-as-head-of-military-council>.

(3) «السودان، مرسوم دستوري بتشكيل المجلس السيادي برئاسة البرهان»، *سكاى نيوز عربية*، (٢٠ أغسطس، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ٩ فبراير، ٢٠٢١م، www.skynewsarabia.com/middle-east/1277426.

(4) «السودان.. حل «العسكري الانتقالي» وتشكيل مجلس السيادة»، *الحرية*، (٢٠ أغسطس، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ٩ فبراير، ٢٠٢١م، <https://2u.pw/zYbpb>.

(5) أبوبكر فضل محمد عبدالشافع، «مسار السلام في السودان بعد الثورة المعوقات والاتفاق»، *متابعات إفريقية*، العدد ٦، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٢٠م)، ص ٢٩.

<https://www.kfcris.com/pdf/0c2fb95660d5cf63063a128a249248425f6d19089ae57.pdf>.

(6) Radio Dabanga, "Sudan Constitutional Declaration Signed—Sovereign Council to be Announced in Two Weeks," August 4, 2019, <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudan-constitutional-declaration-signed-sovereign-council-to-be-announced-in-two-weeks>.

من ذلك؛ ظهرَ عبد الفتاح البرهان رئيس المجلس العسكري على شاشات التلفزيون، مؤكِّدًا على أنَّ المجلس العسكري سيُحلُّ بعد تنفيذ الصفقة الانتقالية. ولمجلس السيادة صلاحيات تعيين رئيس الوزراء والوزراء واعتماد تعيين حكام الأقاليم والولاة، واعتمادات تعيين أعضاء المجلس التشريعي الانتقالي ورئيس القضاء وقضاة المحكمة العليا والنائب العام والسفراء، فضلا عن صلاحيات إعلان الحرب وحالة الطوارئ^(٧).

ثانيا: مجلس الوزراء

يمثل السلطة التنفيذية العليا للدولة وتنص الوثيقة على أن يتألف مجلس الوزراء من رئيس وعدد من الوزراء لا يتجاوز العشرين من كفاءات وطنية مستقلة يُعينهم رئيس المجلس من قائمة مرشحي قوى إعلان الحرية والتغيير، عدا وزير الدفاع والداخلية اللذين يرشحهما المكون العسكري في مجلس السيادة. وتحدد الوثيقة اختصاصات وسلطات مجلس الوزراء وشروط عضوية المجلس وأسباب فقدانها^(٨).

ثالثا: المجلس التشريعي

وتشير الوثيقة إلى تشكيل مجلس تشريعي انتقالي لا يتجاوز عدد أعضائه ٣٠٠ عضو^(٩)، تختار نسبة ٦٧ في المئة منهم قوى إعلان الحرية والتغيير والنسبة المتبقية للقوى الأخرى غير الموقعة على الإعلان، باستثناء حزب المؤتمر الوطني ورموز النظام السابق، على أن يتشكل في غضون ٣ أشهر من توقيع الوثيقة. لكن لم يتم تشكيل المجلس إلى الوقت الحالي نتيجة لعدم توافق الأطراف السياسية حول كيفية تشكيله عقب اتفاق السلام مع الجبهة الثورية، التي تضم عددا من الحركات المسلحة. وتحدد الوثيقة اختصاصات المجلس التشريعي وسلطاته ومدته وشروط عضويته وأسباب فقدانها وقسم رئيسه وأعضائه^(١٠).

صراع القوى والنفوذ بين مكونات المرحلة الانتقالية

هناك عدة خلافات برزت للعيان مع بداية تشكيل هياكل الحكم وتنفيذ السياسات العامة، وأبرز هذه الخلافات حول صلاحيات المجلس السيادي وهيمنة العسكر على مقاليد الأمور مع ضعف من الجانب المدني واتخاذ القرارات، فالمكون العسكري في مجلس السيادة قد تغول على السلطات التنفيذية وصار الحاكم الحقيقي للسودان، ووفقا للوثيقة الدستورية فإن دور مجلس السيادة شرقي في صنع السياسات

(7) Omar al-Bashir, "Our Revolution Won": Sudan's Opposition Lauds Deal with Military," *Aljazeera News*, July 5, 2019, <https://www.aljazeera.com/news/2019/7/5/our-revolution-won-sudans-opposition-lauds-deal-with-military>.

(8) Associated Press, "Sudan's military council to be dissolved in transition deal," *VOA News*, July 8, 2019, <https://www.voanews.com/africa/sudans-military-council-be-dissolved-transition-deal>.

(٩) «الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لحكم السودان»، وزارة العدل السودانية، (٥، أكتوبر، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ٧، فبراير، ٢٠٢١م، www.moj.gov.sd/files/index/28.

(10) "Sudanese Army Thwarts Coup Attempt, Arrests its Chief of Staff," *Sudan Tribune*, July 24, 2019, <https://sudantribune.com/spip.php?article67830>.

والحكم، لكن في واقع الأمر نجد أن العسكريين يتغولون على مهام الحكومة الانتقالية في عدة مجالات، ومنها الآتي:

أولاً: هيمنة المؤسسة العسكرية على الجانب الاقتصادي

في عام ٢٠١٧م، أقر البرلمان المنحل إبان حقبة الرئيس عمر البشير قانوناً قضى بتحويل اسم هيئة التصنيع الحربي إلى منظومة الصناعات الدفاعية. ومنح القانون المنظومة استقلالية مالية وإدارية عن وزارة الدفاع لتكون تابعة لرئيس الجمهورية، كما مُنحت حق الاستثمار بأموالها دون الخضوع لسلطات ديوان المراجعة القومي وقوانين الشراء والتعاقد والإجراءات المالية والمحاسبية^(١١).

كان اجتماع مشترك بين مجلس السيادة ومجلس الوزراء، وتحالف الحرية والتغيير، في السادس من مارس ٢٠٢٠م، قد انتهى إلى تكليف الفريق محمد حمدان دقلو برئاسة اللجنة الاقتصادية، على أن تكون نائبة رئيس حزب «الأمة» مريم الصادق المهدي، مقرر للجنة، التي تضم عدداً من أعضاء مجلس السيادة والوزراء. غير أن تعيين الفريق حميدتي قبيل باعتراضات عديدة من مكوّنات داخل تحالف الحرية والتغيير الحاكم، رأت أن تعيينه، وهو نائب رئيس مجلس السيادة، رئيساً للجنة أمرٌ يخالف الوثيقة الدستورية، التي توضح صلاحيات مجلس السيادة بحيث لا تدخل في الصلاحيات التنفيذية للحكومة. لكن الاعتراض الأكبر جاء من الشارع العام ولجان المقاومة قائدة الحراك الثوري التي لديها تحفظات كبيرة على حميدتي أصلاً وتحمله مسؤولية فض الاعتصام في محيط مقر قيادة الجيش السوداني في العام ٢٠١٩م، الذي أدى إلى سقوط أكثر من ١٠٠ قتيل. وهددت لجان المقاومة بتصعيد الموقف الثوري، مع تلك الاعتراضات وغياب الكثير من أعضاء اللجنة عن حضور اجتماعاتها، اضطر حميدتي للتراجع والاعتذار عن رئاستها، التي آلت رئاستها لرئيس الوزراء عبد الله حمدوك. مع التوافق على مصفوفة زمنية لتنفيذها في عدد من المجالات. وحرص فيها المكونان العسكري والمدني على تعزيز الشراكة بينهما بتشكيل لجان مشتركة. وضمن تلك العملية عاد حميدتي لرئاسة اللجنة الاقتصادية العليا، فيما عُيّن حمدوك رئيساً مناوياً للجنة^(١٢).

فتح إقرار مجلس الوزراء السوداني، بتبعية وإشراف وزارة المالية على جميع الشركات المملوكة للقوات النظامية المختلفة، بما فيها الجيش والشركات الحكومية، في موازنة العام المالي المقبل ٢٠٢١م، باب التكهّنات أمام إعادة إنتاج الأزمة المكتومة بين جناحي الحكومة الانتقالية في السودان (المدني والعسكري)^(١٣).

(١١) منعم سليمان، «منظومة الصناعات الدفاعية: إنني أخذت ما أعطيتُ شئ»، صحيفة الراكوبة، (٥، نوفمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٩، يناير، ٢٠٢١م، www.alrakoba.net/31476652.

(١٢) عبد الحميد عوض، «تضخم أدوار حميدتي: قضم تدريجي لصلاحيات الحكومة السودانية»، العربي الجديد، (٣٠، إبريل، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٨، يناير، ٢٠٢١م، <https://2u.pw/NomxW>.

(١٣) هالة حمزة، «الجيش السوداني: شركائنا خط أحمر»، العربي الجديد، (١٥، ديسمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٩، يناير، ٢٠٢١م، <https://2u.pw/yN8Nh>.

ويصر الجناح المدني على إخلاء طرف نظيره العسكري من جميع الشركات التي يسيطر عليها والتي تتحكم بقوة في مفاصل الاقتصاد من دون مردود على الخزينة العامة وإلحاقها بمثيلاتها من الشركات التي تتبع للحكومة، بينما يرفض الجناح العسكري بقوة هذا التوجه ويصر على تمسكه بها ووضعها تحت بند «الخطوط الحمراء»، بحجة أن الشركات والمؤسسات العسكرية «قطاع عام». وبالتالي، فإن إدارة هذه الشركات لا تتناقض مع فهم الحكومة وإلحاقها على إعادتها للقطاع العام نفسه، حسب الجناح العسكري. وأوضحت تصريحات سابقة لرئيس الوزراء السوداني، عبد الله حمدوك، ولرئيس المجلس السيادي عبد الفتاح البرهان، موقف كل منهما من هذه القضية؛ حيث اعتبر حمدوك استعادة الشركات الاقتصادية للقطاعين الأمني والعسكري أولوية لدى الحكومة الانتقالية تحتم إخضاعها لوزارة المالية.

في المقابل، قال البرهان، في لقاء سابق بضباط وجنود في المنطقة العسكرية، إن الجيش السوداني حصر ٤٥٠ شركة حكومية غير تابعة له، فوجد أن ما يعمل منها بصورة رسمية نحو ٢٠٠ شركة فقط، بينما يتبع المتبقي منها لمؤسسات ووزارات من دون أساس، وقد طرحنا هذا الأمر على مجلس الوزراء. وقال إن شركات الجيش لم تحتكر تصدير السمسم أو المواشي أو الذهب، والفاشلون هم من يريدون تعليق شناعة إخفاقاتهم الاقتصادية على القوات المسلحة.

وأقر مجلس الوزراء السوداني، في جلسة ١٩ نوفمبر ٢٠٢٠م، أهمية إجراء تقييم أداء موازنة عام ٢٠٢٠م ضمن مشروع موازنة عام ٢٠٢١م، والتأكيد على ولاية وزارة المالية على المال العام، وإشراف وزارة المالية على جميع الشركات الحكومية والمملوكة للقوات النظامية المختلفة.

القانون الأمريكي للانتقال السياسي والتحول الديمقراطي للسودان: أقر الكونغرس الأمريكي مشروع قانون يدعم الانتقال الديمقراطي في السودان. ويشدد مشروع القانون الرقابة على قوى الأمن والاستخبارات السودانية، ويتضمن تقييمًا لإصلاحات القطاع الأمني في البلاد من قبل الحكومة السودانية، كتفكيك الميليشيات، وتعزيز السيطرة المدنية على القوات العسكرية^(١٤). كما نص على «إنهاء أي تدخل للأجهزة العسكرية والأمنية في قطاع التنقيب والموارد المعدنية، بما في ذلك البترول والذهب». ويتمدد الجيش وقوات الدعم السريع وجهاز الأمن في استثمارات وشركات تعمل في مجال التعدين والنفط والصناعة والزراعة^(١٥). ويتطلب المشروع من وزارة الخارجية الأمريكية تقديم استراتيجية تفصل الدعم الأمريكي لعملية انتقالية نحو حكومة بقيادة مدنية في السودان، كما يعرب عن دعم المشرعين الكبير لتقديم مساعدات تسهل من

(١٤) «الكونغرس الأمريكي يقر قانون دعم الانتقال الديمقراطي في السودان»، رت بالعربي، (٢، يناير، ٢٠٢١م). الاسترجاع في: ١٥، فبراير، ٢٠٢١م، <https://2u.pw/x6NaC>.

(١٥) أحمد فضل، «قانون أمريكي يحاصر شركات الجيش بالسودان.. هل سيقوّي سلطة المدنيين على حساب العسكر؟»، الجزيرة، (١٥، ديسمبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٨، يناير، ٢٠٢١م، <https://2u.pw/Arbjn>.

العملية الانتقالية السياسية. على ما يبدو فإن مشروع القانون الأمريكي منح رئيس الوزراء عبد الله حمدوك القوة للتحدث عن ملف الشركات التابعة للجيش في سياق ردوده على أسئلة الصحفيين عن قانون الانتقال الديمقراطي والمساءلة والشفافية المالية. وقال حمدوك: إن المطالبة بالشفافية المالية والمحاسبية في شركات الحكومة والمكون العسكري مطلب أساسي ينبغي أن يتحقق، فمن غير الممكن إدارة موارد خاصة بالشعب السوداني من غير شفافية ومساءلة هذا أمر لا تنازل فيه.

فيما استغل رئيس هيئة الأركان الفريق أول محمد عثمان الحسين، حفل تخريج ضباط رفيعي المستوى بعد أن نالوا درجة الماجستير العسكري وفي حضور القائد العام للجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة، للتأكيد على أن «القوات المسلحة ستظل عصية على مكر الماكين وكيد الكائدين حتى وإن استعان البعض عليها بالأجنبي واستجلبوا لذلك القوانين من وراء البحار». في إشارة لقانون الكونغرس الأمريكي مثار الجدل^(١٦).

ثانياً: توقيع اتفاق السلام مع إسرائيل

انتقد وزير الإعلام السوداني فيصل محمد صالح الجيش لتطويره علاقات مع إسرائيل، من دون إخطار مسؤولين آخرين (مجلس الوزراء)، ما يشير إلى مزيد من التوتر داخل حكومة تقاسم السلطة بالبلاد. ووفقا لوكالة بلومبيرغ للأخبار، قال فيصل صالح في حديث لقناة تليفزيونية محلية إن زيارة وفد إسرائيلي إلى مؤسسة تصنيع عسكرية سودانية قد تمت بدون علم مجلس الوزراء. وجاءت الزيارة بعد نحو شهر على اتفاق إسرائيل والسودان على اتفاق سلام بوساطة الولايات المتحدة، في إطار مساعي تلك الدولة الإفريقية إلى شطب اسمها من قائمة واشنطن للدول الراعية للإرهاب. وقال صالح لقناة «إس ٢٤»، وهي قناة تليفزيونية مقرها الخرطوم: إن العلاقات الخارجية «يفترض أن تكون بيد مجلس الوزراء». وأضاف «لكن الأمور المتعلقة بالتطبيع في يد الجيش بشكل فعلي وأحادي»^(١٧).

وهو ما يعكس حالة الخلاف والتباين بين الطرفين ويدعم مطالب القوى المدنية التي تطالب بالتشديد على قيام سلطة مدنية كاملة من دون أي مشاركة من العسكر. في موازاة ذلك تتبنى تكتلات أخرى الدعوة إلى تصحيح مسار الثورة بوضع خطوط فاصلة وواضحة بين صلاحيات مجلس السيادة وصلاحيات مجلس الوزراء، من دون أن يتعدى الأول على صلاحيات الثاني لضمان مدنية الحكم^(١٨).

(١٦) «السودان: قانون دعم الانتقال من الكونغرس يثير المخاوف من تعميق الشقة بين العسكريين والمدنيين»، القدس العربي، (٢٩، ديسمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ١١، يناير، ٢٠٢١م، <https://www.newhub.org/AR/AL/897821>.

(١٧) «وزير الإعلام السوداني: الجيش يطور علاقات مع إسرائيل بدون رقابة»، صحيفة مصرأوي، (٦، ديسمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٨، يناير، ٢٠٢١م، <https://2u.pw/XmZnT>.

(١٨) «وزير الإعلام السوداني، الجيش يطور علاقات مع إسرائيل بدون رقابة».

ثالثاً: توقيع السلام مع الحركات المسلحة وصناعة تحالفات حديثة

جرت مراسم التوقيع في جوبا، عاصمة جنوب السودان، بصفة نهائية على اتفاق مبدئي توصل إليه في أغسطس ٢٠٢٠م، بعد شهور من المحادثات، مع ثلاث مجموعات متمردة رئيسية. كانت أبرز الحركات الموقعة على الاتفاق والمنضوية تحت راية الجبهة الثورية هي حركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم، وحركة جيش تحرير السودان بزعامة مني أركو مناوي، والحركة الشعبية شمال بقيادة مالك عقار، إلى جانب فصائل أخرى صغيرة ضمن الجبهة الثورية^(١٩)، التي تضم خمس حركات مسلحة وأربع حركات سياسية. في حين لم ينضم فصيلان رئيسان، وهما جيش تحرير السودان والحركة الشعبية جناح عبد العزيز الحلو إلى مفاوضات السلام^(٢٠). إن نسب مشاركة الحركات المسلحة في هياكل السلطة محددة وواضحة في اتفاقية السلام، الموقعة بين الحركات والحكومة الانتقالية؛ حيث منحتهم ٣ أعضاء في مجلس السيادة، و ٦ وزراء في الحكومة، بجانب ٧٥ مقعداً في المجلس التشريعي، كما أن هناك فصائل مسلحة ينتظر انضمامها للعملية السلمية حتى يكون السلام شاملاً.

من جهة أخرى يرى بعض المحللين أنه قد جرت منذ وقت مبكر تفاهات بين المجلس العسكري (المنحل)، المكون العسكري الحالي في مجلس السيادة الانتقالي، والمجموعات المسلحة، سبقت مفاوضات السلام، ولا يستبعد أن يكون الطرفان قد توصلا لاتفاقيات سرية غير معلنة بين الطرفين. حيث يبرز ذلك بالهجوم الحاد الذي تشنه الحركات المسلحة ضد قوى التغيير والوثيقة الدستورية، ليعزز التحالف بين العسكريين في مجلس السيادة والمجموعات المسلحة، التي جاءت باتفاقية السلام^(٢١). وشنت حركات مسلحة موقعة على اتفاق جوبا للسلام هجوماً على أحزاب قوى إعلان الحرية والتغيير، المرجعية السياسية للحكومة الانتقالية، واتهمتها بالهيمنة على السلطة، وتمكين عناصرها في وظائف قيادية بالدولة، والسعي للاستحواذ على الحصص الكبرى في تشكيل الحكومة المقبلة. وكانت عدة قيادات داخل الجبهة الثورية السودانية قد عبّرت صراحة عن نيتها استبدال الحاضنة السياسية التي تمثلها قوى «التغيير» بأجهزة السلطة الانتقالية، بالإضافة إلى المجلس التشريعي الانتقالي، لتمثل البديل القانوني والدستوري للأحزاب، فيما قللت قيادات قوى التغيير من تأثير هذه المواقف على تماسك التحالف.

(١٩) رضاء أحمد حسن، «أهمية استكمال اتفاق السلام السوداني»، الشروق، (١٦، أكتوبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٩، يناير، ٢٠٢١م، <https://2u.pw/HPzYL>.

(٢٠) «السلام في السودان: توقيع اتفاق لتقاسم السلطة بين الحكومة وجماعات مسلحة متمردة»، البي بي سي، (٣، أكتوبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٩، يناير، ٢٠٢١م، <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-54400200>.

(٢١) محمد أمين ياسين، «تزايد الصراع على السلطة يهدد مخاطر الانتقال السياسي في السودان»، الشرق الأوسط، (٢٦، نوفمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ١٠، يناير، ٢٠٢١م، <https://2u.pw/lxvPA>.

رابعا: مجلس شركاء الفترة الانتقالية وصراع النفوذ

فَجَّرَ مجلس «شركاء الفترة الانتقالية» خلافا حادا بين أقطاب السلطة في السودان، وهم المكون العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير ومجلس الوزراء، إذ توالى بيانات رافضة ومتحفظة على قرار تكوينه. وكان رئيس مجلس السيادة، الفريق عبدالفتاح البرهان، أعلن عن تشكيل مجلس شركاء الفترة الانتقالية مكونا من ٢٩ عضوا، ومنحه صلاحيات عديدة. في المقابل سارعت الأطراف المدنية في السلطة الانتقالية إلى إعلان رفضها لهذا القرار، فيما تحفظ البعض على الطريقة التي شُكِّلَ بها المجلس والصلاحيات الواسعة التي منحت له^(٢٢). وتباينت الآراء بشأن المجلس، فالبعض وصفه بأنه «انقلاب» وآخرون اعتبروه «تغولا» على مستويات الحكم المعلومة في الفترة الانتقالية، وهي مجالس السيادة والوزراء والتشريعي، فيما تبناه جزء آخر رأى فيه حلا لإنهاء التضارب والانقسام المسجل خلال الفترة الأولى من المسار الانتقالي. ويقول متابعون إن الخلاف الدائر يتجاوز في واقع الأمر مسألة المجلس إلى عملية شد حبال بين طرفي نقيض يحاول كل منهما فرض نفسه صاحب الكلمة الطولى في القرار السوداني. ويختص مجلس الشركاء، وفق قرار البرهان، بتوجيه الفترة الانتقالية بما يخدم المصالح العليا للسودان، وحل التباينات في وجهات النظر بين الأطراف المختلفة، وحشد الدعم اللازم لإنجاح الفترة الانتقالية وتنفيذ مهامها. ويتضمن القرار فقرة تنص على أن يُمنح المجلس أي سلطات أخرى لازمة لتنفيذ اختصاصاته وممارسة سلطاته.

حيث نشرت وزارة العدل السودانية، الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية المعدلة، لسنة ٢٠٢٠م، بالجريدة الرسمية لحكومة جمهورية السودان، والتي صادق عليها مجلس السيادة في اليوم الثاني عشر من شهر أكتوبر للعام ٢٠٢٠م. ومن أهم بنود الوثيقة ينشأ مجلس يسمى «مجلس شركاء الفترة الانتقالية»، تمثل فيه أطراف الاتفاق السياسي في الوثيقة الدستورية ورئيس الوزراء وأطراف العملية السلمية الموقعة على اتفاق جوبا لسلام السودان^(٢٣).

وأثارت هذه المادة جدلا كبيرا ورفضاً واسعاً من مجلس الوزراء وقوى إعلان الحرية والتغيير. وسارع تجمع المهنيين السودانيين، أبرز مكونات التحالف المدني، إلى إعلان رفضه لتكوين مجلس الشركاء. واعتبر التجمع، في بيان، أن هذه الخطوة تمثل «التفافا جديدا» على تشكيل المجلس التشريعي. كذلك أعلن مجلس الوزراء، عبر بيان في صفحته الرسمية رفضه تكوين مجلس الشركاء، ودعا جميع الأطراف إلى مراجعة قرار تشكيله واختصاصاته، على ضوء الوثيقة الدستورية الحاكمة^(٢٤).

(٢٢) «معركة إرادات بين أقطاب السلطة في السودان.. فلمن الغلبة»، صحيفة العرب، (٨، ديسمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٩، يناير، ٢٠٢١م، <https://2u.pw/35UYo>.

(٢٣) «الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية تعديل لسنة ٢٠٢٠»، وزارة العدل السودانية، (٢، نوفمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٩، يناير، ٢٠٢١م، <https://www.moj.gov.sd/files/index/28>.

(٢٤) «الحكومة السودانية ترفض بيان «شركاء الفترة الانتقالية»»، سبوتنيك بالعربي، (٤، ديسمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ١٥، فبراير، ٢٠٢١م، <https://sptnkne.ws/E7S9>.

ودعت قوى إعلان الحرية والتغيير، إلى إلغاء المرسوم الصادر من البرهان، إلى حين تحقيق توافق بما يضمن تحقيق مهام الثورة. كذلك أعلنت «لجان المقاومة» التي قادت المظاهرات في الأحياء حتى سقوط البشير، رفضها لتشكيل المجلس، ودعت إلى احتجاجات ضد أطراف السلطة الانتقالية.

الخلاف الدائر يتجاوز في واقع الأمر مسألة المجلس إلى عملية شد حبال بين طرفي نقيض، يحاول كل منهما فرض نفسه صاحب الكلمة الطولى في القرار السوداني. وأمام تزايد موجة الرفض صرح الفريق البرهان مشدداً على أن مجلس شركاء الفترة الانتقالية تم التوافق عليه مع مجلس الوزراء، وهو مقترح من قوى الحرية والتغيير. وأكد أن مجلس الشركاء سيعمل على حل الخلافات بين أطراف السلطة الانتقالية، قائلاً: إنه «ليس أداة للوصاية على الدولة».

خاتمة: مستقبل الشراكة بين المدنيين والعسكريين

فيما تستشرف المرحلة الانتقالية في الأسابيع القليلة المقبلة بداية حكومة جديدة ستختبر تحديات خطيرة. وبعد تعرض قوى الحرية والتغيير لتوبيخ شديد من الشعب السوداني، ربما تتكشف رهانات جادة ولا تقبل المساومة في مستقبل هذه الشراكة، التي ستتعرّز فيها إرادة المدنيين، لكن هذه المرة ستكون الفرصة الأخيرة للمدنيين وقوى الحرية والتغيير، التي دعمتها ظروف إقليمية ودولية متعاونة، خصوصاً أن البعثة السياسية للأمم المتحدة ستنتشر في السودان بداية يناير ٢٠٢١.

من جانب آخر، يحتوي المكون العسكري السوداني على بعض التصدعات داخله، حيث أن هناك فاعلاً آخر يتمثل في المكون العسكري بشقيه القوات المسلحة وقوات الدعم السريع، ولكليهما مطامع في السلطة ويبدو هنالك تنافس خفي بينها، وإن كان المناخ السياسي بعد الثورة لن يتقبل أي انقلاب أو حكم عسكري مع ذلك يظل المكون العسكري يمثل التهديد الأكبر للفترة الانتقالية وللعملية الديمقراطية. وإن كانت تصدعات المكون المدني تفهم في إطار التنافس السياسي، فإن التصدع والمواجهة بين أطراف المكون العسكري مخاطرة يتمنى الجميع عدم حدوثها.

السودان والقائمة الأمريكية للإرهاب

د. أبوبكر فضل محمد عبدالشافع - باحث في الدراسات الاستراتيجية - الخرطوم.

وضعت الولايات المتحدة الأمريكية السودان في عام ١٩٩٣م في قائمة الدول الراحية للإرهاب الدولي، وظل السودان في قائمة العقوبات الأمريكية المختلفة لأكثر من ٢٧ عاماً، بعد أن تولت الحركة الإسلامية السلطة في السودان في عام ١٩٨٩م، عبر انقلاب عسكري أطاح بالحكومة الديمقراطية، مما أثرت تلك القائمة على أوضاع السودان السياسية والاقتصادية والدبلوماسية، وظلت العقوبات المختلفة وأشكال المقاطعة المتنوعة من الحكومة والشركات الأمريكية والعالمية مفروضة على السودان، تلك العقوبات كانت عبارة عن أوامر تنفيذية رئاسية وتشريعات من الكونغرس، واستمرت حتى سقوط نظام الإنقاذ بثورة شعبية أطاحت به في ١١ إبريل ٢٠١٩م وما بعدها.

اهتمت حكومة الفترة الانتقالية بعد الثورة في طي وتسوية ملفات السودان الخارجية وإعادة إدماجه في المجتمع الدولي وإقامة علاقات طبيعية مع دول العالم على أساس المصالح المشتركة، وقد أخذت جهود إزالة اسم السودان من قائمة الإرهاب وقوائم العقوبات الأخرى، مسارات متعددة ومحطات مختلفة.

بداية العقوبات الأمريكية على السودان

أولى العقوبات الاقتصادية التي تعرضت لها السودان في عام ١٩٨٨م، أي قبل وضعها على قائمة الدول الراحية للإرهاب بنحو ٥ أعوام، والسبب كان تخلفها عن سداد الديون كانت قد بدأت باستدانتها منذ عام ١٩٥٨م. وقدرت هذه الديون بأكثر من ٢٠٠ مليون دولار، من بينها ٢٥ مليون دولار كمساعدات تنمية و٥٠ مليون دولار لشراء منتجات زراعية و١٢٠ مليون دولار ضمن برنامج لشراء سلع غذائية وديون أخرى خلال فترة الجفاف التي ضربت دارفور وكردفان بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥م. تبعها عقوبات أخرى في عام ١٩٨٩م، بعد انقلاب الجبهة الإسلامية بقيادة حسن الترابي وتنصيب عمر البشير رئيساً للبلاد^(١).

(١) نوار كتاو، «العقوبات المفروضة على السودان بدأت مع تولي عمر البشير رئاسة البلاد»، عربي بوست، (٢٠ أكتوبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢١ يناير، ٢٠٢١م، <https://2u.pw/MGlm5>.

وفي ١٢ أغسطس ١٩٩٣م، صنفت الولايات المتحدة الأمريكية السودان على أنه دولة راعية للإرهاب، قائلة إن نظام الرئيس السوداني السابق عمر البشير يدعم جماعات متشددة، من بينها تنظيم القاعدة وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) وجماعة حزب الله اللبنانية، كما استضاف أسامة بن لادن وكارلوس، ليصبح نقطة ارتكاز للحركات الإسلامية^(٢). واتهم السودان بأنه ينتهك حقوق الإنسان، ويشن حرباً دينية على جنوب السودان، ويحول دون وصول المساعدات الإنسانية^(٣).

وفي عام ١٩٩٦م، أوقفت الولايات المتحدة عمل سفارتها في الخرطوم، وفي ٣ نوفمبر ١٩٩٧م، أصدر الرئيس الأمريكي بيل كلينتون أمراً تنفيذياً رقم (١٣٠٦٧) الذي فرضت بموجبه عقوبات اقتصادية ومالية وتجارية على السودان، فجمدت بموجبها الأصول المالية السودانية، ومنع تصدير التكنولوجيا الأمريكية له، وألزمت الشركات الأمريكية، والمواطنين الأمريكيين، بعدم الاستثمار والتعاون الاقتصادي مع السودان. بحجة أن السودان يمثل مصدر تهديد للأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها الخارجية.

وفي أغسطس ١٩٩٨م، شنت الولايات المتحدة هجوماً صاروخياً على مصنع الشفاء للأدوية في السودان، في أعقاب الهجوم على سفارتي الولايات المتحدة في العاصمة الكينية نيروبي وعاصمة تنزانيا دار السلام^(٤). وقد زعمت الولايات المتحدة الأمريكية أن المصنع يتبع لأسامة بن لادن، وينتج أسلحة كيميائية.

وعندما اشتدت الضغوطات الدولية على نظام الحركة الإسلامية الحاكمة في السودان آنذاك، بدأ البشير وزمرته تهميش شيخهم الترابي، مما أدى لانقسام الحركة الإسلامية إلى جناحين؛ جناح القصر بقيادة البشير وجناح المنشية بقيادة الترابي. وبدأ موقف السودان يتغير مع تهميش الترابي وتعاون البشير مع الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الإرهاب بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م^(٥).

وفي عام ٢٠٠٢م، صدر قانون «سلام السودان»، الذي ربط العقوبات الأمريكية على السودان بالتقدم الذي أحرز في المفاوضات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان^(٦). وألحق به في عام ٢٠٠٤م قانون سلام السودان الشامل^(٧). ليشمل جميع مناطق الصراع في السودان.

(٢) ياسمين حسين، لبنى صبري، «حقائق رفع اسم السودان من القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب»، SWI swissinfo.ch، (١٤، ديسمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٨، ديسمبر، ٢٠٢٠م.

<https://2u.pw/U15jG>.

(٣) أحمد يونس، «العقوبات الأمريكية على السودان ... خريطة زمنية»، الشرق الأوسط، (٨، أكتوبر، ٢٠١٧م). الاسترجاع في: ٢٢، يناير، ٢٠٢١م، <https://2u.pw/ofBpp>.

(٤) «تسلسل زمني للعقوبات الأمريكية على السودان»، BBC NEWS، (١٢، يوليو، ٢٠١٧م). الاسترجاع في: ٢٢، يناير، ٢٠٢١م، <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-40583166>.

(٥) ياسمين حسين، لبنى صبري، «حقائق رفع اسم السودان من القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب».

(٦) حسن رمضان، «بالتواريخ.. العقوبات الأمريكية على السودان»، صحيفة الوطن، (٤، مارس، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٢، يناير، ٢٠٢١م، <https://www.elwatannews.com/news/details/4622423>.

(٧) يونس، «العقوبات الأمريكية على السودان ... خريطة زمنية».

وفي إبريل عام ٢٠٠٦م، أصدر الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن الأمر التنفيذي (١٣٤٠٠)، حيث وسّعت العقوبات لتشمل حظر الأفراد الذين تثبت مساهمتهم في نزاع دارفور وحجز أملاكهم. ثم الأمر التنفيذي (١٣٤١٢) الصادر في سبتمبر من عام ٢٠٠٦م، الذي قضى باستمرار حجز أموال الحكومة السودانية، مع إضافة كل المعاملات التي قد يقوم بها أي مواطن أمريكي مع صناعة البترول والصناعات البتروكيميائية في مجال النفط وأنابيب النفط السودانية^(٨). وفي أكتوبر من العام ذاته، أصدر الكونغرس الأمريكي «قانون سلام ومحاسبة دارفور»، الذي يستند إلى أن سياسات حكومة السودان تهدد أمن وسلامة وسياسة أمريكا^(٩). وفرض هذا القانون عقوبات إضافية ضد الأشخاص المسؤولين عن الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بسبب أعمال القتل والانتهاكات الواسعة في إقليم دارفور غرب السودان، وأصدر الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن قراراً بالحجز على أموال ١٣٣ شركة وشخصية سودانية في العام نفسه^(١٠).

وفي عام ٢٠٠٧م، أصدر الكونغرس قانون المحاسبة ونزع الاستثمار في السودان، الذي فرض بموجبه عقوبات ضد المسؤولين عن الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية^(١١). يلاحظ من سلسلة القوانين والعقوبات السابقة، أن السودان تعرض لنوعين من العقوبات الأمريكية، النوع الأول: عقوبات تنفيذية رئاسية مثل الأوامر التنفيذية التي بموجبها فُرضت عقوبات اقتصادية ومالية وتجارية شاملة، ووسّعت تلك العقوبات لتشمل حظر الأفراد وحجز الأموال وغيرها. أما النوع الثاني من العقوبات، فقد تم بتشريعات من الكونغرس الأمريكي. وقد حاول السودان تفادي العقوبات المفروضة عليه، وخصوصاً في مجال المعاملات المالية والمصرفية بالتحويل من الدولار الأمريكي إلى العملات الأخرى القابلة للتحويل، لكن سرعان ما باءت هذه الخطوة بالفشل، نتيجة قوة أمريكا الاقتصادية وسيطرتها شبه الكاملة على نظم وحركة المعاملات المالية في العالم^(١٢).

وفي ١١ سبتمبر ٢٠١١م، طرأ تحسن على علاقة البلدين، وأبرمت الخرطوم اتفاقاً مع واشنطن نص على تعاون العاصمتين بالعمل معاً لمكافحة الإرهاب، لكن هذا الاتفاق لم يؤثر على العقوبات المفروضة على

(٨) التجاني الطيب إبراهيم، «رفع العقوبات الاقتصادية عن السودان وتداعياته»، الجزيرة ، (٢٢، يناير، ٢٠١٧م). الاسترجاع في: ٢٣، يناير، ٢٠٢١م، <https://2u.pw/qc5AP>.

(٩) يونس، «العقوبات الأمريكية على السودان ... خريطة زمنية».

(١٠) رمضان، «التواريخ.. العقوبات الأمريكية على السودان».

(١١) محمد علي حسن، «تاريخ العقوبات الدولية والأمريكية المفروضة على السودان بسبب الإرهاب»، صحيفة الوطن المصرية، (٢٤، سبتمبر، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ٢٣، يناير، ٢٠٢١م.

<https://www.elwatannews.com/news/details/4351846%20>.

(١٢) «السودان .. ما بعد رفع العقوبات»، اتحاد المصارف العربية، (١١، فبراير، ٢٠١٨م). الاسترجاع في: ٢٣، يناير، ٢٠٢١م، <https://uabonline.org/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF>.

السودان، على الرغم من إقرار واشنطن بأن النظام السوداني حل خلافاته مع جنوب السودان، لكنه ربط تطبيع العلاقات بين البلدين بالتوصل إلى وقف للنزاع في إقليم دارفور^(١٣).

وفي ١٧ فبراير ٢٠١٥م، أعلنت إدارة باراك أوباما، تخفيف العقوبات على السودان، وسمحت للشركات الأمريكية بتصدير أجهزة اتصالات شخصية، وبرمجيات تتيح للسودانيين الاتصال بالإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، وهو ما عد مؤشراً إيجابياً. وفي نوفمبر ٢٠١٦م، مددت إدارة أوباما العقوبات لمدة عام، وأشارت إلى إمكانية رفعها حال تحقيق السودان لتقدم في الملفات التي تطالب بها واشنطن الخرطوم^(١٤). وفي ١٣ يناير ٢٠١٧م، فاجأ الرئيس الأمريكي باراك أوباما المراقبين، بإصداره أمرين تنفيذيين أعلن بموجبهما رفعاً جزئياً لبعض العقوبات الاقتصادية المفروضة على الخرطوم، بسبب ما سماه التقدم الذي أحرزه السودان، لكنه أبقى عليه ضمن قائمة الدول الداعمة للإرهاب. وقضى الأمر الرئاسي برفع العقوبات الواردة ضمن الأمرين التنفيذيين ١٣٠٦٧، ١٣٤١٢ اللذين أصدرهما، حال التزام حكومة السودان بما أطلق عليه الأفعال الإيجابية التي سبق أن اتخذتها، خلال ستة أشهر ماضية. ولتفعيل الأمرين التنفيذيين، عدلت وزارة الخزانة ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية «أوفاك» لوائح عقوبات السودان، بما جعل الأمرين التنفيذيين ساريين بمجرد نشرهما في السجل الفيدرالي، ويسمحان بالتعاملات المالية التي كانت محظورة^(١٥).

واشترطت الإدارة الأمريكية على السودان ما اصطلح على تسميته بـ«خطة المسارات الخمسة»، وتضمنت «مكافحة الإرهاب، والعمل على مكافحة (جيش الرب)، والسلام في دولة جنوب السودان، والسلام في السودان، وإكمال مسيرته والشأن الإنساني»؛ اشترطتها للرفع الكامل للعقوبات الأمريكية، بعد مرور ستة أشهر من الأمر التنفيذي الذي أصدره أوباما، لكن الرئيس دونالد ترامب مدد الفترة الاختبارية التي حددها سلفه أوباما لرفع العقوبات عن السودان لثلاثة أشهر إضافية، ورهنت إدارته الرفع بمواصلة الحكومة السودانية لـ«أعمالها الإيجابية»، الممثلة في استمرار وقف الأعمال العدائية في مناطق النزاع السودانية، وتحسين وصول المساعدات الإنسانية إلى الضحايا، ومواصلة التعاون معها لمعالجة النزاعات الإقليمية والتهديد الإرهابي. واعترفت الإدارة الأمريكية، في بيان، أن تأجيل رفع العقوبات جاء رغم أن الحكومة السودانية أحرزت تقدماً كبيراً في العديد من المجالات، «لكنها رأت أنها بحاجة للمزيد من الوقت للاستيثاق من مدى التزامها، وتنفيذها، لخطة المسارات الخمسة».

(١٣) رمضان، «بالتواريخ.. العقوبات الأمريكية على السودان».

(١٤) رمضان، «بالتواريخ.. العقوبات الأمريكية على السودان».

(١٥) رمضان، «بالتواريخ.. العقوبات الأمريكية على السودان».

بيد أن إدارة ترامب عادت وأضافت السودان، إلى قائمة الدول المتقاعسة في وقف الاتجار بالبشر، وتضم كلاً من «السودان وإيران وفنزويلا والكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية وجنوب السودان»، بموجب قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، وينص على عدم تقديم الولايات المتحدة أي مساعدات غير إنسانية أو غير مرتبطة بالتجارة لأي من الدول المصنفة ضمن تلك القائمة^(١٦).
كان التصنيف يعني أنه لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية تقديم مساعدات اقتصادية للسودان وأدى فعلياً إلى منع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من التمويل أو تخفيف الديون عن كاهل الخرطوم.

جهود حكومة الثورة في رفع اسم السودان من قائمة الإرهاب

انخرطت حكومة رئيس الوزراء عبدالله حمدوك لتوفير البيئة المناسبة لإزالة القيود ورفع العقوبات المختلفة عن السودان ورفع اسم السودان من قائمة الإرهاب، فدخلت في مفاوضات سلام أفضت إلى توقيع اتفاقية جوبا، كما دخلت في مفاوضات طويلة مع الولايات المتحدة لرفع اسم السودان من القائمة الأمريكية للإرهاب. ففي نهاية عام ٢٠١٩م، سافر رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك إلى واشنطن، ودخل في حوار مع الإدارة الأمريكية التي وضعت شرطاً هو دفع الحكومة السودانية تعويضات مالية لأسر ضحايا الهجوم على السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام في ١٩٩٨م، وأسر ضحايا تفجير المدمرة «كول» في سواحل اليمن عام ٢٠٠٠م، والتي رفعت دعاوى ضد الحكومة السودانية أمام القضاء الأمريكي. وقد بدأت الخرطوم التفاوض معها، وتوصلت إلى تسوية تدفع بموجبها ٣٣٥ مليون دولار تعويضات، مقابل شطب تلك الدعاوى.

ونتيجة لتلك الجهود السودانية، سحبت الولايات المتحدة في ديسمبر ٢٠١٩م، السودان من لائحة السودان للدول التي «تثير قلقاً خاصاً» على صعيد حرية المعتقد، وذلك بفضل التقدم الجاري منذ سقوط عمر البشير، وهذه اللائحة مختلفة عن لائحة الدول الراحية للإرهاب. وقال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في ذلك الوقت، إنه جرى سحب السودان من اللائحة «بفضل الخطوات المهمة التي اتخذتها الحكومة الانتقالية التي يديرها مدنيون للتصدي للانتهاكات الصارخة، المنهجية والمتواصلة لحرية المعتقد التي وقعت في ظل النظام السابق»، وبهذا الإعلان انتقلت الخرطوم إلى لائحة وسطى خاصة بالدول الموضوع «قيد المتابعة» على هذا الصعيد، بانتظار معرفة مصير التقدم المسجل. وفي الشهر ذاته، أعلن وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، أن الولايات المتحدة والسودان، قررا بدء عملية تبادل السفراء، بعد قطيعة دبلوماسية استمرت ٢٣ عاماً^(١٧).

(١٦) يونس، «العقوبات الأمريكية على السودان ... خريطة زمنية» .

(١٧) رمضان، «بالتواريخ.. العقوبات الأمريكية على السودان» .

وفي ١٣ فبراير ٢٠٢٠م، أعلن السودان توقيع اتفاقية تسوية مع أسر ضحايا حادثة تفجير المدمرة «كول»، لاستيفاء شروط إزالة اسم السودان من قائمة الدول الراحية للإرهاب. كما أعلنت الحكومة السودانية، أنها تتبع ذات النهج في تسوية قضية تفجير السفارات الأمريكية في نيروبي ودار السلام،

وفي ٤ مارس ٢٠٢٠م، أعلن البنك المركزي السوداني، انتهاء كل أشكال العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان، بموجب الأمرين التنفيذيين ١٣٠٦٧ و ١٣٤١٢. وأعلن محافظ بنك السودان المركزي بدر الدين عبد الرحيم في تعميم صحفي، أن البنك المركزي تلقى خطاباً من مدير مكتب العقوبات بوزارة الخارجية الأمريكية عبر وزارة الخارجية السودانية يفيد بتأكيد انتهاء جميع أشكال العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان بموجب الأمرين التنفيذيين المشار إليهما سابقاً. وأشار المحافظ حسبما ذكرت وكالة السودان للأنباء «سونا»، «أنه بموجب إلغاء الأمرين فقد تم رفع العقوبات عن ١٥٧ مؤسسة سودانية ولم يتبق ضمن العقوبات سوى بعض الأفراد والمؤسسات المرتبطين بالأحداث في دارفور»^(١٨).

هنالك عدة عقبات وعراقيل جديدة في سبيل رفع اسم السودان من قائمة الدول الراحية للإرهاب، منها: أن خلافاً بين الديمقراطيين في مجلس الشيوخ يهدد بعرقلة صفقة بوساطة أمريكية لمساعدة السودان على تجاوز الفترة الانتقالية بحكومة مدنية مستقرة، وحل دعاوى الإرهاب التي تقدم بها ضحايا ضد نظام الرئيس المعزول البشير، وتشترط الصفقة في صيغتها النهائية أن يتأكد من أن الحكومة الجديدة في السودان ستدفع مبلغ ٣٣٥ مليون دولار تعويضاً لما يربو على ٧٠٠ من ضحايا الهجمات الإرهابية المتهمة فيها السودان. في المقابل، ستزيل واشنطن تصنيف السودان كدولة راحية للإرهاب، وتعيد له الحصانة السيادية من أي تبعات إضافية في المحاكم الأمريكية^(١٩).

وأوضحت صحيفة وول ستريت جورنال -نقلاً عن مصادر داخل الكونغرس- أن اثنين من كبار أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين يعتبرون الصفقة غير كافية، ويريدون من السودان أن يدفع تعويضات أكبر لضحايا الهجمات الإرهابية من غير الأمريكيين. كما يريدون أن يعمل السودان على تعويض مجموعة إضافية من ضحايا هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، في وقت ينفي السودان أي ضلوع له فيها^(٢٠).

غير أن زعيم الأقلية الديمقراطية في مجلس الشيوخ تشاك شومر ورئيس لجنة العلاقات الخارجية السيناتور روبرت مينديز يعرقلان جهود هذه التسوية. وتنص الصفقة على دفع مبلغ ١٠ ملايين دولار لكل فرد من

(١٨) محمد جمال، «المركزي السوداني: انتهاء كافة أشكال العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد»، اليوم السابع، (٤، مارس، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٣، يناير، ٢٠٢١م، <https://2u.pw/DxHmk>.

(١٩) «وول ستريت جورنال: انقسام في الكونغرس بشأن تسوية لرفع اسم السودان من القائمة الأمريكية للإرهاب»، الجزيرة، (١٤، سبتمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٣، يناير، ٢٠٢١م، <https://2u.pw/8IX5L4>.

(٢٠) «وول ستريت جورنال: انقسام في الكونغرس بشأن تسوية لرفع اسم السودان من القائمة الأمريكية للإرهاب».

القتلى الأمريكيين، وأقل من مليون دولار لنظرائهم الأجانب الذين استعانت الحكومة الأمريكية بخدماتهم. أما الجرحى من الأمريكيين فتراوح التعويضات التي ستدفع لهم بين ٣ و ١٠ ملايين دولار، وسيحصل الجرحى من غير الأمريكيين على أقل من ٥٠٠ ألف دولار.

من جانبه يؤكد المحامي الأمريكي كريستوفر كوران -الذي يمثل الخرطوم أمام المحاكم الاتحادية الأمريكية- أن أي محكمة لم تجد -سواء بحكم غيابي أو غيره- أن السودان متواطئ في أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م. وكشفت وول استريت جورنال أن حكومة رئيس الوزراء عبدالله حمدوك حصلت على قرض من أحد البنوك الإفريقية لدفع التعويضات بموجب التسوية المقترحة. وكانت محكمة جزائية اتحادية أمريكية قد أصدرت حكماً غيابياً بمنح الضحايا تعويضات بمبلغ ١٠,٢ مليار دولار بعد أن رفض نظام البشير المثول أمامها^(٢١).

وفي إطار سعي الحكومة الانتقالية في السودان لرفع اسم السودان من القائمة الأمريكية للإرهاب، وصل رئيس مجلس السيادة الانتقالي عبدالفتاح البرهان إلى دولة الإمارات يوم ١٩ سبتمبر ٢٠٢٠م، لبحث القضايا الإقليمية المرتبطة بالشأن السوداني، يرافقه وفد وزاري ضم وزير العدل نصرالدين عبدالباري، وقال بيان للقصر الرئاسي في الخرطوم، «إن زيارة الوفد الحكومي الرفيع إلى الإمارات ستأخذ مسارين، الأول مع القيادة الإماراتية ويقوده رئيس مجلس السيادة، فيما يقود المسار الثاني وزير العدل مع فريق الإدارة الأمريكية»^(٢٢).

وفي خضم مساعي الحكومة السودانية لرفع اسم السودان من القائمة الأمريكية للإرهاب والإيفاء بالاستحقاقات والشروط الأمريكية، أعلن وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في مؤتمر صحفي يوم ٢١ أكتوبر ٢٠٢٠م، أن «الخارجية الأمريكية بدأت إجراءات رفع اسم السودان من قائمة الدول الراحية للإرهاب، ونعتقد أن هناك أساساً قانونياً صلباً لذلك وأن الأمر يتمتع بتأييد كاسح في الكونغرس من الحزبين». وأوضح أن الولايات المتحدة «بدأت المسار» لشطب السودان، وسيكون أمام الكونغرس ٤٥ يوماً لتقديم اعتراضات على القرار^(٢٣).

السودان من جانبه أوفى بالاستحقاقات والمطالب الأمريكية، منها إجراء الإصلاحات القانونية والسياسية، وإيداع مبلغ ٣٣٥ مليون دولار كتعويضات لأسر ضحايا التفجيرات.

(٢١) «وول ستريت جورنال: انقسام في الكونغرس بشأن تسوية لرفع اسم السودان من القائمة الأمريكية للإرهاب».

(٢٢) «عمار عوض، «البرهان في الإمارات ... وصحيفة إسرائيلية: التطبيع خلال أيام إذا لبّيت طلبات السودان»، «العين نيوز»، ٢٠ سبتمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ١٣، يناير، ٢٠٢١م،

<https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%A8>.

(٢٣) «بومبيو: واشنطن بدأت مسار رفع السودان من قائمة الإرهاب»، «جريدة الشرق»، (٢٢، أكتوبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٨، ديسمبر، ٢٠٢٠م، <https://2u.pw/qPSb1>.

وفي يوم ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٠م، أبلغ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الكونغرس بنيته رفع اسم السودان من قائمة الإرهاب وهو ما يعني سريانه بعد فترة مراجعة بالكونجرس مدتها ٤٥ يوماً. لكن مبلغ ٣٣٥ مليون دولار المتعلق بتفجير السفارتين لن يصرف إلا عندما تمنح الولايات المتحدة السودان حصانة سيادية، أي حمايته من رفع دعاوى قضائية ضده في المحاكم الأمريكية. وعرقل عضوان في مجلس الشيوخ، هما روبرت مينديز من نيوجرسي وتشاك شومر من نيويورك، تشريعاً لإعادة الحصانة السيادية، قائلين: إنهما قلقان بشأن تقييد الدعاوى التي يمكن أن ترفعها أسر ضحايا هجمات ١١ سبتمبر على السودان في المستقبل^(٢٤).

رفع اسم السودان من قائمة الإرهاب

في يوم الاثنين الموافق ١٤ ديسمبر ٢٠٢٠م، أعلنت الإدارة الأمريكية، رسمياً رفع اسم السودان من القائمة الأمريكية للإرهاب، وقالت السفارة الأمريكية في الخرطوم حسب وكالة السودان للأنباء (سونا): «انتهت اليوم فترة إخطار الكونغرس البالغة ٤٥ يوماً، ووقع وزير الخارجية إخطاراً بإنهاء تصنيف السودان دولة راعية للإرهاب اعتباراً من اليوم ١٤ ديسمبر وتم نشر ذلك في السجل الفيدرالي». وقال رئيس الوزراء السوداني، الدكتور عبدالله حمدوك: «اليوم وبعد أكثر من عقدين، أعلن لشعبنا خروج اسم بلادنا الحبيبة من قائمة الدول الراحية للإرهاب وانعتاقنا من الحصار الدولي والعالمي الذي أقحمنا فيه سلوك النظام المخلوع، واليوم نعود بكامل تاريخنا وحضارة شعبنا وعظمة بلادنا وعنفوان ثورتنا إلى الأسرة الدولية كدولة محبة للسلام، وقوة داعمة للاستقرار الإقليمي والدولي». وأضاف: «يساهم هذا الإنجاز الذي عملت من أجله الحكومة الانتقالية منذ يومها الأول في إصلاح الاقتصاد وجذب الاستثمارات وتحولات مواطنينا بالخارج عبر القنوات الرسمية، وخلق فرص عمل جديدة للشباب، والكثير من الإيجابيات الأخرى»^(٢٥). وبموجب القوانين الأمريكية التي فرضت على السودان، فقد السودان حصانته السيادية، وأصبح بذلك عرضة للتقاضي في المحاكم الأمريكية بتهمة رعاية الإرهاب وتعريض المواطنين الأمريكيين والمصالح الأمريكية للضرر من جراء ذلك. حيث أصدرت المحاكم الأمريكية أحكاماً غيابية ضد حكومة السودان في العهد المباد فاقت جملتها عشرة مليارات دولار.

وفي يوم الأحد الموافق ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠م، وقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، مشروع قانون التمويل الحكومي للعام ٢٠٢١م، والذي يشمل في عدد من فقراته قانون سلام السودان الخاص بإعادة حصانته

(٢٤) حسين، صبري، «حقائق رفع اسم السودان من القائمة الأمريكية للدول الراحية للإرهاب».

(٢٥) «واشنطن ترفع اسم السودان رسمياً من قائمة الإرهاب»، تقرير راديو تمازج، (١٢، ديسمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٨، ديسمبر، ٢٠٢٠م، <https://2u.pw/Bst5I>.

السيادية، وذلك بعد إجازته من مجلسي النواب والشيوخ في الأسبوع الثالث من ديسمبر. ويشمل قانون سلام السودان بالإضافة إلى استعادة الحصانة السيادية، تقديم مساعدات اقتصادية^(٢٦). وأفادت وزارة العدل السودانية بأن «المبلغ الإجمالي للمساعدات الأمريكية المباشرة وغير المباشرة التي ستقدم بموجب الاتفاق تبلغ ١,١ مليار دولار بالإضافة إلى مليار دولار أخرى التزمت الولايات المتحدة تحويلها إلى البنك الدولي لدفع المتأخرات المستحقة على السودان»^(٢٧).

وهذا القانون يدعم الانتقال الديمقراطي في البلاد، وهو متوافق مع أهداف ثورة ديسمبر، ويتضمن تقييماً لإصلاحات المؤسسات العسكرية والأمنية بالسودان من قبل الحكومة السودانية. وينص القانون على الدفع باتجاه دعم وتعزيز الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز فرص السلام والاستقرار المستدام، ويدعم القانون إلغاء وتخفيف ديون السودان الخارجية، وأن تشرف وزارة المالية على أموال وأرصدة المؤسسات العسكرية وجميع الشركات المالية، كما يتضمن القانون مساهمة قوى الأمن والاستخبارات السودانية، إضافة إلى المحاسبة على جرائم وانتهاكات حقوق الإنسان، واستغلال الموارد الطبيعية كالذهب وغيرها، وتهديد العملية الديمقراطية في السودان.

وفي هذا الصدد يقول الخبير القانوني الأستاذ نبيل أديب: «إن قانون الانتقال الديمقراطي بالسودان الذي أقره الكونغرس الأمريكي مؤخراً يعدد تقديم المساعدات تجاه الانتقال الديمقراطي بالسودان وفقاً للوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية، أي أنه قانون لتمويل التحول الديمقراطي بالسودان، وسمي بقانون التحول الديمقراطي في السودان والمساهلة والشفافية المالية لعام ٢٠٢٠م».

وقال أديب في المنتدى الدوري لصحيفة صوت الأمة الذي عقد يوم الثلاثاء الموافق ١٢ يناير ٢٠٢١م بالمركز القومي للسلام والتنمية بالخرطوم حول (أبعاد قانون الانتقال الديمقراطي الذي أقره الكونغرس الأمريكي مؤخراً)، قال: «إن القانون يحدد سياسة الولايات المتحدة تجاه السودان للفترة الانتقالية، وأضاف أن القانون لا يتدخل في الشؤون الداخلية للسودان ولا ينتهك سيادته. وأوضح أن القانون يشجع الحوكمة والحريات العامة والإصلاحات القانونية ويدعم السلام والتنمية وتطوير الاقتصاد السوداني، مشيراً إلى أن القانون يوضح استراتيجية أمريكا لمساعدة الحكومة السودانية لتعزيز وتوفير الحماية للحكم المدني، والحريات العامة للشعب السوداني، وحوكمة الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية».

(٢٦) «ترامب يوقع على مشروع قانون يعيد الحصانة السيادية للسودان»، وكالة السودان للأنباء، (٢٨، ديسمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٩، ديسمبر، ٢٠٢٠م، <https://www.suna-sd.net/read?id=699955>.

(٢٧) «الزيارة الأولى من نوعها .. وزير الخزانة الأمريكي يصل السودان بعد شطبه من القائمة السوداء»، الجزيرة، (٦، يناير، ٢٠٢١م). تاريخ الاسترجاع في: ١٣، يناير، ٢٠٢١م، <https://2u.pw/E5cp1>.

من جهته قال السفير الصادق المقلي: «إن القانون يدور حول مدنية الدولة وأهداف الثورة، والانتقال من الحكم العسكري إلى المدني، منوهاً إلى أن البند العاشر من القانون يتحدث عن الأموال المنهوبة خارج السودان، وأن الولايات المتحدة ستساعد على استردادها بالتعاون مع المنظمات الدولية والدول والحكومات، واصفاً هذه الخطوة بالمهمة جداً للسودان في التنمية الاقتصادية»^(٢٨).

وفي تطور كبير لاندماج السودان في المجتمع الدولي والانفراج الاقتصادي والدبلوماسي، زار وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوتشين السودان على رأس وفد كبير في يوم الأربعاء الموافق ٦ من يناير ٢٠٢١م، ووقعت السودان والولايات المتحدة «اتفاقات أبراهام»، التي وافقت بموجبها الخرطوم على تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، حسبما أعلنت السفارة الأمريكية في الخرطوم.

كما وقعت الخرطوم مذكرة تفاهم مع وزارة الخزانة الأمريكية، لتوفير تسهيلات تمويلية لسداد متأخرات السودان للبنك الدولي، تتيح له الحصول على أكثر من مليار دولار سنوياً، وذلك ضمن الصفقة الأمريكية-الإسرائيلية-السودانية، التي تشمل تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الخرطوم وتل أبيب. وذكر بيان لمجلس الوزراء السوداني، أن وزير العدل، نصر الدين عبدالباري، وقع الاتفاق مع وزير الخزانة الأمريكي الزائر، ستيفن منوتشين.

الخاتمة

تمكنت الحكومة السودانية من الوصول مع الإدارة الأمريكية إلى تفاهات أدت إلى إعلان الرئيس الأمريكي ترامب قرار رفع السودان من قائمة الإرهاب، وذلك بعد أن أوفت الحكومة السودانية بجميع الشروط الأمريكية، وطالبت بحوافز مالية ومساعدات اقتصادية، كما طالبت بحصانة سيادية تحميها من مقاضاتها مستقبلاً.

دخل السودان مرحلة جديدة، برفع العقوبات وإزالة اسم السودان من قائمة الإرهاب، باندماجه في الاقتصاد الدولي، وتدفق النقد والاستثمارات الأجنبية للبلاد، وإدخال التكنولوجيا الأمريكية الحديثة للقطاعات الزراعية والصناعية والتعدينية والتعليمية والصحية وغيرها.

وبرفع اسم السودان من قائمة الإرهاب وتطبيع العلاقات مع إسرائيل وصدر قانون الانتقال الديمقراطي في السودان وفوز الرئيس جو بايدن في الرئاسة الأمريكية، يمكن القول إن السودان والولايات المتحدة وإسرائيل في تقارب كبير في خطوة نحو التعاون، وصولاً إلى الشراكات الاستراتيجية.

(٢٨) «نبيل أديب: القانون الأمريكي يساعد السودان على التحول الديمقراطي»، وكالة السودان للأنباء، (١٢، يناير، ٢٠٢١م). الاسترجاع في: ١٣، يناير، ٢٠٢١م، <https://suna-sd.net/read?id=701197>.

العلاقات السودانية الإثيوبية في ضوء المتغيرات الراهنة

د. فاطمة عمر العقاب - أستاذة العلوم السياسية - جامعة الزعيم الأزهري - الخرطوم.

تعد العلاقات السودانية الإثيوبية علاقات تاريخية ضاربة في القدم، بحكم الجوار الجغرافي والتداخل السكاني والتبادل الثقافي والديني بينهما، فضلاً عن المجاري المائية المشتركة والمنافع الاقتصادية، لا سيما خيرات الأراضي الزراعية في مناطق التماس والحدود الثنائية. لم تسعف هذه المعطيات التاريخية وخصوصية الجوار والمنافع المشتركة والحاجة المتبادلة في إقامة علاقات مستقرة بين البلدين، وإنما أضحت العلاقات رهينة لعوامل داخلية وخارجية تؤثر بصفة مباشرة على طبيعتها واتجاهاتها، فبحكم وجود الدولتين في محيط النظام الإقليمي لمنطقة القرن الإفريقي تلعب السياسة الإقليمية والتنافس الدولي دوراً مهماً في توجيه العلاقات، وتمضي الورقة إلى أبعد من ذلك، وتزعم بأن السلوك الإقليمي المتقاطع مع التنافس الدولي هو المحدد بصفة رئيسة لاتجاهات العلاقات بين البلدين، بعيداً عن التوجهات النظرية لسياسة الدولة الإقليمية.

تفترض الورقة أن عامل الحدود ليس هو السبب الرئيس للنزاع بين البلدين، بل يتضافر مع عوامل أخرى. وأنه ليس هناك نزاع حدودي بحسب الوثائق المتاحة، وتزعم هذه الدراسة أن بحث الدولتين عن مصادر لتعزيز قوتها الداخلية جعل النظامين يفجران مشكلة الحدود كحل لتوحيد الداخل. تهدف الورقة إلى التعرف على مدى تأثير العوامل الداخلية والإقليمية والدولية في العلاقات بين البلدين، خاصة في الشهرين الماضيين؛ ديسمبر ٢٠٢٠ م ويناير ٢٠٢١ م.

أهمية الورقة تنبثق من أهمية وجود علاقات مستقرة وداعمة بين البلدين في جميع المجالات، وشرح العوامل التي تقود إلى التوتر أو الاستقرار بغية تعزيز العوامل التي تقود إلى الأمن القومي والأمن الإقليمي.

المحور الأول: الصراع الداخلي في إثيوبيا أزمة إقليم التيغراي

شهدت إثيوبيا في مطلع نوفمبر ٢٠٢٠م صراعاً داخلياً انتهى بالحرب بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم تيغراي. وهو صراع اجتماعي متأصل، حيث إن مصادره تكمن داخل الدولة أكثر مما تكمن فيما بين بعض الدول^(١). ويعود سبب الصراع ظاهرياً إلى إعلان تأجيل الانتخابات بسبب وباء كورونا، وجاءت إجازة البرلمان بتأجيلها إلى ٢٠٢١م. وتقدمت رئيسة مجلس النواب باستقالتها اعتراضاً على التأجيل، حيث ذكرت أن الخيار المتبع لمعالجة الأزمة ليس دستورياً^(٢). ويوضح وليام دافيسون «الاحتجاجات أو مقاطعة الانتخابات يمكن أن تصبح حقيقة واقعة ما يقلل من فرص إجراء انتخابات تنافسية ناجحة في عام ٢٠٢١^(٣)، وجدت الخطوة أصداء لدى دول غربية كانت ترى أن أبي أحمد نموذج واعد للحكم الرشيد في إفريقيا، الأمر الذي يشي بعدم استبعاد تغيير آليات التعامل معه، وانتقالها من مربع المساعدات الاقتصادية والتعاون على أسعدة أخرى لمربع يقوي شوكة المعارضة الداخلية»^(٤).

أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي حالة الطوارئ والحرب على جبهة تحرير شعب «تيغراي»، شمالي البلاد بعد قيامها بمهاجمة قاعدة قوة الدفاع الوطنية الإثيوبية الواقعة في ولاية تيغراي، وصرح نائب رئيس الوزراء داعياً الشعوب والقوميات الإثيوبية إلى التعاون مع الجيش الذي يتخذ إجراءات إنفاذ القانون بعد أن صد الهجوم. وأعلن مجلس الوزراء الإثيوبي في اجتماعه الاستثنائي الحادي والعشرين حالة الطوارئ مدة ستة أشهر في ولاية تيغراي^(٥).

المحور الثاني: آثار الصراع الإثيوبي - الإثيوبي على السودان

كان للحرب التي اندلعت بين حكومة التيغراي والجيش الإثيوبي الفيدرالي تداعيات عدة على الداخل السوداني، خاصة في الجانب الإنساني:

١- تدفق اللاجئين من إقليم التيغراي إلى الأراضي السودانية، حيث وصل عددهم في الأسابيع الأولى إلى ٢٥ ألف إثيوبي^(٦). وحُدّد معسكر أم راكوبة بمحلية القلابات الشرقية لاستضافة اللاجئين مع مطالبة

(١) محمد أحمد عبد الغفار، «فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية»، (الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م)، ص. ١٣٠.

(٢) «إثيوبيا.. استقالة رئيسة مجلس النواب اعتراضاً على تأجيل الانتخابات»، الإمارات ٧١، (٩، يونيو، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٧، فبراير، ٢٠٢١م، <https://www.uae71.com/posts/84747>.

(٣) «البرلمان الإثيوبي يوافق على تمديد ولاية رئيس الوزراء بسبب تأجيل الانتخابات»، فرنسا ٢٤، (١٠، يونيو، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٣، يناير، ٢٠٢١م، <https://2u.pw/ZuvaE>.

(٤) ياسر العبيد، «العلاقات السودانية الإثيوبية في الفترة الانتقالية»، ندوة العلاقات السودانية الإثيوبية، (الخرطوم: مركز دراسات وأبحاث القرن الإفريقي، ٣٠، ديسمبر، ٢٠٢٠م).

(٥) «إثيوبيا تعلن الحرب على جبهة (تجراي) شمالي البلاد»، المدينة نيوز، (٥، نوفمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٣، يناير، ٢٠٢١م، <https://2u.pw/ugjBY>.

(٦) العبيد، «العلاقات السودانية الإثيوبية في الفترة الانتقالية».

المفوضية السامية للأمم المتحدة بالإسراع في تهيئة المعسكر^(٧). وأفاد اللاجئين أنهم اضطروا إلى الهرب من الجماعات المسلحة للوصول إلى بر الأمان^(٨).

٢- حتى الثامن من يناير ٢٠٢١م سجل عدد اللاجئين الذين عبروا للسودان ٦٣,٢١٢، ويظهر تأثيرهم عبر زيادة نشاط شبكات التهريب والاتجار بالبشر، ونشاط تجارة السلاح المتوقع تزايد مع تنامي ظاهرة التسرب من المعسكرات إلى داخل المدن السودانية، خاصة ولايتي القضارف وكسلا مع إمكانية انتشار بعض الأمراض، بسبب الاكتظاظ والمزاحمة والضغط على السلع والخدمات، ونشاط عمليات تهريب السلع الاستهلاكية.

٣- الأثر الاقتصادي: يتمثل ذلك في تأثر التجارة العابرة للحدود، التي كانت تعتمد على البنية التحتية الموجودة، وكذلك شبكة الطرق الإثيوبية الداخلية، وتضرر القطاع الخدمي في السودان تضرراً بالغاً، وزيادة معدلات الفقر وتدهور أسواق العمل.

المحور الثالث: العلاقات السودانية الإثيوبية في ضوء الصراع الإثيوبي

تواجه العلاقات السودانية الإثيوبية منعطفاً حاداً، وفي ضوء ما ترتب على الصراع الإثيوبي الداخلي نادت الأصوات بضرورة أن يقف السودان على خط الحياد تماماً دون التدخل في الشأن الداخلي الإثيوبي، مع ضرورة صياغة خطة إستراتيجية لمواجهة موقف ما بعد الحياد الذي لن يدوم طويلاً بحسب المعطيات. بدأ التوتر الحدودي الراهن بين البلدين منذ مايو ٢٠٢٠م بهجوم «عصابات الشفّة» على القرى المحيطة بمدينة القضارف السودانية، مما أسفر عن مقتل خمسة مدنيين وجرح عدد من العسكريين السودانيين، وقد ندد السودان بالهجوم واتهم حكومة إثيوبيا بدعم الميليشيات^(٩). وأعلن الجيش أن ميليشيات مسنودة بالجيش الإثيوبي اعتدت على أراضي البلاد ومواردها، وأن الجيش السوداني يمد حبال الصبر للعملية التفاوضية الرامية لوضع حد لهذه العمليات^(١٠).

برز النزاع الحدودي مجدداً للسطح منتصف ديسمبر ٢٠٢٠م، حيث توترت العلاقات بين البلدين عقب تعرض جبل أبو طيور لقصف مدفعي عنيف، كأول مشاركة فعلية للجيش الفيدرالي في المعارك الجارية على

(٧) «السودان يعيد فتح مخيم لاستقبال اللاجئين الإثيوبيين»، الغد، (١٢، نوفمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٣، يناير، ٢٠٢١م.

(٨) «تسجيل ٥٠ ألف لاجئ إثيوبي في السودان والأمم المتحدة توسع نطاق»، أخبار الأمم المتحدة، (١١، ديسمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٩، يناير، ٢٠٢١م. <https://2u.pw/Pmu3v>.

(٩) «أنباء عن دخول الجيش السوداني لمنطقة متنازع عليها مع إثيوبيا»، الحرية، (٥، ديسمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٤، يناير، ٢٠٢١م. <https://2u.pw/FC74O>.

(١٠) عادل عبد الرحيم «السودان الهجوم على أراضيها جرى بإسناد من الجيش الإثيوبي»، عين نيوز، (٢٩، يونيو، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٧، نوفمبر، ٢٠٢٠م. <https://2u.pw/HSA1a>.

الحدود، التي نجحت خلالها القوات المسلحة السودانية بسط سيطرتها على جبل أبو طيور وعلى غالب الأراضي الزراعية في المنطقة حتى (قلع اللبان) وطرد الميليشيات وتكوين قيادة متقدمة في منطقة (ود عروض). عقب تأكيد القوات السودانية أنها أعادت نشر قواتها في داخل أراضيها المجاورة لإثيوبيا، وهي منطقة الفشقة المتاخمة لإقليم تيغراي، الذي يشهد الحرب - بدأت تظهر بوادر توتر العلاقات بين البلدين . سواء أكان عامل الحدود هو السبب الحقيقي للنزاع أم لم يكن، فإن الشاهد الذي يمكن استدعاؤه من تاريخ العلاقات بين البلدين هو أن الحدود ظلت السبب المركزي للنزاع، ومحور الصراع بين البلدين، ومن أهم مغذيات مناخ الاحتكاك الدائم بين الجارتين، وفي هذا لا تختلف العلاقات السودانية الإثيوبية عن مجريات الأحداث والعلاقات الثنائية بين البلدان في القارة الإفريقية منذ بروز الدولة الوطنية أو دولة ما بعد الاستعمار. ولهذا فإن دراسة هذه النزاعات في القارة الإفريقية لا تنفصل عن الإرث الاستعماري الذي ظل حاضراً في العلاقات الثنائية و متمكناً في مسار الدولة السياسي في إفريقيا.

المحور الرابع: موقف الطرفين من النزاع الحدودي

• وجهة النظر السودانية لنشر القوات العسكرية في شرق السودان

أعلن السودان أنه يقوم بإجراء عادي ضمن حدوده ونطاق سيادته وأعلن إرسال تعزيزات عسكرية كبيرة إلى الحدود مع إثيوبيا من أجل «استعادة أراضيها المغتصبة» في ولاية القضارف، وأن القوات المسلحة السودانية واصلت تقدمها في الخطوط الأمامية داخل منطقة الفشقة لإعادة الأراضي المغتصبة من ميليشيات إثيوبية والتمركز في الخطوط الدولية وفقاً لاتفاقية ١٩٠٢ م.

أرسلت القوات المسلحة تعزيزات عسكرية كبيرة إلى المناطق الأمامية في الشريط الحدودي مع إثيوبيا، ويأتي ذلك بعد ثلاثة أيام من إعلان الجيش سقوط خسائر في الأرواح والمعدات جراء تعرض قواته لاعتداء من ميليشيا إثيوبية داخل أراضٍ قرب منطقة «الفشقة»، في حين لم تعقب إثيوبيا رسمياً على الحادثة، ونقلت الوسائل مقتل أربعة عسكريين سودانيين وإصابة آخرين إثر معارك شرسة مع ميليشيات إثيوبية مسلحة على الشريط الحدودي بين البلدين، وفي نوفمبر الماضي أكد مجلس السيادة الانتقالي عدم التفريط في أي شبر من الأراضي السودانية^(١١).

صرح رئيس مجلس السيادة الانتقالي بالسودان أن جيش بلاده لم يعتد على الحدود الإثيوبية، وإنما انتشر داخل أراضيها. جاء ذلك في خطابه بمناسبة الذكرى ٦٥ لاستقلال السودان. وأضاف: «ما يحدث بالمنطقة

(١١) «بواصل تقدمه في الفشقة.. الجيش السوداني يرسل تعزيزات كبيرة إلى الحدود مع إثيوبيا»، قناة الجزيرة الإخبارية، (١٩، ديسمبر، ٢٠٢٠ م). الاسترجاع في: ٧، فبراير، ٢٠٢١ م،

الشرقية هو إعادة انتشار للقوات المسلحة السودانية داخل أراضيها، ولم ولن تتعدى الحدود الدولية أو تعتدي على إثيوبيا، ونحرص وما زلنا على معالجة موضوع التعديات من قبل المزارعين الإثيوبيين والداعمين لهم على الأراضي السودانية عبر الحوار. وتم تكوين آليات مشتركة لهذا الأمر واضعين في الاعتبار العلاقات الأزلية والخاصة بين الشعبين السوداني والإثيوبي». وأشار إلى أن «نهج الحوار والتفاوض سيظل هو الهادي حتى يأخذ كل ذي حق حقه». وأعلن وزير الخارجية السوداني في مؤتمر سيطرة جيش بلاده على كامل الأراضي الحدودية مع إثيوبيا^(١٢).

كذلك أشار د. معاذ تنقو رئيس المفوضية القومية العليا للحدود أن الفشقة الصغرى والكبرى هي أراض سودانية بحسب الاتفاقية، التي وقّع عليها في عام ١٩٠٢م، وأشار إلى أن الأنظمة السياسية الإثيوبية جميعها قد اعترفت بذلك بما فيها حكومة أبي أحمد نفسها، وأن ما تقوم به جماعات الأمهرا في شرق السودان عبارة عن عملية استيطان كاملة، بل ذهب إلى أنهم قد رفعوا العلم الإثيوبي في حضور كامل داخل الأراضي السودانية^(١٣).

• وجهة النظر الإثيوبية تجاه تحركات الجيش السوداني

غرد أبي أحمد بتويتر أن الحكومة تتابع عن كثب الحادث الذي انخرطت فيه ميليشيات محلية على الحدود الإثيوبية – السودانية، وشدد على أن مثل هذه الحوادث «لا تكسر الروابط» بين البلدين، لافتاً أن أديس أبابا والخرطوم يعتمدان دائماً على «الحوار لحل القضايا»، وذكر «أولئك الذين يثيرون الخلاف لا يفهمون قوة روابطنا التاريخية»^(١٤).

ولعل أول وجهة نظر مباشرة ومخالفة ذكرها السفير الإثيوبي بالخرطوم أن إثيوبيا لا تعترف باتفاقية ١٩٠٢م. وأن الحديث لا يجب أن يكون عن قومية الأمهرا بل عن الدولة الإثيوبية^(١٥).

لاحقاً اتهم المتحدث باسم الخارجية الإثيوبية السودان بالتوغل في الأراضي الإثيوبية: «الجيش السوداني استغل انشغال إثيوبيا بأزمة إقليم تيغراي وتوغل في أراضيها»، وذكر أن بلاده متمسكة بالحوار مع السودان، وتسعى لعدم تضخيم موضوع الحدود بين البلدين وجعله قضية إقليمية^(١٦).

(١٢) «البرهان: الجيش السوداني لم يعتد على الحدود الإثيوبية»، RT Arabic، (٣١، ديسمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٧، فبراير، ٢٠٢١م، <https://2u.pw/t2H9H>.

(١٣) معاذ تنقو، «الحدود السودانية الإثيوبية في ضوء الاتفاقيات الموقعة»، ندوة العلاقات السودانية الإثيوبية، (الخرطوم: مركز دراسات وأبحاث القرن الإفريقي، ٣٠، ديسمبر، ٢٠٢٠م).

(١٤) «أبي أحمد يؤكد قوة العلاقات الإثيوبية السودانية»، أخبار الراكونية، (١٨، ديسمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٧، فبراير، ٢٠٢١م، <https://rakobanews.com/sudan-news/sudan-now/45514>.

(١٥) بيليتال امرو، «الحدود الإثيوبية السودانية»، ندوة العلاقات السودانية الإثيوبية، (الخرطوم: مركز دراسات وأبحاث القرن الإفريقي، ٣٠، ديسمبر، ٢٠٢٠م).

(١٦) «إثيوبيا تتهم الجيش السوداني بالتوغل في أراضيها وتحذر صمتنا ليس خوفاً»، البي بي سي، (١٢، يناير، ٢٠٢١م). الاسترجاع في: ٧، فبراير، ٢٠٢١م، <https://www.bbc.com/arabic/world-55626231>.

وقال المتحدث باسم الخارجية الإثيوبية: «نرصد تحركات من الجيش السوداني داخل العمق الإثيوبي»، موضحاً أن «السودان استغل فراغاً أمنياً على الحدود بسبب الحرب التي خاضها الجيش الإثيوبي في إقليم تيغراي وتجاوز حدود البلاد، مؤكداً أهمية الحوار والتفاوض لحل القضايا الحدودية، وأن إثيوبيا ترى أن ما يفيد البلدين هو الجلوس لمناقشة قضايا الحدود، وأنها سعت لعدم تضخيم موضوع الحدود مع السودان وجعله قضية إقليمية، باعتباره يمكن حله مع البلدين عبر الحوار. لكن هذا الأمر له حدود كنا نعلم تماماً أن خلف هذه الأحداث طرفاً ثالثاً (لم يسمه) ويجب ألا يعتبر صمتنا هو خوفاً من جانب إثيوبيا». إن «إثيوبيا كانت دائماً في حالة حرب مع قوى أجنبية، لكنها تدرك أن الحرب ليست مربحة». مضيفاً أن الطرف الثالث الذي يعمل لتحقيق مكاسب سياسية من خلال إشراك إثيوبيا والسودان في الصراع معني، وقال السفير الإثيوبي إن «أديس أبابا لن تستخدم خيار الحرب وإن شعبي إثيوبيا والسودان تربطهما علاقة تاريخية طويلة ولا يريدان الحرب بل التنمية»^(١٧).

أعلنت وسائل إعلام سودانية أن قوات إثيوبية مسلحة شنت هجوماً على منطقة «اللية» في محلية القرية داخل السودان بعمق خمسة كيلومترات في أراضي الفشقة، ما أدى لمقتل خمس نساء وطفل وفقدان امرأتين، وأن «الهجوم وقع أثناء عمليات حصاد الذرة بالشريط الحدودي، ما أدى إلى تدخل الجيش السوداني وتمشيط المنطقة وملاحقة القوات الإثيوبية»، وأن «قوات إثيوبية نصبت كمينا كان يستهدف الجيش السوداني بتمركز قناصة ببنادق آلية أعلى أشجار كثيفة لكن الكمين راح ضحيته مدنيون». وأعلن أن قواته تصدت لاعتداء «من ميليشيات إثيوبية» في منطقة الفشقة^(١٨).

العلاقات السودانية الإثيوبية دراسة تحليلية في عوامل التوتر

أولاً: تحليل بنية السلوك الخارجي الإثيوبي والسلوك الإقليمي الإثيوبي

يبدو أن السبب الأساسي للنزاع هو التباين في موقف الدولة الإثيوبية نفسها، ما بين السياسة والسلوك الإقليمية التي تعكس الموجهات العامة النارية والسلوك الإقليمي؛ وهو مجموعة الأفعال على الأرض. ومن المراقبة يتضح أن إثيوبيا تعلن اعترافها باتفاقية ١٩٠٢م، وتعلن تبنيها لسياسة حسن الجوار، وعلى صعيد

(١٧) (إثيوبيا: نرصد تحركات سودانية داخل حدودنا ونجدد الدعوة للحوار»، صحيفة العين، (١٢، يناير، ٢٠٢١م). الاسترجاع في: ٧، فبراير، ٢٠٢١م، <https://2u.pw/Av4Pu>

(١٨) «إنذار إثيوبي بعد دخول الجيش السوداني لحدودها»، العلم، (١٣، يناير، ٢٠٢١م). الاسترجاع في: ٧، فبراير، ٢٠٢١م، <https://www.alalamtv.net/news/5384586/%D8%>

الأفعال نجدها تمارس سلوكا استيطانيا يتعدى على الاتفاقيات التي اعترفت بها. وكما ذكر د. تنقو أنهم «وجدوا دولة إثيوبية كاملة داخل الأراضي السودانية مدعومة من الجيش نفسه وعبر آلياته العسكرية»^(١٩).

درجت القيادة السياسية الإثيوبية أن تجعل أمر الميليشيات الحدودية المسلحة «الشفقة»، وكأنه خارج سيطرتها وسلطتها كمسوِّغ لتعديهم على الأراضي السودانية، وهو ما لا يستقيم مع أسس التحليل المنطقي، حيث إنه في حال اعتمدت كميليشيات حدودية متفلسة، فإنها بالضرورة لا تهدد الأمن البيئي للدولتين فحسب، بل قدرتها على تهديد الأمن القومي الداخلي الإثيوبي أكبر. وقد يبدو هذا الأمر أنه يعكس الموافقة الضمنية لما تقوم به «جماعات الشفقة» وإطلاق يدها في الأراضي السودانية.

أبي أحمد يبدو كمن يغض الطرف عن تجاوزات الميليشيا الأمهرية؛ وذلك **أولاً**: لحرصه على إرضاء حليفه الإستراتيجي وهم الأمهرا، خاصة أن الانتخابات قد حددت في شهر يونيو المقبل. **ثانياً**: تجاهل التجاوزات كجزء من عملية التوازنات الداخلية، لكيلا يتأزم موقفه الداخلي بوجه أكبر، خاصة مع مشكلات القوميات الأخرى مثل الأورومو والتيجراي. **وثالثاً**: خوفه من تأزم موقفه مع السودان في هذا التوقيت بالتزامن مع قضية سد النهضة. لذلك تبدو القيادة السياسية في تناقض بين المعلن والسلوك. **ورابعاً**: دراسة السلوك الداخلي للقيادة السياسية، حيث استطاعت تعبئة الرأي العام الإثيوبي لفكرة نقض الاتفاقيات التاريخية، بيد أنه لا بد من التركيز على الآتي: **أولاً**: أن الاتفاقيات التاريخية هذه كانت مفتاح ضم إقليم بني شنقول قمز لإثيوبيا. **ثانياً**: كانت المرشد في عملية ترسيم الحدود الإريتيرية الإثيوبية عند انفصال إريتريا. **ثالثاً**: استند إليها أيضا عند انفصال جنوب السودان. **رابعاً**: نصت الاتفاقية في ١٩٠٢م على عدم قيام أي سدود دون الرجوع إلى بريطانيا. رجعت الدولة الإثيوبية للسودان عندما قررت بناء سد النهضة، **وعليه لا يمكن أن تغفل الدولة الإثيوبية عن مدارس مثل هذه الاعتبارات لأهميتها في استقرار الدولة والإقليم ككل.**

ثانياً : التقارب السوداني المصري

العلاقات السودانية المصرية اتجهت للتقارب في القضايا المشتركة كقضية سد النهضة، مما أثار حفيظة الدولة الإثيوبية. وتعتبر مصر الطرف الثالث في إشارات القيادة الإثيوبية الذي يرغب في جر السودان إلى حرب مع إثيوبيا، خاصة إذا استصحبنا المناورات المشتركة التي كانت في السودان. مما يجعل القيادة الإثيوبية تتخوف من الدور الإقليمي للسودان المدعوم من مصر.

ثالثاً: تصريحات الرئيس الأمريكي ترامب

أثارت التصريحات التي أطلقها ترامب دوراً في الدفع بالعلاقات نحو مزيد من التوتر، خاصة في ظل التقارب السوداني المصري، ووصف الوضع بالخطير، وأنه قد ينتهي الأمر بالقاهرة بأن تدمر السد. وأضاف أنه

(١٩) تنقو، «الحدود السودانية الإثيوبية في ضوء الاتفاقيات الموقعة».

توسط في اتفاق لحل القضية، لكن «إثيوبيا انتهكت الاتفاق، مما دفعه إلى قطع التمويل عنها». بالمقابل جاء رد أبي أحمد كالتالي: «سد النهضة هو سد إثيوبيا والإثيوبيون سيكملون هذا العمل لا محالة. ولا توجد قوة يمكنها أن تمنعنا من تحقيق أهدافنا التي خططنا لها. ولم يستعمرنا أحد من قبل ولن يحكمنا أحد في المستقبل. وأضاف أنه لا يمكن لأحد أن يمس إثيوبيا ويعيش بسلام والإثيوبيون سينتصرون»^(٢٠).

رابعاً: تشاكل الأنظمة السياسية في البلدين

تشابه الأنظمة السياسية في السودان وإثيوبيا يتمثل من حيث الشرعية العالية التي أتت بهما إلى سدة الحكم، كذلك يبدو وجه شبه آخر من خلال عدم قدرتهما على تحقيق الوحدة القومية الداخلية. مضافاً لما سبق الترحيب الدولي بكلا النظامين، بيد أن كليهما يواجه تحدي المحافظة على وجوده وفاعليته بما يحقق السلام الداخلي والإقليمي، وذلك بحسبان أن أبي أحمد قد فقدَ السند الدولي بعد قيامه بعملية إنفاذ القانون ضد التigreاي التي خصمت منه. بالمقابل مجلس السيادة السوداني ينظر له على أساس أنه امتداد للدولة العميقة، بالنظر لزيارة حمدوك لأديس أبابا فقد وظُفَت للاستفادة منها لجهة أديس أبابا من خلال الرجوع إلى اللجان الحدودية، وهو ما يمكن أن نقول إنه غير مجدٍ في ظل وجود الجيش ورفع ملف سد النهضة لمنظمة الإيكاو وهكذا خرجت القضية من التدويل.

خامساً: اتجاهات البيئة الدولية

تؤثر البيئة الدولية في اتجاهات العلاقات في منطقة القرن الإفريقي عموماً في إطار التنافس الدولي على المنطقة، مما يلقي بظلاله على العلاقات البينية في المنطقة، وذلك بحسب المصالح الدولية التي تستفيد بالضرورة من ضعف الأنظمة السياسية وهشاشتها في البلدين؛ مما يجعل من السهل استخدامهما كوسيلة لتمرير مصالح المحاور العالمية، ويؤخذ ذلك مع مطالبة السفارة الأمريكية الحكومة الإريترية بسحب قواتها من إقليم تيغراي. وقالت السفارة الأمريكية بأسمر إنهم نقلوا مخاوفهم البالغة بشأن التقارير الموثوقة عن انتهاكات حقوق الإنسان، التي ارتكبتها القوات الإريترية والجهات الفاعلة في تيغراي، ودعت إلى ضرورة إجراء تحقيقات^(٢١)، كذلك تدخل الاتحاد الأوروبي عبر وفده الذي يزور الخرطوم ومنها لأديس أبابا للدعوة للحل السلمي^(٢٢)، ويأتي كل هذا الاهتمام المتنامي لحماية المصالح الدولية في المنطقة.

(٢٠) «أول رد إثيوبي على تصريحات ترامب بشأن سد النهضة»، سكاي نيوز عربية، (٢٤، أكتوبر، ٢٠٢٠ م). الاسترجاع في: ٧، فبراير، ٢٠٢١ م، <https://www.skynewsarabia.com/world/1386534>.

(٢١) «أمريكا تطالب إريتريا بسحب قواتها من تيغراي»، صحيفة السوداني، (٥، فبراير، ٢٠٢١ م). الاسترجاع في: ٧، فبراير، ٢٠٢١ م، <https://2u.pw/7Z9E5>.

(٢٢) «الاتحاد الأوروبي يتدخل في أزمة السودان وإثيوبيا ويرسل وفداً إلى الخرطوم»، النورس نيوز، (٥، فبراير، ٢٠٢١ م). الاسترجاع في: ٧، فبراير، ٢٠٢١ م، <https://alnawrasnews.org/2021/02/72616>.

الخاتمة

تناولت الورقة العلاقات السودانية الإثيوبية في ضوء الوضع الإثيوبي الذي تأثر به، وفصلت جزءاً من آثار الصراع على السودان. كما تناولت واقع العلاقات في شهري ديسمبر ٢٠٢٠م ويناير ٢٠٢١م شاملاً لوجهتي النظر السودانية والإثيوبية. ووضحت الورقة مدى التباين الإدراكي بين نخب وصناع القرار في البلدين، ثم العوامل التي تدخل في تحليل العلاقات بين البلدين.

توصلت الورقة إلى عدة نتائج، أهمها: أن الأوضاع الداخلية في البلدين خاصة إثيوبيا تدفع السلطة الحاكمة في سعيها لتعزيز الجبهة الداخلية بخلق قضية خارجية، وذلك استناداً إلى أنه لا يوجد قانونياً ووثائقياً أي خلاف حدودي باعتراف إثيوبيا نفسها، ومن أهم النتائج كذلك التعارض في السياسة الإقليمية الإثيوبية والسلوك الإقليمي، حيث جاء متناقضاً بدرجة كبيرة، مما فاقم من سرعة توتر العلاقات، كذلك تبدو من النتائج المهمة تشاكل النظامين في الهشاشة الداخلية والتفكك القومي في ظل بيئة عالمية مترصدة. لذلك يمكن القول أن هذا التوتر لن ينتقل إلى أي مربع لاحق من نزاع أو صراع أو حرب بين البلدين. وعليه لا يبدو سيناريو الحرب منطقياً أو وارداً كما ذهب البعض لتعارضها مع المصالح الدولية، التي بدأت في التحرك لحصر التوتر مع بقاء المناوشات بين «ميليشيات الشفطة» والجيش على حالها. بيد أنه بالنظر إلى التحركات العسكرية وحشد الجيش الأثيوبي في الحدود وحالة الاستعداد القصوى بين البلدين في أعقاب فبراير يستوجب ذلك النظر إلى احتمالية قيام الحرب وبالتالي نقض أثيوبيا للاتفاقيات التاريخية ولن تكون في هذه الحالة حرباً قصيرة، بل سترهق الدولتين وتدمر التنمية.

توصي الورقة بضرورة الحوار الرشيد وعدم التصعيد، ما دام أن الحلول القانونية والوثائقية موجودة، وأن تعمل الدولتان نحو التعاون عبر الحوار والاتفاق، الذي يضمن الاستقرار للجانبين. وعلى المجتمع الدولي تشجيع التعاون الإقليمي الذي يضمن استقرار مناطق عمل استثماراته، والاتفاق الكامل بين الطرفين وبحضور أصحاب المصلحة، بغية الوصول إلى صيغة تكفل التنمية والاستقرار والأمن الإقليمي والداخلي.

أثر إرث نظام الإنقاذ في أداء الفترة الانتقالية

د. صلاح الدين عبدالرحمن الدومة - مدير معهد الدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية -
جامعة أم درمان الإسلامية - أم درمان.

يحاول هذا العمل أن يضع إطاراً نظرياً لتحليل التحديات التي تواجه الحكومة الانتقالية في السودان (٢٠١٩-٢٠٢٢م) والمقترحات التي يمكن أن تساعد في تجاوز هذه التحديات، وطرح بعض التقديرات الإيجابية التي قد تسهم في توجيه مسار الانتقال الديمقراطي المرحلي صوب التحول الديمقراطي المستدام.

الانتقال الديمقراطي (٢٠١٩-٢٠٢٢م): المعوقات والتحديات

في سياق الإجابة عن سؤال محوري: هل الحكومة الانتقالية الحالية قادرة على الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة رسم وتنفيذ السياسات الهادفة إلى إحداث تحول من النظام الاستبدادي السابق وتمكين ثقافة الانتقال الديمقراطي متجاوزة أخطاء التجارب الانتقالية السابقة؟ وإذا كانت الإجابة بلا، فما العوائق التي تعترض سبيل رسم وتنفيذ أهداف الاتفاق السياسي والوثيقة الدستورية؟ تفترض الدراسة أن ضعف بنية الدولة السودانية مرتبط بنشأتها الأولى في عهد الحكم التركي - المصري (١٨٢١-١٨٨١م)، ثم الحكم الإنجليزي - المصري (١٨٩٨-١٩٥٦م)، الذي وضع لبنات هيكلها الوظيفي لتطوير مواردها الطبيعية والبشرية لخدمة أولويات المستعمر، دون النظر في ترسيخ قيم الوحدة الوطنية وتنمية قدراتها الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك ظهرت الدولة الوطنية وريثاً شرعياً لدولة المستعمر.

من العقبات التي تواجه طريق الفترة الانتقالية، التركيبة البنيوية للقوى الثورية التي تقف خلف الحكومة الانتقالية، ففي العام ٢٠١١م، عندما شعرت حكومة الإنقاذ بظهور أجسام تفكر في إسقاط النظام بالمظاهرات؛ عملت على إضعافها بالمدسين الذين عملوا على إفشال الحراك ونجحوا في إجهاض انتفاضة ٢٠١٣م، ولكن عادت القوى الثورية ونظمت صفوفها في ٢٠١٨م ونجحت في إسقاط نظام البشير، وبعد زوال النظام فإن (المدسين) عملوا على إنتاج الخلافات والانشقاقات داخل الحاضنة السياسية للحكومة الانتقالية، وما يحدث في تجمع المهنيين ليس من ذلك ببعيد، ودفعوا بشخصيات ضعيفة للمجلس الانتقالي ومجلس الوزراء لجعل الحكومة أكثر ضعفاً ووهناً، بسبب خوفهم على اختفاء منافع اكتسبوها أو من محاسبة على مفاصد اقترفوها ولغوا فيها وما أكثرها!

معالجة التدهور الاقتصادي أسبقية مهمة للحكومة الانتقالية، وتوفير السلع الضرورية لمعيشة الناس، وإعادة الثقة في النظام المصرفي، وزيادة الإنتاج المرتبط بجميع السلع سيما النقدية منها، وإيجاد حل لديون السودان الخارجية التي بلغت ٥٦ مليار دولار^(١)، علماً بأن المؤسسات والصناديق المالية رفضت إقراض السودان قبل سداد الديون المستحقة. والحكومة السودانية لا تستطيع أن تفي بسداد الديون المذكورة وهي ما بها من مآل، والحل هو إعفاء تلك الديون، أو إعادة جدولتها، ثم السماح لها بالاقتراض من جديد. وأسهمت أزمة الديون في زيادة التضخم، وتدني سعر العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، وفقدان الثقة في العمل المصرفي بالسودان، وساهم الفساد بلا ريب في تفاقم الأزمة الاقتصادية في السودان.

من جانب آخر، تُشكّل التحالفات السياسية والعسكرية التي أنشأها الرئيس المخلوع عمر البشير، أحد المهددات الإقليمية للأمن القومي في السودان، فالمحور الخليجي المصري حريص على إبعاد السودان عن المحور (التركي، القطري) الذي يعتبر حاضناً لجماعات الإسلام السياسي، إلى جانب أن جمهورية مصر لها أجندتها الخاصة، والمتعلقة بتخوفها من قيام حكومة ديمقراطية قوية في السودان، يكون لها رأي معارض للوجود المصري في مثلث حلايب، ولها موقف مساند لإثيوبيا في مفاوضات سد النهضة. أما دول المحور (التركي، القطري) فلم تتخذ خطوات واضحة تجاه تأييد التطورات السياسية في السودان، على الرغم من اهتمامها بمساعدة (التحولات الديمقراطية) في ما يسمى بدول الربيع العربي^(٢).

آفاق التحول الديمقراطي في السودان

التحول الديمقراطي يواجه معضلات معقدة تنحصر في: تهيئة المناخ السياسي الملائم لنجاح الانتقال (وختامها انتخابات حرة ونزيهة وشفافة)، وتعزيز الوحدة الوطنية في مواجهة القضايا والتحديات الكبرى للبلاد (وختامها اتفاقية سلام تشمل الجميع وتكون عادلة ونزيهة ومستدامة)، وإعادة صياغة البنية الدستورية والقانونية للدولة على أسس ديمقراطية (ليبرالية)، والارتفاع بكفاءة أداء الخدمة المدنية وأجهزة الدولة المختلفة. والوقت لا يزال مبكراً للحكم على تجربة الفترة الانتقالية، وأن مدة حكمها تبقي عليها بين (قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي) أكثر من سنتين، وتبقى ثلاثة أشهر لكي تتحول رئاسة مجلس السيادة من العنصر العسكري للعنصر المدني.

(1) World Bank, "World Bank Group President David Malpass: Remarks at the Sudan Partnership Conference," June 25, 2020, <https://2u.pw/UXk0P>.

(٢) «السودان بعد البشير: ما الذي تغير فيه بعد الثورة؟»، البي. بي. سي. عربي، (٢٩، ديسمبر، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ٨، فبراير، ٢٠٢١م، <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-50934675>.

مستقبل الفترة المذكورة معلقة بالقضايا الأربعة التي تقدم ذكرها، وما تحرزه من تقدّم وإنجازات أثناءها. فإن وفقت هذه الحاضنة السياسية من الاستفادة من دروس التجارب الوطنية (السابقة) غير الموفقة في محاولات التحول الديمقراطي، وارتوت من الانتكاسات المؤلّة في بعض دول الربيع العربي، وتُحقّق تقدّمًا ملموسًا في المحاور أعلاه، فالمرجّح أن ينجح السودان هذه المرة في اجتياز عتبة الانتقال إلى مرحلة ترسيخ الديمقراطية واستدامتها. وحتى إنّ لم تُفلح في تحقيق المطلوب على الوجه الأمثل، فالجميع يحدوه الأمل في أن تتمكن (قحت: قوى إعلان الحرية والتغيير) من الحفاظ على سلامة الدولة واستمراريتها، لعل وعسى أن تبرز قيادات جديدة من وسط الشرائح الشبابية الواعدة والقوى الحية والكتلة الحرجة التي صنعت ثورة ديسمبر بوعيتها السياسي العالي وتضحياتها الباسلة^(٣).

مستقبل السودان وفقاً للرؤية الأمريكية

يصور بعض الإنقاذيين ومنهم الدرديري محمد أحمد (أحد وزراء الخارجية في عصر الإنقاذ) مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية بمنظار قاتم، بعد أن أجاز الكونغرس الأمريكي التشريع المسمى بـ(قانون التحول الديمقراطي والشفافية المالية في السودان لسنة ٢٠٢٠م)، ليحل محل قانون سلام السودان الذي كان يمنح استفادة السودان من مؤسسات التمويل الدولي^(٤).

القانون المذكور أجيّز ضمن تشريع أكبر وهو قانون التفويض للدفاع الوطني الأمريكي (National Defence Authorization Act)، غير أن أهم ما جاء في هذا القانون هو ما يتوجب على الإدارة الأمريكية اتخاذه عند رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب. فقد جاء في المادة (٩ ب) منه أنه عند إزالة السودان من تلك القائمة يدخل وزيراً الخزانة والخارجية (الأمريكيان) في مباحثات مع مؤسسات التمويل الدولية، وكذلك الدائنين على المستوى الثنائي، للاتفاق على جدولة ديون السودان أو إلغائها وفقاً لمبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون: (Highly Indebted Poor Countries - HIPC)^(٥).

يكون ما ذكر من مباحثات عقب تقديم شهادة من الرئيس الأمريكي للجان المختصة بالكونغرس تفيد بما يلي: اكتمال سيطرة المدنيين على أموال وأصول الأجهزة الأمنية والاستخباراتية السودانية، وإدخال إنفاق الأجهزة الأمنية والاستخباراتية السودانية ضمن ميزانية عامة وتحقيق الشفافية، وتحديد الأسهم المملوكة

(٣) أحمد إبراهيم أبوشوك، وصلاح الدين الزين محمد، «الانتقال الديمقراطي في السودان (٢٠١٩-٢٠٢٢)»: التحديات والآفاق»، مجلة: مجلة لباب، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٠م)، العدد السادس.

(٤) الدكتور الدرديري محمد أحمد، «هل استعاد السودان حصانته السيادية»، صحيفة السوداني، (٢٦، ديسمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٨، فبراير، ٢٠٢١م، <https://www.alnilin.com/13160994.htm>.

(٥) د. أحمد، «هل استعاد السودان حصانته السيادية».

للأجهزة الأمنية والاستخباراتية السودانية ووضعتها تحت السيطرة المدنية، ووقف تدخل الأجهزة الأمنية والاستخباراتية السودانية في تجارة البترول والذهب، وممارسة الشفافية بشأن أي موارد محفوظة بالخارج (Off shore) تسيطر عليها الأجهزة الأمنية والاستخباراتية.

كذلك تنص المادة المذكورة من القانون على أنه عند إزالة اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، يصدر وزير الخزانة توجيهاً لممثل الولايات المتحدة في كل المؤسسات المالية الدولية، لاستخدام صوت الولايات المتحدة لمنع المؤسسة المعنية من تقديم أي قرض أو تمويل أو ضمان للسودان، ما لم تتلقَ لجان الكونغرس المختصة شهادة من الرئيس الأمريكي تفيد: بتولي رئاسة المجلس السيادي بواسطة شخص مدني في موعد لا يتجاوز مايو ٢٠٢١م. واكتمال تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي وفقاً للوثيقة الدستورية، وإجراء السودان انتخابات حرة ونزيهة، وإذا ما قدمت الشهادة قبل إجراء تلك الانتخابات، تقدم إفادة تُضمن (بدلاً عن الشروط السابقة) بأن الحكومة السودانية قد اتخذت الخطوات اللازمة لتعزيز الفضاء المدني، وأجرت التعديلات المطلوبة في قانوني الأمن الوطني والقوات المسلحة لإنهاء الحصانة التي تمنع مقاضاة العسكريين أمام المحاكم المدنية^(٦).

القانون (الذي تقدم ذكره) لم يجعل إجراء الانتخابات شرطاً لازماً لإطلاق يد مؤسسات التمويل، ذلك بأن جعل لها بديلاً ألا وهو إنهاء حصانات العسكريين من المقاضاة أمام المحاكم المدنية، فهل من سبب يجعل إجراء الانتخابات مساوياً لإنهاء الحصانات العسكرية؟ بلا ريب فإن يقين الأمريكيان في أن مصلحة الشعب السوداني والثورة السودانية في تأجيل إجراء الانتخابات، وتعجيل إنهاء الحصانات هو الرأي الفصل، ومؤسسات التمويل الدولية التي يتوجب على ممثلي الولايات المتحدة فيها الامتناع عن التصويت أو التصويت لتمويل السودان، وشملت: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمؤسسة الإنمائية الدولية (IDA)، ومؤسسة التمويل الدولية، والبنك الأمريكي للتنمية، والبنك الآسيوي للتنمية، والمؤسسة الأمريكية للاستثمار، والبنك الإفريقي للتنمية، والبنك الأوروبي للتنمية والتعمير، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. قرارات هذه المؤسسات تتخذ بأغلبية مطلقة تصل أحياناً لنسبة ٨٥٪، ونسبة أصوات الولايات المتحدة وحدها تكفي في غالب هذه المؤسسات لتعطيل القرارات التي لا تؤيدها أمريكا أو إنفاذ التي تريد إنفاذها، وإذا لم تكفِ أصواتها (منفردة) لتحقيق الغاية، فأصوات حلفائها من كبار مالكي أسهم هذه المؤسسات مثل بريطانيا وهولندا متاحة دوماً لتحقيق الغاية المطلوبة. وهكذا يتضح أن رضى الولايات المتحدة أمر حاسم في ضمان التطبيق مع المؤسسات المالية الدولية.

(٦) د. أحمد، «هل استعاد السودان حصانته السيادية».

كذلك عرّف القانون الأجهزة الأمنية والاستخباراتية السودانية تعريفاً واسعاً، وعدم استثناء أية مخلب من مخالب نظام الإنقاذ، حيث تشمل القوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع، وقوات الدفاع الشعبي، وقوات الشرطة، وجهاز الأمن والمخابرات، وهيئة التصنيع العسكري وكل الجهات ذات الصلة بها، وأية قوات شبه نظامية.

ديون السودان الخارجية

يبلغ ديون السودان الخارجية نحو ٥٦ مليار دولار، أغلبها تعود لدول نادي باريس، والباقي ديون للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنك التنمية الإفريقي، وبنوك إقليمية ودول أخرى ليست أعضاء في نادي باريس^(٧). علماً بأن نادي باريس يتكون من ٢٢ دولة، يشترط نادي باريس لشطب ديون السودان دخول السودان في مبادرة الهايبك، أي الدول الفقيرة عالية المديونية (HIPC) التي سبق ذكرها، والتقديم لنادي باريس لتخفيض وإعفاء ٧٥٪ من ديون البلاد، أي ٤٥ مليار دولار من ديون البلاد ستعفى على مراحل بعد الالتحاق بالنادي الدولي وإكمال جميع الاشتراطات^(٨).

بدأت مبادرة الهايبك في عام ١٩٩٦م، وتحتوي حالياً على ٣١ دولة إفريقية، ليس من بينها السودان، وتشترط مبادرة الهايبك لدخول أي دولة فقيرة عالية المديونية لمبادرتها، مصادقة الدولة المعنية على نظام روما المؤسس لمحكمة الجنايات الدولية. وبما أن نظام البشير رفض، ولا يزال نظام الدولة العميقة يرفض المصادقة على نظام روما، ويرفض إنفاذ أوامر القبض التي أصدرتها محكمة الجنايات الدولية ضد الرئيس المخلوع عمر البشير وعبدالرحيم محمد حسين وأحمد هارون، وهو ما كشفته زيارة (المدعية العامة لمحكمة الجنايات الدولية: فاتو بن سودة) للخرطوم في ١٧ أكتوبر ٢٠٢٠م^(٩).

مما تقدم، يقول لسان حال مبادرة الهايبك للحكومة الانتقالية: لا سبيل لكم للدخول إلى مبادرة الهايبك إلا بالمصادقة على ميثاق روما، المؤسس لمحكمة الجنايات الدولية، ومن ثم (لا) شطب لديون نادي باريس المستحقة على السودان، وللأسف الضحية هو الشعب السوداني. يرفض المكون العسكري في حكومة الفترة الانتقالية بالسودان المصادقة على ميثاق روما، لأن بعضاً منهم موجودون في القائمة التي تحتوي على ٥١ متهماً مشاركين بصفة رئيسة في إبادة دارفور الجماعية والتطهير العرقي واللذين وقعا على الإقليم المظلوم^(١٠).

(7) World Bank, "World Bank Group President David Malpass: Remarks at the Sudan Partnership Conference."

(٨) ثروت قاسم، «تعرف على الخسائر المليارية التي يسببها البرهان وحميدتي للحداي مدادي؟»، سودانيز أون لاين، (١٦، ديسمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ١٧، فبراير، ٢٠٢١م.

<https://2u.pw/bbE1U>.

(٩) قاسم، «تعرف على الخسائر المليارية التي يسببها البرهان وحميدتي للحداي مدادي؟».

(١٠) قاسم، «تعرف على الخسائر المليارية التي يسببها البرهان وحميدتي للحداي مدادي؟».

هناك اتفاقية ثانية محروم السودان من امتيازاتها وهي اتفاقية كوتونو الخاصة بعون الاتحاد الأوروبي لمجموعة الدول الإفريقية - الكاريبية - الباسيفيكية، وهو العون البالغ ٤٢٠ مليون يورو، منحة وهبات سنوية من الاتحاد الأوروبي لكل دولة من دول المجموعة. ووقعت هذه الاتفاقية (كوتونو) في ٣ يونيو ٢٠٠٠م، وشملت ٧٩ دولة، ورفض نظام الإنقاذ ذلك؛ لأن مادتها الحادية عشرة تنص على المصادقة على نظام روما المؤسس لمحكمة الجنايات الدولية، وتسليم المتهمين الذين صدرت أوامر قبض ضدهم من المحكمة، وتسليم الرئيس المخلوع عمر البشير وعبدالرحيم محمد حسين وأحمد هارون للمحكمة شرط أساسي لانضمام حكومة السودان لاتفاقية كوتونو (وبعدها يحق للسودان الاستفادة من امتيازاتها)^(١١).

بذلك الحال خسر السودان أكثر من ٨ مليارات دولار خلال العشرين سنة المنصرمة، والسبب (مثل ما يتكرر كل مرة) عدم مصادقة السودان على نظام روما المؤسس لمحكمة الجنايات الدولية. وامتياز ثالث حُرِم السودان منه وقع عندما أدخل الرئيس كلينتون السودان في قائمة وزارة الخارجية الأمريكية التي تحتوي على الدول الراحية للإرهاب في يوم الخميس ١٢ أغسطس ١٩٩٣م^(١٢). ومنذئذ وطيلة السبعة والعشرين سنة الماضية، لم تقدم الولايات المتحدة، ولا البنك الدولي، ولا صندوق النقد الدولي، اللذان تتحكم فيهما الولايات المتحدة، أي منحة مالية أو قرض مادي للسودان، وفي ٧ يناير ٢٠١٤م، بعد التغيير وتشكيل حكومة الثورة، وتزايد التدهور الاقتصادي نتيجة لتركة النظام السابق وسيطرة المنظومة العسكرية والأمنية على الاقتصاد، تزايدت الأصوات المطالبة بالسيطرة على الشركات العسكرية، ووصل صدى الأصوات لأعلى سلطة في الحكومة الانتقالية ممثلة في رئيس الوزراء د. عبدالله حمدوك، ففي أغسطس ٢٠٢٠م تحدث حمدوك صراحة عن ضرورة استعادة شركات القطاع العسكري والأمني لولاية وزارة المالية، مشيراً إلى أن ٨٢٪ من المال العام خارج وزارة المالية، وقال إن «المطالبة بالشفافية المالية والمحاسبية في شركات الحكومة والمكون العسكري مطلب أساسي ينبغي أن يتحقق، فمن غير الممكن إدارة موارد خاصة بالشعب السوداني من غير شفافية ومساءلة، هذا أمر لا تنازل فيه»^(١٣).

في يوم الاثنين ١٤ ديسمبر ٢٠٢٠م، جدد رئيس الوزراء عبدالله حمدوك انتقاده للجيش والأجهزة الأمنية معتبراً استثمارتهما في القطاعات المنتجة في البلاد منذ أعوام هو «أمر غير مقبول». وتفيد تقارير إعلامية محلية أن لدى الجيش والأجهزة الأمنية ٢٥٠ شركة تعمل في قطاعات حيوية مثل تصدير الذهب واللحوم واستيراد دقيق القمح إضافة إلى الزراعة. وهذه الشركات معفاة من الضرائب ولا تخضع للمراجعة ما

(١١) قاسم، «تعرف على الخسائر المليارية التي يسببها البرهان وحميدتي للحدادي مدادي؟».

(١٢) قاسم، «تعرف على الخسائر المليارية التي يسببها البرهان وحميدتي للحدادي مدادي؟».

(١٣) جمعة عبدالله، «شركات الجيش .. جدل قديم بأصوات أعلى»، صحيفة الصيحة السودانية، (٤، فبراير، ٢٠٢١م). الاسترجاع في: ١٧، فبراير، ٢٠٢١م، <https://www.assayha.net/57597>.

يجعلها تعمل في سرية تامة في ظل معاناة البلاد من أزمة اقتصادية. ويرفض المكون العسكري بالسلطة الحاكمة في السودان نقل هذه الشركات إلى وزارة المالية ويشدد على أنها مستعدة لدفع الضرائب^(١٤). هذه الشركات تعمل في المجالات المدنية، وفي التصدير والاستيراد في المواد المدنية، وفي تعدين الذهب، وحتى في إيجار سيارات الأجرة، وتحظى هذه الشركات بإعفاءات جمركية، وضرائبية، وتحترك المناقصات الحكومية، الأمر الذي مكن هذه الشركات العسكرية والأمنية من احتكار نسبة كبيرة من إيرادات الدولة، على حساب القطاع الخاص. لذا، تذهب هذه الإيرادات المليارية إلى قادة المؤسسة العسكرية - الأمنية في صفة نثرات شهرية، بينما غالبية الشعب السوداني يعاني الجوع والمسغبة.

تطور تاريخي كبير في العلاقات بين السودان والولايات المتحدة الأمريكية، بعد إجازة قانون استعادة الحصانة السيادية الذي أجازه الكونغرس الأمريكي، والقانون يعني فعلياً انعتاق البلاد للأبد من تداعيات فترة حالكة في تاريخ العلاقات بين البلدين، ويؤشر إلى عودة السودان لوضعه الطبيعي بصفته دولة ذات حصانة سيادية، منوهة إلى أن القرار يفتح المجال واسعاً أمام السودان للتعاون الاقتصادي والمالي، مع الولايات المتحدة والدول الأخرى بكل حرية وطمأنينة دون خوف أو خشية أن تعرض أمواله للمصادرة أو الحجز بسبب الأحكام القضائية ذات الصلة بالإرهاب^(١٥).

بحسب وزارة العدل (السودانية) فإن مشروع القانون الذي قدم للكونغرس الأمريكي قضى بشطب جميع القضايا المرفوعة ضد السودان تحت قانون الإرهاب وتحويل القضايا المرفوعة عن السودان في أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، والتي بُدئ رفعها ضد السودان منذ العام ٢٠٠٣م لتكون بموجب قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب (جاستا)، وبموجب هذا القانون يمكن مقاضاة أي دولة بما في ذلك الدول غير المدرجة في قائمة الإرهاب. أُعتمد مبلغ ٩٣١ مليون دولار مساعدات اقتصادية ثنائية مباشرة لدعم السودان، منها ٧٠٠ مليون دولار مساهمة في تمويل برنامج الحكومة الخاص بتقديم الدعم المباشر للأسر وبرامج الرعاية الصحية ومشروعات أخرى، بالإضافة لمبلغ ١٢٠ مليون دولار لدعم السودان في صندوق النقد الدولي وإعادة هيكلة مديوناته، ومبلغ ١١١ مليون دولار لإعادة هيكلة الديون، لتصبح المساعدات المباشرة وغير المباشرة المجازة في هذا التشريع ١,٠١ مليار دولار لصالح السودان وهي منفصلة عن مبلغ مليار الدولار الذي التزمت الولايات المتحدة بدفعه للبنك الدولي لسد متأخرات السودان المستحقة للبنك (القرض التجسيري)^(١٦).

(١٤) «رئيس الوزراء السوداني يجدد انتقاد دور الجيش في الاقتصاد»، سويس انفو، (١٥، ديسمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ١٧، فبراير، ٢٠٢١م، <https://2u.pw/Lr0nm>

(١٥) أسماء السهيلي، «بعد إجازة قانون الحصانة السيادية .. السودان يغلق باب الملاحقات القضائية»، صحيفة الراكوبة، (٢٣، ديسمبر ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ١٧، فبراير، ٢٠٢١م، <https://www.alrakoba.net/31499695/%D8%A8%D8%B9%D8%AF>.

(١٦) السهيلي، «بعد إجازة قانون الحصانة السيادية .. السودان يغلق باب الملاحقات القضائية».

ترميم العلاقات السودانية الأمريكية وخاتمة المآل

شدد العديد من المشرعين (في الكونجرس) على أهمية العلاقات الأمريكية السودانية، باعتبار أن مصالح الولايات المتحدة الإستراتيجية ومصالح الأمن القومي الأمريكي، تكمن في دعم العملية الانتقالية للسودان نحو حكم مدني يؤهل للانتقال الديمقراطي السلس والسليم. ستدعم إدارة الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن عملية التغيير الديمقراطي المدني في السودان، حسب أنها إدارة ديمقراطية تنطلق في سياستها الخارجية من دعم لحقوق الإنسان والمنظمات المدنية والحريات. إن مساعدات الديون هذه ستدفع لانطلاق الخطوات التالية في عملية تخفيف أعباء الديون على السودان على مستوى العالم، الأمر الذي سيسهم في تأهله لبرنامج الدول الفقيرة المثقلة بالديون بصندوق النقد الدولي (HIPC) initiative highly indebted poor country بعد استيفاء جميع الشروط^(١٧). الجدير بالذكر أن صندوق النقد الدولي أقر خططاً للسودان لمراقبة برنامج إصلاحات اقتصادية مدته ١٢ شهراً لتنفيذ الحكومة الانتقالية الجديدة في السودان مع سعيها لاكتساب ثقة دولية والتحرك نحو تخفيف عبء الديون في نهاية المطاف. سيسمح الوضع الجديد بدمج الاقتصاد السوداني وجهاز الدولة المصرفي في الاقتصاد العالمي وتدفق النقد والاستثمارات الأجنبية للبلاد، والوصول إلى السوق المالية الدولية. رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب واستعادة الحصانة السيادية سيعين على حيازة التكنولوجيا الحديثة التي حتماً يحتاج إليها السودان، وعلى وجه الخصوص في مجال الإنتاج الزراعي، بشقيه النباتي والحيواني، والقطاعات الإنتاجية الأخرى، مما يمكن من تحسين صادراته ووارداته. وسينتج عن هذا القرار مضاعفة قيمة المساعدات التنموية والإنسانية التي ستقدمها واشنطن للسودان^(١٨).

خاتمة

من المنتظر من الحكومة الانتقالية العمل بجدية ومهنية لمواجهة التحديات الداخلية لاستعادة ثقة المجتمع الدولي بتنفيذ مستحقات السلام وإجراء قدر من الإصلاحات الاقتصادية اللازمة، وتأهيل القطاع المصرفي، ومعالجة الملفات المتراكمة دون تباطؤ أو تردد، لتشجع انسياب رأس المال الوطني (الموجود بالخارج) والأجنبي للاستثمار، وهي مهمة جماعية تشارك فيها قطاعات عدة، لكن على الحكومة أن تلعب دورها القيادي والريادي لتوفير الإرادة الثورية وتحقيق المكاسب التي من أجلها قامت الثورة. حتماً سيعيد السودان مقعده المتقدم في مسرح العلاقات الدولية إذا فعل الإرادة الثورية (مثل ما سبق). وأبرز نقطة مهمة في تقرير صندوق النقد الدولي أن الأموال التي تمتلكها شركات الأجهزة الأمنية تغطي ما ينتظره السودان من المانحين، لذلك يجب أيلولة شركات الأجهزة العسكرية والأمنية لوزارة المالية.

(١٧) السهيلي، «بعد إجازة قانون الحصانة السيادية .. السودان يغلق باب الملاحقات القضائية».

(١٨) السهيلي، «بعد إجازة قانون الحصانة السيادية .. السودان يغلق باب الملاحقات القضائية».

أسباب وتداعيات تعديل الوثيقة الدستورية للمرحلة الانتقالية في السودان

بشرى جاسم محمد حسين - باحثة مهتمة بالشأن الإفريقي - بغداد.

أدى نجاح الثورة السودانية وسقوط نظام البشير بدعم المؤسسة العسكرية في السودان ودخول البلاد في مرحلة انتقالية إلى تعليق العمل بالدستور السوداني الصادر في ٢٠٠٥م، وتولي المجلس العسكري الانتقالي السلطة في البلاد بصورة مؤقتة حتى حُل. بعد الاتفاق مع قوى الحرية والتغيير على إدارة المرحلة الانتقالية في البلاد اعتمدت الوثيقة الدستورية للمرحلة الانتقالية في ١٧ أغسطس ٢٠١٩م، وتلا ذلك تشكيل مجلس السيادة السوداني لإدارة المرحلة الانتقالية طبقاً لما اتفق عليه في الوثيقة الدستورية السابقة. وبعد مرور عام على إصدار الوثيقة الدستورية وقّع تعديلها في أكتوبر ٢٠٢٠م، ومن خلال هذه المقالة سوف نلقي الضوء على أسباب وتداعيات تعديل الوثيقة الدستورية الانتقالية.

المحور الأول: التعريف بالوثيقة الدستورية والأطراف الموقعة عليها

- تعريف الوثيقة الدستورية: تعرف الوثيقة بأنها «الوثيقة التي وقع عليها كل من نائب رئيس المجلس العسكري (محمد حمدان دقلو) ك ممثل للمجلس العسكري، و (أحمد الربيع) ممثل عن التحالف (قوى الحرية والتغيير) في ١٧ آب ٢٠١٩»^(١)، بشأن هياكل وتقاسم السلطة في الفترة الانتقالية لتنتهي بعد ٣٩ شهراً من الموعد بإجراء انتخابات يتقاسم خلالها السلطة الجيش وقوى إعلان الحرية والتغيير، بمعنى آخر الشراكة بين العسكريين والمدنيين في الحكم، وإنّ الاتفاق الذي توصل إليه الطرفان من شأنه أن يمهّد لبدء مرحلة انتقالية تؤدي إلى حكم مدني في البلاد^(٢).

(١) أحمد فضل، «بعد توقيع الوثيقة الدستورية بالسودان.. مخاوف من مطبات قانونية»، الجزيرة، (١٨، أغسطس، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ٢١، يناير، ٢٠٢١م، <https://www.aljazeera.net/amp/news/politics/2019/8/18/بعد-توقيع-الوثيقة-الدستورية-بالسودان>.

(٢) «الوثيقة الدستورية في السودان: أسس الانتقال إلى الحكم المدني وآليات تقاسم السلطة»، البي بي سي، (١٨، أغسطس، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ١٣، يناير، ٢٠٢١م، <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-49387756.amp>.

• **التعريف بالأطراف الموقعة على الوثيقة:** وقع على الوثيقة الدستورية طرفان رئيسان، هما: **الطرف الأول:** المجلس العسكري، الذي تشكّل عقب عزل الرئيس السوداني عمر البشير في ١١ أبريل ٢٠١٩م، أو ما عُرف (بانقلاب ٢٠١٩) في السودان، أصبح المجلس منذ ذلك التاريخ، يدير شؤون الحكم في السودان، والذي يتألف من عشرة أعضاء، هم بالأساس قادة من أفرع القوات المسلحة السودانية، ورأسه (عبد الفتاح البرهان) المفتش العام للقوات المسلحة السودانية، بعد أن استقال (أحمد عوض بن عوف) وزير الدفاع السوداني السابق الذي رأس المجلس أوّل مرة، وليوم واحد فقط إثر مشاركته في الانقلاب، بينما أصبح قائد قوات الدعم السريع السودانية (محمد حمدان دقلو) نائباً لرئيس المجلس^(٣). **والطرف الثاني:** قوى الحرية والتغيير، هي مكّونات سياسية سودانية تتشكل من تجمع المهنيين (الجهة الثورية وتحالف قوى الإجماع الوطني وكذلك التجمع الاتحادي المعارض). تأسّست قوى الحرية في يناير ٢٠١٩م خلال الاحتجاجات السودانية ٢٠١٨-٢٠١٩م، إذ صاغت هذه المنظمة (إعلان الحرية والتغيير) و(ميثاق الحرية والتغيير) اللذين دعوا إلى إقالة الرئيس عمر البشير من السلطة، وهو ما حدث بعد عدة أشهر من الاحتجاج، وذلك عقب الإطاحة به من قبل الجيش السوداني في انقلاب عسكري حصل في أبريل من عام ٢٠١٩. واصلت قوى إعلان الحرية والتغيير تنسيق الاحتجاجات في وجه المجلس العسكري الذي حكم البلاد نظرياً بعد سقوط نظام البشير، ثمّ دخلت في مرحلة مفاوضات مع المجلس العسكري حتى توصّلت معه في ١٧ يوليو ٢٠١٩م إلى خطة لتقاسم السلطة من خلال توقيع الوثيقة الدستورية^(٤).

المحور الثاني: أسباب إدخال التعديلات على الوثيقة الدستورية

١- **أسباب إدخال التعديلات على الوثيقة الدستورية:** إن إجراء تعديلات على الوثيقة بعد التوافق عليها بين المكونين المدني والعسكري أضعف هيبتها بصفتها دستوراً دائماً للبلاد يحكم الفترة الانتقالية ما أثار تساؤلات عدة حول سر هذه التعديلات وهل العيب في الوثيقة؟^(٥)، ويمكن إيجاز أهم أسباب التعديل بالنقاط الآتية:

أ. غياب المجلس التشريعي: تنص الوثيقة الدستورية التي وضعت جداول زمنية لتكملة الهياكل الانتقالية على تكوين المجلس التشريعي في ثلاثة أشهر من تشكيل الحكومة، لكن اعتراض القوى

(٣) «خطوات المجلس العسكري السوداني: تلبية لمطالب الثورة أم سعي للالتفاف عليها؟»، البني بي سي، (١٤، أبريل، ٢٠١٩م)، الاسترجاع في: ١٣، يناير، ٢٠٢١م، <https://www.bbc.com/arabic/interactivity-47927504>.

(٤) «السودان: قوى الحرية والتغيير تعلن أسماء المدنيين الخمسة في المجلس الانتقالي الحاكم»، البني بي سي، (١٨، أغسطس، ٢٠١٩م)، الاسترجاع في: ٣١، يناير، ٢٠٢١م، <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-49387290>.

(٥) إسماعيل محمد علي، «تعديلات الوثيقة الدستورية تحدث لغطاً في السودان»، العربية المستقلة، (٩، ديسمبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٣١، يناير، ٢٠٢١م، <https://www.independentarabia.com/node/175366>، سياسة/تقارير/تعديلات-الوثيقة-الدستورية-تحدث-لغطاً-في-السودان/175366.

المسلحة المنضوية تحت تحالف الجبهة الثورية دفعت إلى تأجيل تشكيل المجلس التشريعي؛ لأنها كانت ترغب في أن يكون التمثيل النيابي للمناطق الشمالية والشرقية فاعلاً ومحورياً، وأن غياب هذا المجلس جعل المجلسين السيادي والوزاري يبتكران كل مرة طريقة لممارسة صلاحياته، واتجهوا إلى تكوين سلطة ثالثة باسم (مجلس شركاء الانتقال) في تعدٍ واضحٍ على السلطة التشريعية، في ظل غياب الأسباب الكامنة وراء عدم تشكيل المجلس^(٦).

ب- غياب رئيس القضاء والنائب العام: حدث خلاف حول السلطة المختصة بتعيينهم، إذ نصت الوثيقة الدستورية الأولى على أن تعيين كل من رئيس القضاء والنائب العام يكون عن طريق مجلس القضاء العالي والمجلس الأعلى للنيابة على الترتيب، مع العلم بأن المؤسستين لم تنشأ بعد، ولتفادي هذا الوضع عُدلت الوثيقة الدستورية بحيث تسمح لمجلس السيادة الحالي بتعيين كل من رئيس القضاء والنائب العام، فقد عمد وزير العدل، المعين حديثاً، على تعديل بعض النصوص التي تتعلق بتعيين رئيس القضاء والنائب العام، لحين تشكيل مجلس القضاء العالي والمجلس الأعلى للنيابة، وهذا ما حدث لاحقاً^(٧).

ت- الانقسامات السياسية: إن القوى السياسية الداعمة للحكومة غالبيتها تهافتت نحو السلطة وبرزت الانقسامات واضحة، فأصبحت قوى الحرية والتغيير بمثابة كيان بلا روح، لذا لم يعد تكوين مجلسها المركزي وفق أسس سليمة باعتباره القلب النابض للعملية السياسية وإبعاد قوى الحرية والتغيير من المفاوضات التي جرت بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة في عاصمة جنوب السودان (جوبا)^(٨).

ث- نقص الخبرة القانونية لدى أطراف صياغة الوثيقة: إن الوثيقة الدستورية ولدت معيبة من حيث الصياغة والضبط، والذين شاركوا في صياغتها أصبحوا ينتقدونها، بل طعنوا فيها. إذ حملت الوثيقة العديد من الأخطاء الفنية، إذ أصدر ثلاثة من كبار المحامين في اللجنة الفنية في قوى (الحرية والتغيير)، هم: (تاج السر الحبر وكمال الجزولي ومحمد الحافظ)، مذكرة حملوا فيها عضوين من اللجنة (إبتسام السنهوري وساطع الحاج) أخطاء الوثيقة الدستورية^(٩).

(٦) مزدلفة محمد عثمان، «تأجيل تكوين المجلس التشريعي بالسودان... إليكم الأسباب»، الجزيرة، (١٩، نوفمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٧، فبراير، ٢٠٢١م، <https://www.aljazeera.net/amp/news/politics/2019/11/19/الانتقالي-التشريعي>.

(٧) إسماعيل محمد علي، «هل فقدت الوثيقة الدستورية جدواها كمرجع للحكم الانتقالي في السودان؟»، العربية المستقلة، (٢٤، فبراير، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٧، فبراير، ٢٠٢١م، <https://www.independentarabia.com/node/97071/السودان-في-الحكم-الانتقالي-في-السودان>.

(٨) إسماعيل محمد علي، «خلافاً لمكونات قوى الحرية والتغيير تترك المشهد السياسي السوداني»، العربية المستقلة، (٢٨، مايو، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٧، فبراير، ٢٠٢١م، <https://2u.pw/5KH2U>.

(٩) «السودان.. قوى التغيير تحصي مكاسبها وتحفظاتها على الوثيقة الدستورية»، الجزيرة، (٢٧، يوليو، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ٣١، يناير، ٢٠٢١م، <https://2u.pw/NUfmp>.

٢- أبرز تعديلات الوثيقة الدستورية: كان من أبرز التعديلات التي أدخلت على الوثيقة الدستورية هي، أنّ يتألف مجلس السيادة الانتقالي وفقاً للتعديلات الجديدة من (١٤ عضواً)، يسمى المجلس العسكري (٥) منهم، على أن تختار قوى إعلان الحرية والتغيير (٥) أعضاء مدنيين، ويشترك في تسمية عضو مدني واحد، وتختار أطراف العملية السلمية الموقعة على اتفاق جوبا للسلام في السودان (٣ أعضاء)، كما يجوز للجهات التي اختارت حق تعيين واستبدال ممثليهم^(١٠). شملت تعديلات الوثيقة الدستورية، مجلس الوزراء السوداني، والذي بات يتألف من رئيس المجلس، وعدد من الوزراء من كفاءات وطنية اختيروا بالتشاور، ويعينهم رئيس الوزراء من قائمة مرشحي قوى إعلان الحرية والتغيير وأطراف العملية السلمية الموقعة على اتفاق جوبا، وتختار الأطراف الموقعة على اتفاق جوبا لسلام السودان (٢٥٪) من الوزراء، ويعتمد مجلس السيادة جميع أعضاء مجلس الوزراء، ومن بينهم شاغلا حقائب «الدفاع» و«الداخلية»، اللذان يرشحهما المكون العسكري بمجلس السيادة^(١١). شملت التعديلات كذلك «بدء حساب الفترة الانتقالية»، والتي لم يطرأ أي تعديل على مدتها، المقررة في الوثيقة بـ (٣٩ شهراً)، لكن عُدِّل «موعد» بدايتها، ليصبح من «تاريخ التوقيع على اتفاق جوبا للسلام» أي في ٣ أكتوبر ٢٠٢٠ م، بعد أكثر من عام على بدء العمل بالوثيقة^(١٢)، نصت التعديلات في إحدى فقراتها على اعتماد نظام «الفيدرالية»، بدلاً من «اللامركزية» لحكم السودان، وأضافت أنه يجب أن «يكون قيام الأقاليم وهياكلها بعد انعقاد مؤتمر نظام الحكم»^(١٣)، وأقرت التعديلات الدستورية، اعتبار اتفاق جوبا لسلام السودان الموقع في ٣ أكتوبر الماضي، بين حكومة السودان الانتقالية، وأطراف العملية السلمية «جزءاً لا يتجزأ منها»، وفي حال التعارض بينهما، يُحل «بما يتوافق مع نصوص اتفاق جوبا لسلام السودان»، وكانت الحكومة الانتقالية وقعت مع عدة حركات مسلحة في السودان، اتفاق سلام، لإنهاء سنوات من الصراعات المسلحة، في ٣ أكتوبر الماضي^(١٤).

المحور الثالث: تداعيات تعديل الوثيقة الدستورية على واقع ومستقبل السودان

كان لتعديل الوثيقة الدستورية للمرحلة الانتقالية ردة فعل واضحة من قبل الأوساط السياسية في السودان على مختلف مستوياتها، وباتت تحديات تطبيقها قنابل موقوتة في مسار العلاقة المتوترة بين العسكر

(١٠) الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية تعديل (٢٠٢٠)، المادة ٤.

(١١) الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية تعديل (٢٠٢٠)، المادة ٧.

(١٢) الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية تعديل (٢٠٢٠)، المادة ٢.

(١٣) الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية تعديل (٢٠٢٠)، المادة الأولى.

(١٤) الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية تعديل (٢٠٢٠)، المادة ٩ و ١٠.

والمدينين؛ نظراً لأن الطرفين اتفقا على ترحيل بعض نقاط الخلاف للمستقبل. وهذا ما يحدد حاضر السودان ومستقبله.

١- تداعيات على حاضر السودان

تباينت مواقف الأحزاب والقوى السياسية في السودان تجاه تعديلات الوثيقة الدستورية، منها: موقف **الحزب الليبرالي الديمقراطي**، الذي يرى «أنّ التعديل على الوثيقة غير دستوري، رغم أن التعديلات مطلوبة، وكان يمكن أن يعتمد الاجتماع المشترك لمجلسي السيادة والوزراء الاتفاقية بين الحكومة والحركات المسلحة، وتكون سارية لحين تعديل الدستور بواسطة الهيئة المكلفة، وهي المجلس التشريعي (لم يتشكل بعد)»^(١٥)، **الجبهة الشعبية المتحدة- مسار شرق السودان** لمفاوضات السلام، ترى «أنّ الوثيقة الدستورية بها مشاكل كبيرة جداً ظهرت في التطبيق، كما أنّ الوثيقة الحالية مثلاً لا تستطيع تعيين وتشكيل المحكمة الدستورية إلا عبر مؤسسات، وهذه المؤسسات لم يتم إنشاؤها بعد، والسودان الآن من دون محكمة»^(١٦)، بينما عد **حزب المؤتمر الشعبي** «أنّ العلة في هذه الوثيقة الدستورية هي أنها كانت اتفاقية بين طرفين ولم تكن شاملة، لذلك اضطروا عند توقيع اتفاقية السلام إلى تعديل الوثيقة؛ لأنها لم تشمل كل الفاعلين في المشهد السياسي، وإنّ إشكالية الدساتير التي تُصنع باتفاقات ثنائية أنها تخضع لتعديلات متكررة، وإذا حدث اتفاق سلام مع فصيل (عبد الواحد نور وعبد العزيز الحلو) ستحدث تعديلات جديدة»^(١٧).

فيما عدّت **حركة العدل والمساواة** «أنّ هناك عقبة في تعيين المحكمة الدستورية بعدم قيام مجلس القضاء العالي، ونحن أمام انسداد دستوري، وأنّ الإشكالية الدستورية تتمثل في حالة وقوع تنازع اختصاص بين سلطتين من سلطات الدولة، مثلاً بين مجلسي السيادة والوزراء، وأنّ أنسب صيغة هي النص في الدستور الانتقالي على كل القضايا المتعلقة باستكمال مؤسسات القضاء، وبينها المحكمة الدستورية»، فضلاً عن «أنّ هناك إخفاقات في تنفيذ مطلوبات الفترة الانتقالية وفق الجداول الزمنية المتفق عليها وبينها تكوين المجلس التشريعي، كما أنّه لم يتم إنجاز اتفاقية السلام خلال (٦ شهور)، ولم تتم إجازة مجلس القضاء العالي وتكوين المحكمة الدستورية وهناك إخفاقات فيما يتعلق بالمسائل الدستورية»^(١٨).

أعلن (تجمع المهنيين) - قائد الحراك الاحتجاجي الذي أطاح بنظام عمر حسن البشير و(تحالف الإجماع الوطني) - أبرز الكتل السياسية في قوى إعلان الحرية والتغيير المشارك في الحكم، «أنّ التعديلات على

(١٥) «بعد ٦٤ عاماً من الاستقلال.. السودان يبحث عن دستور دائم»، صحيفة الغد، (١٢، نوفمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٣١، يناير، ٢٠٢١م، <https://2u.pw/NF8FR>

(١٦) لمياء الجيلي، «تعديل الوثيقة الدستورية.. الشيطان في التفاصيل»، مدينة نيوز، (١٩، أكتوبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٣١، يناير، ٢٠٢١م، <https://www.madanianews.com/?p=2772>.

(١٧) الجيلي، «تعديل الوثيقة الدستورية.. الشيطان في التفاصيل».

(١٨) الجيلي، «تعديل الوثيقة الدستورية.. الشيطان في التفاصيل».

الوثيقة الدستورية تقود إلى وضع غاية في الخطورة. وأقرت السلطات السودانية تعديل الوثيقة الدستورية لتشمل تمديد المرحلة الانتقالية نحو (١٤) شهراً، وتثير هذه التعديلات مخاوف الشق المدني من تنامي نفوذ المكون العسكري، الذي حقق في الفترة الأخيرة جملة من الإنجازات، لعل في مقدمتها شطب اسم البلاد من لائحة الدول الراحية للإرهاب، التي تقف حجر عثرة أمام عودة الخرطوم إلى الحظيرة الدولية، كما أنها تعيق فرص إنعاش الاقتصاد^(١٩)، بينما تُعدّ الجبهة الثورية -بفصائلها التي تحمل السلاح- والحزب الشيوعي السوداني أبرز رافضي الاتفاق داخل قوى إعلان الحرية والتغيير، وهذا الموقف يتقاطع مع معارضة حزب المؤتمر الوطني للوثيقة، إذ يتهم الحزب -الحاكم سابقاً- كلاً من الجيش وقوى التغيير باقتسام السلطة، وإقصاء الآخرين ممن يحسبون على النظام السابق^(٢٠).

وحول موقف حركة عبد الواحد نور -المعروف بمواقفه المتشددة- فمن المتوقع الوصول معه إلى تفاهات من خلال حكم ذاتي، بالتالي فهو لا يشكل معارضة سياسية مؤثرة على مركز السلطة في الخرطوم^(٢١). أما التيار الإسلامي في السودان ينقسم إلى (٣ قوى) رئيسة قادرة على الحشد والتأثير على الرأي العام في البلاد، وهي حزبا (المؤتمر الوطني، والمؤتمر الشعبي، والإخوان المسلمين)، نشزت الحركة الإسلامية عن الحياة السياسية في السودان، بعدما اختارت عدم الاندماج مع قوى الحرية والتغيير، بالإضافة إلى أنها لم تكن قادرة على تشكيل قوة سياسية قائمة بذاتها، يصبح لها شأن في الداخل السوداني، وصنّف حزب المؤتمر الشعبي كجزء من حكومة البشير، علماً بأن الحزب منذ الوهلة الأولى أعلن عدم رغبته في الانتقال بممثليين، لكنه قدم مقترحات بشأن الفترة الانتقالية مكتوبة للمجلس العسكري، إلا أن المجلس لم يعرها انتباهاً، وأكد المؤتمر الشعبي «أن الثورة خرجت من رحم الشعب لكن أفلح تجمع المهنيين ومن ثم قوى الحرية من أن تمتطي ظهرها وتم إقصاء كل الإسلاميين»^(٢٢).

٢- تداعيات التعديلات الدستورية على مستقبل السودان

إن الوثيقة الدستورية بأسلوبها الحالي تشكل خطراً كبيراً على الثورة وأهدافها مستقبلاً، وذلك لاحتوائها على عيوب قانونية فادحة، فقد تشكل قنبلة موقوتة قابلة للانفجار في أي لحظة، لتعطيل تحقيق أهداف الثورة في تحقيق الحرية، السلام، والعدالة، كما تشكل تحدياً للدستور الجديد، خصوصاً فيما يتعلق

(١٩) عبد الحميد عوض، «رفض الحركات المتمردة للوثيقة الدستورية السودانية: عقبة أمام السلام»، العربي الجديد، (٦، أغسطس، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ٣١، يناير، ٢٠٢١م.

amp. رفض الحركات المتمردة للوثيقة الدستورية السودانية عقبة أمام السلام/ <https://www.alaraby.co.uk>

(٢٠) «الحزب الشيوعي يحذر من تعديل الوثيقة الدستورية»، وكالة السودان للأنباء، (٢٠، أكتوبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٣١، يناير، ٢٠٢١م. <https://suna-sd.net/read?id=695554>.

(٢١) عوض، «رفض الحركات المتمردة للوثيقة الدستورية السودانية: عقبة أمام السلام».

(٢٢) عوض، «رفض الحركات المتمردة للوثيقة الدستورية السودانية: عقبة أمام السلام».

بتعيين رئيس القضاء والنائب العام، بالإضافة إلى سريان القوانين الصادرة من قبل نظام البشير المتعلقة بالسلطة القضائية، المحكمة الدستورية، والنائب العام. وبالتأكيد، عدم استقلالية هذه المؤسسات قد يلعب دوراً كبيراً في دفع الثورة إلى الخلف، وعلى الرغم من ذلك، وفي محاولة لتصحيح المسار وتدارك بعض الأخطاء الواردة في الوثيقة^(٢٣).

إنّ إنجاز الاستحقاق الدستوري بطريقة قانونية ومستدامة وبناء مؤسسات الحكم المدني في السودان عبر المؤتمر الدستوري المزمع قيامه في خواتيم الفترة الانتقالية، يعد فرصة لتصحيح العقد الاجتماعي وتمهيد المسار الانتقالي للسودان، كما أنه يمكن الشعب السوداني من المناقشة العميقة بين كل مكونات المجتمع في (قضايا السلام، ونظام الحكم، والحريات العامة، وضمان دستورية التغيرات السياسية مستقبلاً)^(٢٤)، أيضاً يمكن السودانيين من مفاوضات السلام مع حركات الكفاح المسلح، الجارية في دولة جنوب السودان، في تحقيق اتفاق سلام شامل ينهي فترة طويلة من الصراعات في (أقاليم دارفور، كردفان، والنيل الأزرق)، وإجراء تحديثات في السياستين الخارجية والاقتصادية لضمان إنفاذ مخرجات الفترة الانتقالية^(٢٥).

الخاتمة

ختاماً يمكن القول بأنّ الاتفاق بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري أنتج وثيقة دستورية، تُحدد هياكل السلطة الانتقالية، ومهامها، وطرق التعيين، بالإضافة إلى آليات فض النزاعات، فضلاً عن ذلك ألغت الوثيقة الدستورية الجديدة العمل بدستور السودان الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م، وأسست لنظام حكم برلماني، يقوم على أساس المواطنة وكفالة الكرامة وحقوق الإنسان لجميع الأفراد دون تمييز. لكن اعترت الوثيقة بعض الهنات، أبرزها التعيينات للمناصب العليا في السلطة القضائية والنيابة العامة، وعطّلت الوثيقة المهام الرقابية في الفترة الأولى من المرحلة الانتقالية. كما تم هضم السلطة التشريعية بواسطة السلطة السيادية، ممثلة في المجلس السيادي، والسلطة التنفيذية، إلى حين تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي، كان من تداعيات تعديل الوثيقة الدستورية للمرحلة الانتقالية رفض أغلب القوى السياسية الموقعة على الوثيقة التعديلات، في حين قاطعتها قوى أخرى، وبقيت مسألة التعديلات من الإشكاليات الحرجة التي قد تعيق المستقبل.

(٢٣) المحبوب ابو علي، «الوثيقة الدستورية السودانية قراءة قانونية سياسية»، (إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، ٢٠١٩م)، ص. ١١.

(٢٤) حمدي عبد الرحمن، «تحديات الحكم الانتقالي في السودان بعد الإعلان الدستوري»، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (٢٠)، أغسطس،

٢٠١٩م). الاسترجاع في: ٣١، يناير، ٢٠٢١م،

https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/4917/ تقاسم-السلطة-تحديات-الحكم-الانتقالي-في-السودان-بعد-الإعلان-الدستوري

(٢٥) عبد الرحمن، «تحديات الحكم الانتقالي في السودان بعد الإعلان الدستوري».

معادلة السياسة الخارجية السودانية في المرحلة الانتقالية: المحددات والسمات

تهاني محمد نظيف - باحثة في الشؤون الإفريقية - القاهرة.

ترتبط السياسة الخارجية لأي دولة بمجموعة من الاعتبارات التي تفرضها البيئة الداخلية والخارجية، والتي تشكل المحددات التي يتم على أساسها صياغة أولويات السياسة الخارجية للدولة. وبالحديث عن السودان فبجانب الثوابت المرتبطة بمحددات الموقع الجغرافي في شرق البحر الأحمر وعلى حدود مجموعة من القوى الإقليمية، والتاريخ العربي الإفريقي المشترك، تأتي مجموعة من المحددات المتعلقة بطبيعة النظام وتوجهاته والتفاعلات بين مكونات المشهد السياسي، وكذا تلك المرتبطة بالبيئة الإقليمية والدولية المحيطة، لتفرض تأثيرات في ملامح وسمات السياسة الخارجية السودانية كلما طرأ تغير على هذه المحددات، لذلك شهدت المرحلة الانتقالية التي بدأت في أعقاب سقوط النظام عام ٢٠١٩م، ملامح وسمات جديدة للسياسة الخارجية السودانية، والتي تبلورت نتيجة دخول السودان مرحلة سياسية جديدة تقودها نخبة مختلفة في هيكلها وتوجهاتها، كما جاءت هذه السياسة الجديدة أيضا استجابة وتماهيا مع المحددات الإقليمية والدولية المحيطة.

محددات صياغة السياسة الخارجية في المرحلة الانتقالية

تعد البيئة المؤثرة في صياغة السياسة الخارجية السودانية بيئة معقدة للغاية، نظرا لتعدد وتشابك مكونات المشهد السياسي، وهو ما ظهر بوجه أكثر وضوحًا في المرحلة الانتقالية التي تقوم بالأساس على استيعاب وإدماج جميع المكونات في العملية السياسية، إضافة إلى موقع السودان الاستراتيجي وتقاطع سياسته الخارجية مع العديد من القضايا والتفاعلات الإقليمية والدولية، وهو ما شكل مجموعة من المحددات الرئيسة للسياسة الخارجية، يكمن أبرزها في التالي:

أولاً: النخبة السياسية الجديدة

تعد النخبة الحاكمة أحد أهم محددات صنع السياسة الخارجية، وعلى الرغم من أن النخبة السودانية الجديدة تحكم في إطار انتقالي إلا أنها تمتلك جميع الصلاحيات التي تخولها لصياغة أسس السياسة

الخارجية، وهنا يبرز كلٌّ من هيكل النخبة وتوجهاتها الأيديولوجية كمحركين رئيسيين لهذا المحدد، وهما:

• هيكل النخبة السياسية

مع انطلاق المرحلة الانتقالية أصبح هناك نخبة سياسية جديدة تتصدر المشهد السياسي تتكون من عنصري ثقل، هما القوى المدنية التي تصدرها تحالف قوى الحرية والتغيير، والمؤسسة العسكرية التي مثلها المجلس العسكري الانتقالي برئاسة عبد الفتاح البرهان وذلك قبل حله لتشكيل مجلس السيادة، وقد تحتم وجود دور سياسي رسمي للطرفين في المرحلة الانتقالية، أولاً لاعتبار أن كلاً منهما ساهم في دعم مطالب الحراك الشعبي، وثانياً لكون القوى المدنية تفتقر إلى الخبرة بممارسة الحكم، وتفتقد أيضاً الحد الأدنى للتوافق فيما بينها، الذي يجعلها تمثل جبهة متماسكة قادرة على الانفراد بالحكم، وثالثاً لتجذر المؤسسة العسكرية السودانية في السياسة منذ عقود طويلة، وهو ما جعل من الصعب أن يتم إقصاؤها من المشهد السياسي^(١). وبالنهاية أصبح هناك نخبة سياسية مركبة من عنصريين مدني وعسكري تتحكم في صناعة القرار السياسي، وإن كان لكل منها حضور متفاوت في المجالات والقضايا المختلفة، ومن بينها قضايا السياسة الخارجية، ويمثلها رسمياً مجلس السيادة الذي يضم في تشكيله ممثلين مدنيين وعسكريين ويرأسه الفريق عبد الفتاح البرهان رئيس المجلس العسكري الانتقالي الذي حُلَّ، والحكومة الانتقالية المدنية التي يرأسها عبد الله حمدوك.

• التوجهات الأيديولوجية للنخبة السياسية

منذ بداية المرحلة الانتقالية تسير النخبة الجديدة على نهج براجماتي، فالقوى المدنية التي قادت الحراك الشعبي والتي انبثقت عنها الحكومة المدنية فيما بعد تتعدد مكوناتها ما بين القوى اليسارية والبعثية والليبرالية، وعلى الرغم من وجود أحزاب إسلامية شاركت في الحراك بما أوجد لها مكاناً في المشهد السياسي في المرحلة الانتقالية، إلا أنها ليست بالقدر من الراديكالية الذي يدفعها لوضع اعتبارات الأيديولوجية الإسلامية كمنطلق رئيس في تفاعلاتها السياسية، كما أن التحلي بقدر من الذكاء السياسي يجعل هذه القوى تدرك أن الدوجما الأيديولوجية في هذه المرحلة قد تعرضها للإقصاء من المشهد السياسي^(٢).

بينما تدرك النخبة العسكرية الجديدة جيداً أن هناك رفضاً قاطعاً على المستوى الداخلي شعباً ونخبة، وكذلك من قبل المجتمع الدولي والإقليمي لإعادة إنتاج تجربة الإسلام السياسي، وأنه لا مناص عن الوصول

(1) Lauren Ploch Blanchard, "Sudan's Uncertain Transition," Congressional Research Service, July 17, 2019, <https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R45794/5>.

(٢) كمال محمد جاهد الخضر، «السودان: جغرافية الحراك الثوري والقوى الفاعلة»، (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مايو، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ٤، يناير، ٢٠٢١م.

<http://kfcris.com/ar/view/post/218>.

لصيغة توافقية لعلمانية الدولة السودانية الجديدة دستورياً وممارسة، ومن ثم أصبح الخيار الأوحّد أمام النخبة الجديدة بشقيها المدني والعسكري صياغة رؤية جديدة للسياسة الخارجية متحررة من أية تحيزات قائمة على الانتماء الأيديولوجي وتغليب أولويات المصلحة العامة^(٣).

ثانياً: تحديات المرحلة الانتقالية

دخل السودان المرحلة الانتقالية التي أعقبت الانتفاضة محملاً بمعضلات على مختلف الأصعدة، تفرض على القائم على صنع القرار في هذه المرحلة الانتقالية تسخير كل إمكانيات الدولة وتطوير جميع السياسات بما يلائم التعامل مع هذه المعضلات وتفكيكها، وتركز هذه المعضلات على الصعيدين الاقتصادي والأمني، حيث يعاني السودان أوضاعاً اقتصادية متردية يعد العامل الرئيس فيها العقوبات الدولية التي فرضت عليه باعتباره دولة راعية للإرهاب، والتي قضت على جميع فرص تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بما يحقق أهداف التنمية الداخلية، وحتمت هذه الأوضاع على صانع القرار أن يضع قضية الاقتصاد والعقوبات الدولية على رأس أولويات ملفات السياسة الخارجية^(٤).

فيما يجعل وجود العديد من التيارات السياسية وخاصة في الأقاليم التي تمتلك السلاح والتشكيلات العسكرية، الدولة في حالة حرب أهلية مستمرة بين العاصمة والأقاليم، وما يزيد الأمر تعقيداً أن هذه الحركات لديها علاقات مع بعض دول الجوار بصفة منفصلة عن العلاقات الرسمية للعاصمة، بل وتحصل من هذه الدول على الدعم اللوجستي والمادي، وهو ما يجعل السودان على حافة انفلات أمني، الأمر الذي يتطلب صوغ معادلة تضمن إدماج مصالح جميع الحركات تحت راية المصلحة العليا للدولة في التعامل مع جميع الملفات على الصعيدين الداخلي والخارجي^(٥).

ثالثاً: المتغيرات الخارجية

لا تقتصر العوامل التي ساهمت في تحديد صياغة الصورة الجديدة للسياسة الخارجية السودانية في المرحلة الانتقالية على التغيرات الداخلية التي أعقبت الانتفاضة وسقوط النظام وبروز نخبة جديدة، وإنما أيضاً ساهمت المتغيرات المرتبطة بالمشهد العالمي على المستويين الإقليمي والدولي كمحددات لصوغ السياسة الخارجية في المرحلة الجديدة.

(٣) مبارك أردول، «أجندة السياسة الخارجية للسودان ما بعد دولة الإسلام السياسي.. نحو ثورة وطنية في العلاقات الخارجية»، (سودانيل، ١١ مايو، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ٥ يناير، ٢٠٢١م.

<https://cutt.ly/BjkkxQC>.

(4) Abdelrahim Khalifa, "Sudan's Transition: Challenges and Opportunities," *Fikra Forum*, June 1, 2020, <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/sudans-transition-challenges-and-opportunities>.

(5) Michelle Gavin, "Sudan's Transformative Year and the Challenges Ahead," *Council on Foreign Relations*, December 20, 2019, <https://www.cfr.org/blog/sudans-transformative-year-and-challenges-ahead>.

• السياق الإقليمي

يشهد المحيط الإقليمي للسودان مجموعة من الصراعات والتفاعلات المتشابكة، فعلى مستوى إقليم شرق إفريقيا احتدم الصراع بين أكبر قوتين في المنطقة، وهما مصر وإثيوبيا بسبب الخلاف حول ملف سد النهضة، وكلاهما تربطه بالسودان علاقات استراتيجية راسخة ومصالح متبادلة، كما أن السودان أحد أطراف هذا الملف الخلفي، إضافة إلى المشكلات الحدودية العالقة منذ عقود، والتي عادت إلى السطح مع وجود نظام جديد في السودان، من المنتظر منه صياغة رؤية واضحة لحلحلة المشكلات الحدودية^(٦).

ومن جهة أخرى هناك حالة الاستقطاب التي يشهدها إقليم الشرق الإفريقي كانعكاس لتنافس على نطاق شرق أوسطي بين محورين رئيسيين، الأول تقوده تركيا، والثاني يمثل بعض القوى الخليجية، ويسعى كل من الطرفين للحصول على نفوذ أكبر في المنطقة وخلق امتداد استراتيجي في شرق البحر الأحمر، وكان السودان في قلب هذا التنافس لسببين أولهما الانخراط في الصراع الأيديولوجي بين الطرفين على عكس بقية دول الشرق الإفريقي التي تسعى للحصول على مكاسب اقتصادية فقط، وآخرهما تنقل السودان في التحالفات الخارجية بين الجبهات المتنافسة^(٧).

• السياق الدولي

لا يمكن القول أن هناك تغيرات كبيرة في النظام الدولي تزامنت مع بداية المرحلة الانتقالية، بقدر تعاضم الرغبة من قبل القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بمحاصرة الإسلام السياسي في المنطقة، والذي كان السودان أحد أهم نقاط ارتكازه في المنطقة، لذلك كان جليا أن دعم ومباركة القوى الدولية للنظام الجديد في السودان سياسياً واقتصادياً أصبح مرهوناً بمدى تماهيه مع هذا التوجه الدولي، وأدواتها في تفعيله، والتي من بينها السعي نحو تطبيع العلاقات بين بعض الدول العربية وإسرائيل.

سمات السياسة الخارجية في المرحلة الانتقالية

استجابة لجملة المتغيرات على المستويين الداخلي والخارجي التي ارتبطت وتزامنت مع بداية المرحلة الانتقالية، وعلى الرغم من أنه لا يمكن الحكم بوجود سمات راسخة ومستقرة على المدى البعيد للسياسة الخارجية السودانية بطبيعة كون المؤسسات الحالية القائمة عليها مؤسسات انتقالية ومؤقتة لحين إجراء

(6) Gunnar M. Sørbo, "Sudan's Transition: Living in Bad Surroundings," *Chr. Michelsen Institute*, December 4, 2020, <https://www.cmi.no/publications/7395-sudans-transition-living-in-bad-surroundings>.

(٧) أحمد الفقيه، «القرن الإفريقي: ميدان للتنافس وبسط النفوذ الخليجي»، (مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، ٢٤، يناير، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ١٠، يناير، ٢٠٢١م.

<https://cutt.ly/pkiEuOj>

الانتخابات، إلا أنه لا يمكن إنكار أن هناك رؤية جديدة للسياسة الخارجية ذات أسس وسمات واضحة على المدى القريب والمنظور والتي يمكن رصدها وبلورتها في التالي:

أولاً: تعدد مراكز صنع السياسة الخارجية وتوزيع ملفاتها

يعد تعدد مراكز صناعة القرار أحد أهم سمات عملية صوغ السياسة الخارجية في هذه المرحلة والتي تجلت على مستوى النص والتطبيق، فعلى مستوى النص أسندت مهام السياسة الخارجية بمقتضى الوثيقة الدستورية إلى كلٍّ من مجلس السيادة ومجلس الوزراء، حيث نصت الوثيقة على أن تتولى هيئات الحكم الانتقالي مهمة وضع السياسة الخارجية بما يحقق مصالح الدولة، ففي المادة الخامسة من الفصل السادس عشر نصَّ على قيام مجلسي السيادة والوزراء بتمثيل الدولة خارجياً وفق صلاحيات كل مجلس، كما أقرت الوثيقة في الفصلين الرابع والخامس بصلاحيات مجلس السيادة بالتوقيع على الاتفاقيات الدولية والإقليمية بعد موافقة المجلس التشريعي، وكذلك صلاحية مجلس الوزراء بالتوقيع على المعاهدات والاتفاقيات الدولية^(٨).

وفيما يتعلق بالممارسة الفعلية نجد أن هناك توزيعاً في ملفات السياسة الخارجية، وهو الأمر الذي لم يرتبط بالمؤسسات بقدر ما ارتبط بأشخاص، حيث تصدر ملفات السياسة الخارجية كل من رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، ورئيس المجلس الانتقالي الفريق أول ركن عبد الفتاح برهان، والفريق محمد حمدان دقلو «حميدتي». حيث أسندت الملفات المرتبطة بالعلاقات مع دول الغرب إلى رئيس الوزراء حمدوك، خاصة فيما يتعلق بملفات العقوبات الدولية وجهود رفعها، ويرجع ذلك لخبرته في العمل مع المنظمات الإقليمية والدولية، إضافة لكونه يرأس المؤسسة المدنية في هذه المرحلة، وهو ما يأتي استجابة لرغبة الغرب في التعامل مع شخصية مدنية كممثل للسودان في السياسة الخارجية، وأيضاً اتساقاً مع السعي للترويج للدولة السودان المدنية الجديدة في الخارج، والعودة إلى الانخراط في المجتمع الدولي عبر علاقات ودية تعاونية^(٩).

بينما يتضح الدور البارز الذي يضطلع به القادة العسكريون في ملفات السياسة الخارجية المتقاطعة مع الملفات الأمنية والعسكرية المرتبطة بالعلاقات مع دول الجوار، وذلك بطبيعة خلفيتهم العسكرية وخبرتهم بأبعاد هذه الملفات، وما عزز هذا الدور وخاصة الذي يضطلع به حميدتي هو قيادته لقوات الدعم السريع التي انخرطت في عدة عمليات عسكرية في الجوار، أهمها العمليات العسكرية في اليمن والتي وثقت علاقة حميدتي بقيادات الخليج ومصر وجعلته في صدارة تمثيل السودان في علاقته بها^(١٠).

(٨) وزارة العدل السودانية، «الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة ٢٠١٩»، (الجريدة الرسمية، أكتوبر، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ١٠، يناير، ٢٠٢١م، <https://moj.gov.sd/files/index/28>.

(٩) محمد عبد الله تيزاب، «رؤى حول السياسة الخارجية ما بعد الثورة المفاهيمية في السودان»، (صحيفة الراكونية، نوفمبر، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ١٢، يناير، ٢٠٢١م، <https://cutt.ly/1jhJErg>.

(١٠) «صنع السياسة الخارجية في السودان: المحددات والأدوار»، (مركز الإمارات للسياسات، ١٣، سبتمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ١٢، يناير، ٢٠٢١م، <https://cutt.ly/mjkYZi8>.

ثانياً: تراجع التأثير الأيديولوجي وتغليب البراجماتية

كان الطابع الأيديولوجي أحد أهم سمات السياسة الخارجية السودانية وهو ما انعكس بدرجة كبيرة على أولوياتها وسياسة بناء التحالفات في السابق، ولكن بدأ هذا التأثير الأيديولوجي على السياسة الخارجية بالتلاشي، حيث أدركت القيادة الجديدة ما سببه التثبيت بدعم الإسلام السياسي من عزلة للسودان دولياً، وما أنتجته تلك السياسة من أزمات اقتصادية نتيجة للعقوبات^(١١).

ويظهر تراجع التأثير الأيديولوجي في المنحى المتراجع الذي اتخذته العلاقات مع كل من قطر وتركيا، وخاصة حينما رفض المجلس العسكري استقبال وفد قطري وصل السودان مباشرة عقب سقوط النظام، وعلى الرغم من عدم التأكيد الرسمي للأمر، إلا أن تصريحات لاحقة لحمديتي أكدت الواقعة، وما تلا ذلك من تصريحات للبرهان بشأن الاتفاقية التي أبرمت مع تركيا في عام ٢٠١٧م لتولي إدارة جزيرة سواكن، بأنه لن يُسمح باستغلالها لتحقيق وجود عسكري على أرض السودان قد يهدد أمن الجيران في الخليج^(١٢). فيما أصبح الطابع البراجماتي وتغليب المصلحة العامة للدولة أهم أسس صياغة السياسة الخارجية في هذه المرحلة، وذلك لتحقيق أهم أهدافها وهو التغلب على المشكلات الاقتصادية، حيث سعت الحكومة لكسب ثقة الدول والمنظمات الدولية، وقد تجلّى ذلك في تعهد حكومة السودان بتقديم تعويضات لضحايا الإرهاب وتحويل المبالغ المالية اللازمة لذلك لواشنطن في سبيل رفع اسم السودان من قوائم الإرهاب بما سيتيح إعفائه من ديون خارجية بقيمة ٦٠ مليار دولار^(١٣).

وعلى جانب آخر وقع السودان اتفاقية مع روسيا لإنشاء قاعدة عسكرية بحرية، والتي من المنتظر أن تعود على الدولة بمكاسب اقتصادية وعسكرية، فيما يبدو سعي سوداني لتحقيق أكبر قدر من المكاسب عبر توازن في علاقاته مع القطبين الأمريكي والروسي دون اصطفاف مطلق مع أحدهما^(١٤).

كما استجاب السودان للتوجه الجديد في العلاقات مع إسرائيل الذي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكي بالدفع نحو تطبيع العلاقات بينها وبين الدول العربية، فقد التقى عبد الفتاح البرهان رئيس الوزراء الإسرائيلي في

(١١) الحارث إدريس الحارث، «خارطة السياسة الخارجية والدبلوماسية السودانية في عالم الحداثة السائلة والفوضى الخلاقة»، (سودانيل، ١٩ يونيو، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ١٢ يناير، ٢٠٢١م، <https://cutt.ly/xjg0VKK>.

(١٢) «بعد رفض استقبال وفد الدوحة... أمير قطر يبعث رسالة إلى رئيس المجلس السيادي في السودان»، (سبوتنيك عربي، ٢ أغسطس، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ١٤ يناير، ٢٠٢١م، <https://cutt.ly/ih3QTAG>.

(١٣) الصادق الشعراني، «الخيارات السياسية والاقتصادية وانزياحاتها لرئيس الوزراء السوداني الانتقالي»، (المركز العربي للبحوث والدراسات، ١٣ سبتمبر، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ١٤ يناير، ٢٠٢١م، <http://www.acrseg.org/41430>.

(١٤) «السودان يوقع اتفاقاً عسكرياً ضخماً مع روسيا يشمل سفناً بتجهيزات نووية»، (صحيفة السوداني، ١٢ نوفمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ١٤ يناير، ٢٠٢١م، <https://www.alsudaninews.com/ar/?p=99000>.

فبراير الماضي خلال زيارتهما لأوغندا، وفي أكتوبر أعلن البيت الأبيض الأمريكي عن اتفاق سوداني إسرائيلي بتطبيع العلاقات برعاية الرئيس ترامب، وتلا ذلك استقبال وفد إسرائيلي على الأراضي السودانية في نوفمبر، في زيارة ذات طابع فني عسكري، وفي يناير من العام الحالي زار وفد رسمي إسرائيلي برئاسة وزير المخابرات إيلي كوهين السودان، والتقى مسؤولين على رأسهم البرهان، لبحث تفعيل اتفاق السلام بين البلدين (١٥).

ثالثاً: بناء خريطة تحالفات إقليمية مستقرة

يعد السعي نحو بناء تحالفات خارجية واضحة ومستقرة، هو الملمح الأكثر وضوحاً في المرحلة الراهنة، حيث يتجه السودان بوجه واضح لا لبس فيه إلى الاصطفاف إقليمياً مع الحلف الإماراتي السعودي، وهو ما يأتي متسقاً مع تراجع تأثير أيديولوجية الإسلام السياسي، وبالتالي تلاشي التقارب مع الحلف الذي يمثل هذه الأيديولوجية.

ويتضح هذا التوجه الصريح في التحالف في حجم الزيارات المتبادلة بين وفود من السودان وكل من الإمارات والسعودية، واتساق الرؤى والمواقف بين كل من الطرفين، حيث أكد كل من البرهان وحميدتي في مناسبات مختلفة استمرار السودان في دعم تحالف دعم الشرعية في اليمن وعملياته العسكرية ضد قوات الحوثيين، ودعم السعودية بكل الأساليب الممكنة في مواجهة التهديدات الإيرانية، كما انقطعت مظاهر التقارب السوداني التركي بأسلوب متوازٍ مع علاقاته بالإمارات والسعودية (١٦).

رابعاً: دبلوماسية متوازنة مع دول الجوار

يتجه السودان إلى جانب التخطيط لتحالفات إقليمية مستقرة، نحو إقامة علاقات متوازنة مع دول الجوار تستند إلى الدبلوماسية الرشيدة، وإرساء أسس إحلال السلم والأمن، حيث زارت عدة وفود سودانية كلاً من إريتريا وجنوب السودان وتشاد، وقد صُدِّر حميدتي إلى الواجهة في هذا الملف؛ نظراً لما يفرضه وجود علاقات بين بعض هذه الدول مع الحركات المسلحة المتمردة في دارفور وكردفان والنيل الأزرق من حاجة لخبرة حميدتي في هذه الملفات، إضافة إلى أصوله التشادية التي تجعل تصدره للملف يضفي طابعاً سلمياً على نوايا السودان (١٧). وفيما يتعلق بعلاقاتها بالثنائي الخليفي في قضية سد النهضة مصر وإثيوبيا، فبخلاف الميل الواضح للجانب الإثيوبي سابقاً، تحاول الإدارة الجديدة اتخاذ موقف متوازن بين الطرفين في قضية سد النهضة، حيث طرح

(١٥) «وفد إسرائيلي رفيع برئاسة وزير المخابرات يزور السودان»، (سكاي نيوز، ٢٦ يناير، ٢٠٢١م). الاسترجاع في: ٢٧، يناير، ٢٠٢١م، <https://cutt.ly/skaVxG1>.

(١٦) أميرة العجلي، «تحديات السياسة الخارجية.. لعن الظلام أم ضوء في نهاية النفق»، (الانتباهة، ٢١ ديسمبر، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ١٤، يناير، ٢٠٢١م، <https://alintibaha.net/online/18761>.

(١٧) «التفاصيل الكاملة لزيارة حميدتي إلى تشاد»، (صحيفة الراكوبة، ٦ ديسمبر، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ١٦، يناير، ٢٠٢١م، <https://cutt.ly/hjg7xpQ>.

مبادرته في مايو الماضي لاستئناف المفاوضات بين الجانبين المصري والإثيوبي، وقد حسم السودان موقفه في هذه المفاوضات برفض أي قرار منفرد والتأكيد على التمسك بإشراك جميع الأطراف في أي قرارات تتخذ بشأن أعمال البناء والملاء للسد^(١٨).

وفيما يتعلق بالسياسة السودانية إزاء إثيوبيا، فعلى الرغم من التصعيدات الكبيرة التي شهدتها ملف الخلاف الحدودي في منطقة الفشقة، والتي وصلت إلى حد القصف المتبادل بين الجيشين السوداني والإثيوبي على الحدود، إضافة إلى تصاعد حدة التصريحات المتبادلة بين مسؤولي البلدين، إلا أن المتابع للمشهد يدرك أن السودان منذ بداية المرحلة الانتقالية أظهر سعيه نحو إقامة علاقات متوازنة مع إثيوبيا ولعل الزيارات الثلاثة التي قام بها كل من حميدتي، حمدوك، والبرهان إلى إثيوبيا أبرز دليل على ذلك^(١٩). ولا يخفى على السودان المآرب السياسية التي يسعى رئيس الوزراء الإثيوبي إلى تحقيقها في الداخل، وذلك بصرف النظر عن الحرب التي يشنها في إقليم التيجراي، عبر اشتباك خارجي مع السودان، وتحقيق استفادة من التجاذبات الحادثة بين المدنيين والعسكريين في ظل الفترة الانتقالية السودانية، وعلى الرغم من التصعيد الحالي بين البلدين فإنه من المتوقع العودة لطاولة المفاوضات مرة أخرى في هذا الشأن^(٢٠).

الخاتمة

يمكن القول أن هناك استراتيجية متماسكة وواضحة الأسس والأولويات للسياسة الخارجية السودانية بدأت في التبلور منذ بداية المرحلة الانتقالية السودانية، وأن القائمين على صنع هذه السياسة استطاعوا تنقيحها مما شابها من عوار في مراحل سابقة، حيث أصبح هناك مجموعة من المنطلقات الأساسية محورها تغليب مصلحة البلاد والتحرك بما يخدم متطلبات الاقتصاد والأمن الداخلي ويكسر العزلة السياسية والدبلوماسية خارجيا.

إلا أن استقرار هذا المسار الجديد في السياسة الخارجية لا يزال يواجه تحديات، يأتي في مقدمتها أن القائمين على صياغته من شخصيات ومؤسسات يعملون تحت مظلة أطر انتقالية سينتهي عملها بمجرد إجراء الانتخابات المزمع عقدها بنهاية عام ٢٠٢٢م، بل إنه على المدى الأقرب من ذلك فإن استقرار المرحلة

(18) Sørbø, "Sudan's Transition."

(١٩) «وزير الدفاع: ليست هنالك مناطق متنازعة عليها في الحدود الشرقية»، (وكالة الأنباء السودانية، ٢٥، يناير، ٢٠٢١م). الاسترجاع في: ٢٦، يناير، ٢٠٢١م.

<https://suna-sd.net/read?id=702477>

(٢٠) د. محمد السبيطي، «إثيوبيا: أزمة إقليم التيجراي أو الحرب في زمن السلم والإصلاح»، (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، يناير، ٢٠٢١م). الاسترجاع في: ٢١، يناير، ٢٠٢١م.

<https://www.kfcris.com/ar/view/post/325> .

الانتقالية ذاته تحيطه العديد من التحديات المتعلقة بالتوافق بين مكوناته، فقد برز مؤخرًا الخلاف بين رئيس المجلس السيادي البرهان ومجلس الوزراء حول تشكيل مجلس شركاء المرحلة الانتقالية، وهو الخلاف الذي قد يهدد في حال عدم احتوائه بنسف كل ما تم إنجازه سياسيًا منذ بداية المرحلة. وكما كانت صياغة أسس السياسة الخارجية في المرحلة الانتقالية مستندة إلى معطيات السياق الإقليمي والدولي، فإن هناك تغيرات كبيرة تشهدها هذه المعطيات والتي قد تنعكس على أولويات وتوجهات صانع القرار السوداني، ومن أبرز هذه التغيرات المصالحة الخليجية القطرية التي بدأت أولى خطواتها، الأزمات الداخلية الإثيوبية وانعكاساتها على سياساتها إزاء دول الجوار، وكذلك وصول جو بايدن للرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية وما يحمله في جعبته من سياسات وتوجهات قد تكون في بعضها مغايرة لما تبناه سابقه دونالد ترامب، وهو ما يفرض على صانعي السياسة الخارجية السودانية التحلي بأكبر قدر من المرونة والانفتاح في التعامل مع جميع الأطراف والفاعلين الدوليين.

إنشاء قاعدة بحرية روسية في السودان: الدوافع والتداعيات المحتملة

د. صدفه محمد محمود - باحثة متخصصة في العلاقات الدولية - القاهرة.

نشرت الجريدة الرسمية الروسية في ٩ ديسمبر ٢٠٢٠م، نص اتفاقية بين روسيا والسودان حول إقامة مركز للدعم اللوجستي، وهو عبارة عن قاعدة تموين وصيانة للبحرية الروسية على الساحل السوداني المطل على البحر الأحمر. وقد أثار الإعلان عن تدشين قاعدة بحرية روسية في السودان، عديدًا من التساؤلات حول العوامل الدافعة لموسكو لإنشاء هذه القاعدة، والمكاسب التي يمكن أن يحققها الخرطوم من هذه الخطوة، وكذلك تداعياتها المحتملة.

أولاً: الدوافع الروسية

تنتلق الرغبة الروسية في إقامة قاعدة بحرية في السودان، من دوافع عدة، من أبرزها:

١- تعزيز المكانة الدولية: تسعى موسكو من إنشاء قاعدتها البحرية بالسودان إلى استعادة نفوذها البحري والاستراتيجي في إفريقيا، والمتراجع منذ تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، الذي كان يحتفظ بقواعد بحرية في إثيوبيا والصومال^(١).

وستكون القاعدة البحرية الروسية في مدينة بورتسودان السودانية، الواقعة على الساحل الغربي للبحر الأحمر، أول قاعدة روسية في إفريقيا وثاني قاعدة أجنبية لها منذ نهاية الحرب الباردة، إلى جانب قاعدتها البحرية بطرطوس في سوريا^(٢). لذلك فإن موسكو ترغب في توسيع نطاق نفوذها البحري، بحيث لا يقتصر على البحر المتوسط فحسب، بل يمتد أيضًا إلى البحر الأحمر وما وراءه، نحو المحيط الهندي، الذي تنظر إليه موسكو كمسرح مستقبلي لإبراز قوتها البحرية^(٣).

(1) Amy Mackinnon, "With Base in Sudan, Russia Expands Its Military Reach in Africa," *Foreign Policy*, December 14, 2020, <https://foreignpolicy.com/2020/12/14/russia-expands-military-reach-africa-navy-base-sudan/>.

(2) Mike Glenn, "Russia to Build New Base in Sudan," *The Washington Times*, November 16, 2020, <https://www.washingtontimes.com/news/2020/nov/16/russia-build-new-base-sudan/>.

(3) Eliott Brachet, "With Russia's Help, Sudan May Find a Way out of US List of Demands," *The Africa Report*, December 9, 2020, <https://www.theafricareport.com/54123/with-russias-help-sudan-may-find-a-way-out-of-us-list-of-demands/>.

إلى جانب ذلك، تستهدف موسكو من إنشاء القاعدة، زيادة القدرات التشغيلية للأسطول الروسي، لا سيما في منطقة ذات أهمية جيواستراتيجية، وهي تؤكد رغبتها في الحصول على موطئ قدم استراتيجي على طول طرق التجارة العالمية الحيوية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن، التي يمر بها كميات ضخمة من التجارة الأوروبية والآسيوية^(٤).

يُضاف إلى ذلك، فإن إنشاء القاعدة الروسية في السودان يُمثّل وسيلة لاكتساب النفوذ الجيواستراتيجي في شرق ووسط إفريقيا، مما يكشف عن ارتباط أجندة موسكو في السودان ارتباطاً وثيقاً بتطلعاتها للعب دور أكبر في القرن الإفريقي والبحر الأحمر وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومما يؤكد ذلك أنه إلى جانب المنشأة البحرية التي ستبنى في بورتسودان، تعتزم روسيا بناء المزيد من القواعد في إريتريا ومدغشقر وموزمبيق، وفقاً لتقرير صادر عن وزارة الخارجية الألمانية^(٥).

ولعل الدلالة الأكثر أهمية لقاعدة روسيا في السودان تكمن في أنها سوف تفرض على القوى الإقليمية والدولية ضرورة الاستماع للرؤية الروسية بشأن القضايا الإفريقية، باعتبارها قوة بحرية كبرى لها وجود عسكري دائم داخل القارة الإفريقية، بالإضافة إلى دورها في الحفاظ على نفوذ روسي طويل الأمد في السودان^(٦).

٢- مزاحمة الحضور العسكري الغربي: على الرغم من نص اتفاقية إنشاء قاعدة بحرية روسية في السودان على كونها «تُلبي أهداف الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة»، وهي «دفاعية وليست موجهة ضد دول أخرى»، إلا أن بناء هذه القاعدة لا يمكن فصله عن الحقائق الجيوسياسية في القارة الإفريقية، التي أضحت تحتضن عشرات القواعد العسكرية الأجنبية خاصة في القرن الإفريقي وشرق إفريقيا^(٧).

لذلك، فإن سعي موسكو إلى إقامة وجود عسكري دائم في البحر الأحمر أمر بالغ الأهمية، في ظل مساعيها الرامية إلى تحدي الهيمنة الأمريكية ليس في الشرق الأوسط فقط، ولكن أيضاً في إفريقيا، ومنافسة الوجود العسكري الأمريكي في البحر الأحمر وكذلك المحيط الهندي^(٨).

ولا يُمكن فهم التحركات الروسية المستمرة لتعزيز حضورها العسكري في القارة الإفريقية بمعزل عن التطورات الحادثة في أوروبا الشرقية؛ حيث ساهم توسع الناتو باتجاه حدود روسيا، ونشر أنظمة الدفاع

(4) TRT World, "Why is Russia Establishing a Naval Base in Sudan?", December 9, 2020, <https://www.trtworld.com/magazine/why-is-russia-establishing-a-naval-base-in-sudan-42205>.

(5) James Trigg, "Russia and Sudan—New Naval Base Agreement a Sea Change for the Region," Global Risk Insights, December 17, 2020, <https://globalriskinsights.com/2020/12/russia-and-sudan-new-naval-base-agreement-a-sea-change-for-the-region/>.

(6) Samuel Ramani, "Russia's Naval Base in Sudan Opens a Long-Sought Gateway to the Red Sea," *World Politics Review*, December 23, 2020, <https://www.worldpoliticsreview.com/articles/29311/for-russia-naval-base-in-sudan-opens-a-long-sought-gateway-to-the-red-sea>.

(7) TRT World, "Why is Russia Establishing a Naval Base in Sudan?"

(8) Cristina Maza, "Russia, Explained: Adventurism in the Red Sea," *CEPA*, December 23, 2020, <https://cepa.org/russia-explained-russian-adventurism-in-the-red-sea/>.

الصاروخي في أوروبا الشرقية، إلى دفع موسكو إلى موازنة الضغوط الأمريكية والأوروبية عليها، من خلال العمل على نقل ساحة التنافس الجيواستراتيجي مع الولايات المتحدة وأوروبا إلى مناطق وأقاليم خارج أوروبا الشرقية، ومنها إفريقيا، ردًا على حضورهم المتنامي في شرق أوروبا.

علاوة على ما سبق، فإن المشاركة الروسية المرتقبة في عمليات مكافحة القرصنة في البحر الأحمر والمحيط الهندي، قد تؤدي -في نهاية المطاف- إلى التقليل من جدوى «عملية أتلانتا» الخاصة بالقوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي، والمعنية بمكافحة القرصنة قبالة سواحل القرن الإفريقي حتى غرب المحيط الهندي^(٩). وفي الوقت الذي تناقش فيه واشنطن تخفيض التزاماتها الخارجية، تثبت موسكو أنها مصدر أكثر استعدادًا لتقديم الدعم العسكري لحلفائها. ومن شأن الوجود البحري الروسي المتنامي في البحر الأحمر أن يسهم في تعزيز صورة موسكو باعتبارها ضامنًا استباقيًا وشريكًا موثوقًا لتحقيق السلام والاستقرار في القارة الإفريقية. وعلى عكس الشركاء الصينيين، يمكن للروس أن يمدوا القادة الأفارقة بالدعم العسكري وليس الاقتصادي فحسب^(١٠).

وهو الأمر الذي تأكد خلال استضافة الحكومة الروسية أول قمة روسية إفريقية في سوتشي بروسيا في أكتوبر ٢٠١٩م، والتي حضرها أكثر من ٥٤ رئيس دولة إفريقية، وبعثت موسكو من خلال القمة رسالة للقادة الأفارقة، مفادها استعدادها لأن تكون قوة موازنة لحلف الناتو والولايات المتحدة، وقد عرضت تقديم المساعدة في «مواجهة» أي محاولات من جانب الحكومات الغربية «للضغط» أو «ابتزاز» الدول الإفريقية^(١١).
٣- تأمين المصالح القومية: يمكن أن يُساعد إنشاء قاعدة بحرية روسية في السودان، وما ينتج عن ذلك من توسع للنفوذ الروسي في إفريقيا، على تحقيق مصالحها القومية داخل القارة، عبر تسهيل الوصول إلى الثروات الطبيعية الضخمة والأسواق المحتملة للأسلحة الروسية في إفريقيا.

ويحمل وجود هذه القاعدة، في حد ذاته، معاني متعددة الأوجه للمصالح القومية الروسية في إفريقيا، إذ إنها تعكس اهتمامًا روسيًا بمحاربة التنظيمات الإرهابية والأنشطة غير المشروعة عبر البحر الأحمر والمحيط الهندي، مثل: الهجرة غير النظامية والاتجار بالمخدرات والسلاح^(١٢).

بالإضافة إلى أن روسيا باعتبارها لاعبًا رئيسًا في سوق النفط العالمي، فهي تسعى من خلال بناء هذه القاعدة إلى حماية مصالحها الاقتصادية المتنامية في إفريقيا، خاصة أن لديها عددًا من المشروعات الخاصة

(9) Ramani, "Russia's Naval Base in Sudan Opens a Long-Sought Gateway to the Red Sea."

(10) Brachet, "With Russia's Help, Sudan May Find a Way out of US List of Demands."

(11) Glenn, "Russia to Build New Base in Sudan."

(١٢) داليا يسري، «القاعدة البحرية الروسية المزمع إنشاؤها في السودان.. كافة التفاصيل من خلال ما نشرته الصحف الروسية»، (المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ١٧، نوفمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٥، يناير، ٢٠٢١م،

<https://marsad.ecsstudies.com/45044/>.

بالتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في السودان، بالإضافة إلى استثماراتها الكبيرة في صناعات الطاقة والمعادن في دول إفريقية أخرى، منها موزمبيق، إلى جانب سعيها للاستفادة من ثروات إفريقيا الغنية بالذهب^(١٣).

ويُحقق اهتمام روسيا بتطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية، وتحديدًا في مجال الطاقة، فوائد كبيرة لها؛ إذ يساعدها على توسيع نطاق أنشطة شركاتها في أسواق القارة الإفريقية، وزيادة حجم التبادل التجاري مع دولها، الذي بلغ ٢٠ مليار دولار عام ٢٠١٨م، وهو ما يمكّن موسكو من تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة، وتخفيف وطأة العقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة عليها، وكذلك دعم نفوذها السياسي وكسب أصوات الدول الإفريقية في المحافل الدولية^(١٤).

بالإضافة إلى ما سبق، تحرص موسكو على تعزيز حضورها في القارة الإفريقية، لأنها تُمثل سوقاً ضخمة للسلاح الروسي. وتُعد روسيا المورد الرئيس للأسلحة في إفريقيا، وتمدها بما يقرب من نصف وارداتها من الأسلحة. وبين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٩م، كانت ٤٩٪ من المعدات العسكرية المصدرة إلى القارة قادمة من روسيا، في حين شكلت صادرات الأسلحة الأمريكية ١٤٪ والصينية ١٣٪، وفقاً لقاعدة بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)^(١٥). إضافة إلى وجود عسكريين من ٢٠ دولة إفريقية للدراسة في مؤسسات التعليم العالي التابعة لوزارة الدفاع الروسية، كما أن لدى موسكو اتفاقيات تعاون فني عسكري مع أكثر من ٣٠ دولة إفريقية^(١٦).

(13) Theodore Karasik and Giorgio Cafiero, "Why Does Vladimir Putin Care About Sudan?", *New Atlanticist*, November 27, 2017, <https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/why-does-vladimir-putin-care-about-sudan/>.

(١٤) أحمد زمرأوي، «القاعدة الروسية الأولى بإفريقيا.. ما الأهداف الحقيقية وراء إنشاء بوتين قاعدة بحرية في السودان؟»، (عربي بوست، ٢٦، ديسمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٥، يناير، ٢٠٢١م.

<https://2u.pw/xErXP/>.

(15) Youcef Oussama Bounab, "Russia Finds a New Regional Stronghold in Sudan," *InsideOver*, November 15, 2020, <https://www.insideover.com/war/russia-finds-a-new-regional-stronghold-in-sudan.html>

(١٦) حمدي عبدالرحمن، «تمددات موسكو: ارتباطات القاعدة الروسية في "سواكن" بالتنافس الشرق أوسطي»، (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١، ديسمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٥، يناير، ٢٠٢١م.

<https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5940>.

ثانيًا: المكاسب المحتملة للسودان

هناك مجموعة من المكاسب التي يمكن للسودان تحقيقها من إنشاء القاعدة الروسية على أراضيه، من بينها ما يلي:

١- **موازنة النفوذ الأمريكي:** يكشف الاتفاق الروسي السوداني على إنشاء قاعدة بحرية عن رغبة الخرطوم في تنويع الحلفاء الدوليين وتعزيز التوازن في علاقاته الخارجية. وهو يؤكد من خلال هذه الخطوة حرصه على منع هيمنة قوة دولية منفردة على المواقف والتوجهات الخارجية السودانية^(١٧). ويدل الاتفاق أيضاً على رغبة الخرطوم في إيجاد ثقل موازن للنفوذ الأمريكي وتقليل الضغوط التي يمكن أن تُمارسها واشنطن عليه، وذلك من خلال تبني استراتيجية «تحوط Hedging» في مواجهة الولايات المتحدة.

وبوجه عام، ترى السودان أن روسيا شريك موثوق فيه، عمل على الدفاع عن مصالحها السياسية في المحافل الدولية المختلفة خلال الأعوام الماضية، وهو ما تبين في مساندة موسكو للخرطوم في قضية الصراع في دارفور، وتأييدها لرفع العقوبات الدولية عنها في أكثر من مناسبة، إلى جانب معارضتها الحظر الدولي على الأسلحة الذي فُرض عليها. يُضاف إلى ذلك أن روسيا دعمت المجلس العسكري الانتقالي في السودان داخل مجلس الأمن، وتصدت للمواقف الأمريكية المتشددة تجاه القيادة العسكرية السودانية قبل تطبيع العلاقات بين الطرفين^(١٨).

٢- **إبراز الأهمية الاستراتيجية:** بعد عدة عقود من الانغلاق على الذات، والعلاقات المتوترة مع القوى الغربية، يحاول الخرطوم استثمار موقعه الجغرافي المتميز بغية تأكيد مكانته الإقليمية المحورية. ويُسهّم الاتفاق على إقامة قاعدة بحرية روسية في السودان، في تسليط الضوء على أهمية البلاد كبوابة لروسيا في إفريقيا، بعد فشل موسكو في الحصول على موطنٍ قدم لقواتها البحرية على سواحل القرن الإفريقي، سواء في إريتريا أو جيبوتي أو جمهورية إفريقيا الوسطى^(١٩).

ومن وجهة نظر الخرطوم، تخدم العلاقات القوية مع موسكو المصالح السودانية، وترسخ مكانتها كقوة إقليمية محورية. وباعتبارها دولة غنية بالموارد تقع في شرق إفريقيا وترتبط المنطقة العربية بإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وكذلك البحر الأحمر بوسط إفريقيا، أصبح السودان ركيزة أساسية لسياسة موسكو الخارجية والهادفة إلى تعزيز نفوذها في المنطقة الإفريقية والعربية والعالم الإسلامي^(٢٠).

(١٧) نورهان الشيخ، «القاعدة الروسية في السودان.. دلالات ورسائل»، (صحيفة الخليج، ٢٦، نوفمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٧، يناير، ٢٠٢١م، <https://cutt.ly/zjmEmtp>.

(١٨) أحمد عليبة، «مصالح متبادلة: القاعدة اللوجستية العسكرية الروسية في السودان»، (المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢٨، نوفمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٨، يناير، ٢٠٢١م، <https://cutt.ly/PjmYIYu>.

(19) Brachet, "With Russia's Help, Sudan May Find a Way out of US List of Demands."

(20) Giorgio Cafiero, "Russia's Influence Deepens as Sudan Remains Ignored by Western Powers," *TRT World*, February 19, 2020, <https://cutt.ly/xjmUnG6>.

وعلى الرغم من المخاطر التي تواجهها موسكو في السودان، والمرتبطة بالهشاشة السياسية الداخلية المستمرة في البلاد، بما في ذلك النقاط الساخنة في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، ومع ذلك، فإن المركزية الجغرافية للسودان في شرق إفريقيا قبالة البحر الأحمر تمنح البحرية الروسية القدرة على التحكم في العديد من الممرات الملاحية المحورية^(٢١).

٣- تعزيز التعاون العسكري والاقتصادي مع روسيا: يسعى السودان من إنشاء القاعدة البحرية الروسية على أراضيه إلى تعزيز قدراته الدفاعية، من خلال الحصول على أسلحة ومعدات عسكرية مجانية من موسكو، والتي تزداد الحاجة إليها في ظل حالة الضعف التي تعانيها القوات المسلحة السودانية. وسوف تُمكن القاعدة البحرية الروسية، الخرطوم من الحصول على الدعم الروسي اللازم لتطوير أسطوله البحري، وكذلك فرص تدريب للسودانيين داخل القاعدة على منظومات دفاعية متطورة^(٢٢).

وبموجب الاتفاقية، وبناءً على طلب السلطات السودانية، يمكن للجانب الروسي تقديم المساعدة في تنظيم وتنفيذ عمليات مكافحة التخريب في المياه الإقليمية السودانية، بالإضافة إلى المشاركة في عمليات البحث والإنقاذ، وتقديم المساعدة في توفير الدفاع الجوي اللازم للقاعدة البحرية. وسيتمكن السودان أيضًا من الاستفادة من حماية أنظمة الدفاع الروسية المثبتة في القاعدة، ويمكن للحكومة السودانية استعمال أرصفة المنشأة البحرية بموافقة الجانب الروسي^(٢٣).

ومن شأن التعاون العسكري مع موسكو، تعزيز القدرات الدفاعية السودانية على التصدي للتهديدات الإقليمية، لا سيما الخاصة بالحدود الشرقية للسودان مع إثيوبيا. إلى جانب توفير الحماية الخارجية لسواحله الممتدة على البحر الأحمر (تبلغ أكثر من ٧٠٠ كلم)^(٢٤)، وذلك مع تنامي التدخلات الإقليمية في البحر الأحمر والقرن الإفريقي، حيث إن الدفاعات التي ستحمي القاعدة البحرية ستساعد في حماية البوابة الشرقية للسودان، وهي عامل ردع ضد أي محاولة للاعتداء عليه^(٢٥).

ومما يؤكد الأهمية التي يوليها الطرفان لتطوير العلاقات العسكرية المشتركة، اتفاق البلدين في مارس ٢٠١٨م، على خريطة طريق للشروع في الخطوات التنفيذية لبناء محطة نووية للأغراض السلمية^(٢٦). وفي

(21) Alexey D. Muraviev, "Russia's Red Star in the Red Sea," *Real Clear Defense*, November 30, 2020, <https://cutt.ly/njmUJmB>.

(٢٢) الشيخ، «القاعدة الروسية في السودان.. دلالات ورسائل».

(٢٣) «القاعدة البحرية الروسية في السودان: ماذا نعرف عنها؟»، (بي بي سي، ١٠ ديسمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٥ يناير، ٢٠٢١م، <https://cutt.ly/UjmIJr>.

(٢٤) «روسيا تهدد السودان سفينة حربية؟»، (يورونيوز، ١١ أكتوبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٧ يناير، ٢٠٢١م، <https://cutt.ly/PjmOjkh>.

(٢٥) الشيخ، «القاعدة الروسية في السودان.. دلالات ورسائل».

(٢٦) «عقبات محتملة: هل تدعم روسيا جهود السودان لحل أزمة الطاقة؟»، (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٢ يناير، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ١٠ يناير، ٢٠٢١م، <https://cutt.ly/rjmPgNN>.

مايو ٢٠١٩، وقّع على اتفاقيتين عسكريتين جديدتين، إحداهما تهدف إلى تبادل الخبرات في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والآخرى تستهدف تعزيز التعاون في المجال البحري^(٢٧). وفي أكتوبر ٢٠٢٠م، سلمت روسيا للبحرية السودانية سفينة تدريب حربية كهدية في إطار البرنامج العسكري المشترك^(٢٨). إلى جانب ذلك، فإن روسيا تمد السودان بما يقرب من نصف وارداتها من السلاح، والخرطوم هي ثالث أكبر مستورد للأسلحة الروسية في إفريقيا بعد الجزائر ومصر^(٢٩).

من ناحية أخرى، من المرجح أن يكون إنشاء المركز اللوجستي بمثابة ركيزة أساسية لتعزيز التعاون الروسي السوداني في المجال الاقتصادي، خاصة مع بلوغ حجم التبادل التجاري بين روسيا والسودان ٥١٠ ملايين دولار^(٣٠).

وفي ظل وقوع السودان على ساحل البحر الأحمر، الذي يزخر بموارد طبيعية ضخمة، تحتاج إلى إمكانات مادية هائلة لاستغلالها، يمكن أن تلعب روسيا دورًا محوريًا في هذا الشأن، خاصة مع توقيع البلدين اتفاقية في ٢٠١٨م للتنقيب عن النفط والغاز في ولاية البحر الأحمر، واتفاق البلدين على بناء مصفاة جديدة في مدينة بورتسودان بطاقة ٢٢٢ ألف برميل يوميًا، وهو ما قد يُلبّي، نسبيًا، تطلعات الخرطوم لزيادة إنتاجها من النفط والغاز الطبيعي وتجاوز أزمة الوقود التي تعانيها. إلى جانب ورود تقارير عن قيام شركات روسية بالتنقيب عن الذهب في السودان^(٣١).

ثالثًا: التداعيات والتأثيرات المحتملة

بالنظر إلى أن القاعدة البحرية الروسية في السودان سوف تكون الأولى من نوعها في إفريقيا، فلا شك أن إنشاءها سيكون له تداعيات وتأثيرات مختلفة، وذلك على النحو التالي:

١- **تعميق الانقسامات السودانية:** ينظر البعض إلى إنشاء القاعدة الروسية في السودان باعتبارها وسيلة لتعزيز علاقة موسكو مع حلفائها داخل الجيش السوداني، ويأتي هذا الطرح في ظل تصريح وزير الخارجية السوداني «عمر قمر الدين» لـ Bloomberg News أنه لم يطلع على نسخة من اتفاقية إنشاء القاعدة، مما يعني أن روسيا قد تجاوزت القيادة المدنية للبلاد عند إبرام الاتفاقية^(٣٢). وتماشياً مع نهجها الأوسع في الشرق الأوسط، تنظر روسيا إلى الجيش باعتباره حارساً لاستقرار السودان،

(27) Brachet, "With Russia's Help, Sudan May Find a Way out of US List of Demands."

(٢٨) «روسيا تهدد السودان سفينة حربية؟».

(29) Bounab, "Russia Finds a New Regional Stronghold in Sudan."

(30) Nikola Mikovic, "Russia's Geopolitical Ambitions in Africa," *Toward Freedom*, December 31, 2020, <https://cutt.ly/IjmAqp3>.

(٣١) «عقبات محتملة: هل تدعم روسيا جهود السودان لحل أزمة الطاقة؟».

(32) Ramani, "Russia's Naval Base in Sudan Opens a Long-Sought Gateway to the Red Sea."

ويمكن أن تؤدي العلاقة مع موسكو إلى تعزيز دور المكون العسكري في القيادة السياسية السودانية خلال المرحلة الانتقالية، كما أن برامج التطوير العسكري ستصب في صالح المؤسسة العسكرية خلال الفترة المقبلة^(٣٣).

ومع ذلك، فإن دعم روسيا القوي للجيش السوداني قد يعمق الانقسامات داخل البلاد ويؤجج المشاعر المعادية لروسيا بين بعض أعضاء الحكومة المدنية ومؤيديهم، وهو ما قد يُنذر بمزيد من عدم الاستقرار، الذي يأتي في الوقت الذي حذر فيه مسؤول أممي من أن القوى السياسية في السودان «مفتتة بشكل متزايد» و«الاقتصاد غارق في الاضطرابات»^(٣٤).

ومع اقتراب موعد الانتخابات العامة في السودان عام ٢٠٢٢م، من الصعب التنبؤ بكيفية تطور السياسة الخارجية السودانية خلال الفترة القادمة. وفي ضوء ذلك، تنطوي سياسة موسكو الخارجية في القارة الإفريقية على بعض التحوط، وهو ما يتضح في تنامي علاقاتها مع بعض جيران السودان، بما في ذلك جنوب السودان وإثيوبيا. لذا، فموسكو تعمل على أن يكون لها شركاء آخرون داخل القارة تلجأ إليهم، إذا وُجد في المستقبل نظام سياسي غير صديق لروسيا في الخرطوم^(٣٥).

٢- تفاقم التنافس الأمريكي الروسي: لا شك في أن إقامة قاعدة بحرية روسية في السودان من شأنه تعميق التوترات الأمريكية الروسية، وامتدادها إلى منطقة القرن الإفريقي، ليكون السودان ساحة جديدة للمواجهة المباشرة بين واشنطن وموسكو. ومما يدل على ذلك قيام موسكو نفسها بإعادة طرح فكرة إقامة قاعدة بحرية في السودان، بعد مرور ثلاثة أعوام على اقتراح الرئيس المخلوع «عمر البشير» للفكرة على موسكو، التي لم تتحمس حينها بدرجة كبيرة لهذا المقترح^(٣٦).

وجاء تجدد الاهتمام الروسي بإنشاء القاعدة في الوقت الذي بدأت فيه الحكومة السودانية في التقارب مع الولايات المتحدة، وسارعت موسكو إلى إعادة طرح الفكرة قبل أن تزيد واشنطن من ضغوطها على الخرطوم من أجل عرقلة التوقيع على الاتفاق. وتستهدف موسكو عرقلة التقارب الأمريكي السوداني، أو على أقل تقدير، ضمان حماية مصالحها القومية في حالة حدوث تقارب أمريكي سوداني في المستقبل. ومن الواضح أن هناك بوادر تنافس أمريكي روسي على السودان، والذي اتضح مع إعلان واشنطن رغبتها في

(٣٣) علبية، «مصالح متبادلة: القاعدة اللوجستية العسكرية الروسية في السودان».

(34) U/N News, "Sudan at Critical Juncture in Path Towards Democratic Transition, Security Council Hears," December 8, 2020, <https://news.un.org/en/story/2020/12/1079512>.

(35) Cafiero, "Russia's Influence Deepens as Sudan Remains Ignored by Western Powers."

(٣٦) إسماعيل محمد علي، «ماذا يجني السودان من إنشاء قاعدة لوجستية روسية بأراضيه؟»، (Independent Arabia، ١٨، نوفمبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٨، يناير، ٢٠٢١م،

<https://cutt.ly/fjmK6J4>.

إقامة تعاون عسكري وثيق مع الخرطوم، بعد أسابيع قليلة من إعلان موسكو عزمها إقامة «قاعدة بحرية» على ساحل البحر الأحمر السوداني، ومن غير المستبعد أن تُمارس واشنطن ضغوطاً على السودان من أجل تأخير تنفيذ الاتفاق مع موسكو^(٣٧).

٣- مزيد من عسكرة البحر الأحمر: شهدت السنوات الأخيرة تحول البحر الأحمر إلى ساحة للتنافس الجيوسياسي بين عدد من القوى الإقليمية والدولية الفاعلة، التي تسعى إلى ترسيخ حضورها داخل الممرات المائية الحيوية. ومن المعروف أن منطقة القرن الإفريقي تستضيف ١١ قاعدة عسكرية أجنبية، وتُعد جيبوتي أكثر الدول استضافة لهذه القواعد، كما أن الأسطول السادس الأمريكي ناشط بحرياً وعسكرياً في المنطقة^(٣٨).

ومن المرجح أن تتفاقم التوترات الإقليمية والدولية في البحر الأحمر، بسبب وجود السفن الحربية الروسية على طول الساحل السوداني، وقد يؤدي الوصول السهل إلى الإمدادات والذخيرة ومرافق الإصلاح والصيانة إلى تشجيع السفن الروسية على مضايقة السفن الحربية الأمريكية والسفن التجارية في خليج عدن، حتى وإن لم تسعَ إلى أن تكون معادية بأسلوب متعمد^(٣٩).

ومع ذلك، فإن وجود أسطول روسي في هذه الممرات الملاحية المزدهمة، التي تستخدمها قوات الناتو وكذلك أساطيل الدول الغربية والصين، يُضيف أبعاداً أخرى لحالة التعقيد الخاصة بحرية الملاحة في هذه الممرات، وربما يولد ذلك صراعات خطيرة بين القوى الفاعلة في منطقة القرن الإفريقي التي تضج بالأزمات والنزاعات والحروب الأهلية^(٤٠).

٤- تغيير معادلات الأمن الإقليمي: في ظل عسكرة البحر الأحمر والمخاوف المتزايدة من عسكرة جزره أيضاً، تتزايد الأعباء المفروضة على المنظومة الأمنية للبحر الأحمر، خاصة مع الوجود الإيراني والتركي المناوئ للمصالح العربية في القرن الإفريقي^(٤١).

ويمكن أن يؤدي إقامة القاعدة الروسية إلى تفاقم التنافس الروسي التركي حول كسب المزيد من النفوذ في القارة الإفريقية، على غرار ما حدث من استئجار تركيا لجزيرة سواكن في السودان، وإنشائها قاعدة عسكرية في الصومال، خاصة مع تباين مواقف البلدين بشأن بعض أزمات المنطقة، ومنها الأزمة الليبية،

(٣٧) «بوادر سبأق أميركي - روسي على السودان: واشنطن تزامم موسكو لتعزيز التعاون العسكري»، (صحيفة الشرق الأوسط، ٢١، ديسمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٨، يناير، ٢٠٢١م،

<https://cutt.ly/CjmLUKP>.

(٣٨) الشيخ، «القاعدة الروسية في السودان.. دلالات ورسائل».

(39) Trigg, "Russia and Sudan—New Naval Base Agreement a Sea Change for the Region."

(40) Trigg, "Russia and Sudan—New Naval Base Agreement a Sea Change for the Region."

(٤١) أمانى الطويل، «ماذا بعد قاعدة روسيا البحرية في السودان؟»، **Independent Arabia**، ١٥، ديسمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٧، يناير، ٢٠٢١م، <https://cutt.ly/UjmZHSJ>.

وفشل أنقرة حتى الآن في بناء قاعدتها البحرية في السودان، لأسباب منها علاقة الخرطوم الصاعدة مع الإمارات ومصر بعد الثورة السودانية^(٤٢).

من ناحية أخرى، يمكن أن يُسهم الحضور العسكري الروسي في السودان وإفريقيا عمومًا في دفع موسكو للقيام بدور الموازن الاستراتيجي بين أطراف المعادلة الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط. ونظرًا لعلاقة السودان في مرحلة ما بعد «البشير» المتميزة بدول الخليج العربية ومصر، فإن ذلك يعكس دلالة أخرى تتمثل في إمكانية وجود علاقات تعاون وثيقة بين روسيا ودول الخليج^(٤٣).

وتأمل موسكو في أن يُسهم تلاقي موقفها من الأزمات الإقليمية على غرار الأزمتين السودانية والليبية مع موقف بعض دول الخليج، في تعزيز الشراكة معها، وتطوير النفوذ التركي في المنطقة^(٤٤).

خاتمة

في ضوء ما سبق، يمكن القول أن الحضور العسكري الروسي في إفريقيا، وليس الاقتصادي فقط، مرشح للتنامي خلال الفترة المقبلة، ويمكن أن يُشكّل إنشاء قاعدة بحرية روسية في السودان، ركيزة أساسية لتوسيع نفوذها البحري في إفريقيا. ومع اقتراب السودان من استكمال انتقاله إلى الديمقراطية في عام ٢٠٢٢م، وتعزيز علاقاته مع الولايات المتحدة والسودان بأسلوب متزامن، سيسمح الوجود البحري لموسكو بالحفاظ على موطئ قدم دائم في البحر الأحمر، يكون منيعًا أمام رياح التغيير السياسي في الخرطوم.

(٤٢) فاطمة معطي، «بوتين في السودان.. القاعدة البحرية الروسية رسالة لأردوغان؟»، (لبنان ٢٤، ٣٠، نوفمبر، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٧ يناير، ٢٠٢١م، <https://2u.pw/Zwipu>

(٤٣) عبدالرحمن، «تمددات موسكو: ارتباطات القاعدة الروسية في «سواكن» بالتنافس الشرق أوسطي؟».

(٤٤) سامويل راماني، «يد موسكو في مستقبل السودان»، (Carnegie Endowment for international peace، ١١ يوليو، ٢٠١٩م). الاسترجاع في: ١٢ يناير، ٢٠٢١م، <https://cutt.ly/fjmNY0j>.

السودان: أزمة اقتصادية متفاقمة وحلول صعبة

د. سمر الباجوري - كلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة - القاهرة.

بعد فترة طويلة من الاضطرابات السياسية الداخلية، وقعت الأطراف السودانية المختلفة اتفاقية للسلام في مدينة جوبا عاصمة "جنوب السودان" في أكتوبر ٢٠٢٠ م. وهي الاتفاقية التي لاقت الترحيب والدعم الدولي والإقليمي، وإن كانت لا تزال تثير بعض الجدل على الصعيد الداخلي. وقد أعقبها في الشهر نفسه إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن رفع اسم السودان من القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب. وهو الأمر الذي من شأنه أن يمهّد الطريق للبدء في المعالجة الجادة الحتمية للأزمة الاقتصادية الطاحنة التي عاناها الاقتصاد السوداني في الآونة الأخيرة، والتي عصفت بمؤشرات الاقتصاد الكلية وجعلته في مواجهة مشكلات اقتصادية متداخلة ومتشابكة انعكست على الأوضاع السياسية والاجتماعية في الدولة. وتحاول هذه الورقة توصيف طبيعة الأزمة الاقتصادية السودانية بهدف تحديد السياسات التي يمكن من خلالها مواجهة هذه الأزمة وأهم سبل الخروج منها.

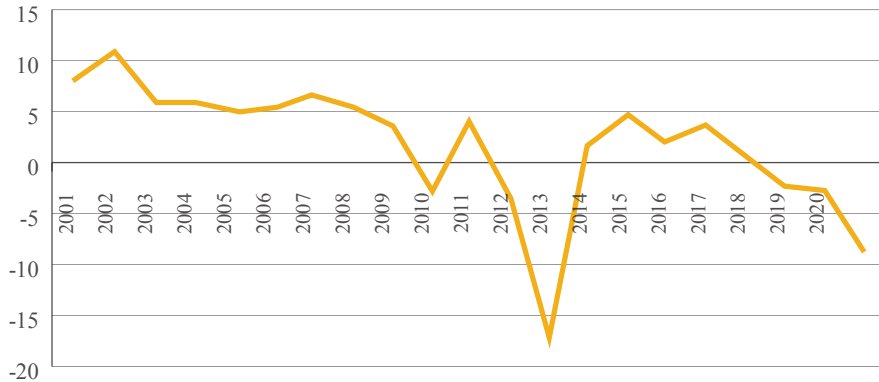
أولاً: ملامح الأزمة الاقتصادية وأبعادها في السودان

عانى الاقتصاد السوداني مؤخراً عديداً من الاختلالات الاقتصادية التي اتضحت صورتها منذ بداية ٢٠١٨ م مع التراجع الكبير والحاد في قيمة الجنيه السوداني والذي تسبب في أزمة أو عجز في توافر السلع والخدمات الأساسية في الدولة، وانعكس بصورة كبيرة على الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، خاصة الأنشطة الزراعية، وبالتالي مستويات المعيشة والدخل لنسبة كبيرة من السكان، خاصة مع اقتران ذلك بارتفاع معدلات التضخم بصورة سريعة، لتتجاوز معدلات الزيادة في أسعار السلع الغذائية الرئيسية، مثل القمح والسرجم من ١٥٠٪ إلى ٢٠٠٪ في نهاية عام ٢٠١٨ م.

وقد شهد السودان انكماشاً اقتصادياً، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي للدولة بمعدل ٢,٥٪ في ٢٠١٨ م، وكذلك ٢,٥٪ في ٢٠١٩ م. أما في ٢٠٢٠ م وفي ظل أزمة كوفيد-١٩ فقد استمر التدهور في المؤشرات الاقتصادية الكلية للسودان، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٨,٤٪ في هذا العام^(١).

(1) International Monetary Fund, "GDP per Capita, Current Prices Purchasing Power Parity; International Dollars per Capita," 2021, <https://www.imf.org/external/datamapper/PPPPC@WEO/SDN>.

والحقيقة أن هذا الاتجاه التنازلي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لم يقتصر على السنوات الأخيرة، بل إنه امتد منذ عام ٢٠٠٥م، وازدادت حدته بعد انفصال الشمال عن الجنوب وما ترتب عليه من تراجع حجم العائدات البترولية للدولة، ثم المشكلات والاختلالات الاقتصادية المزمنة في الاقتصاد السوداني، وفشل برامج الإصلاح الاقتصادي في الأعوام الأخيرة، وذلك كما يتبين في الشكل رقم (١). وقد شهد الاقتصاد السوداني تراجعاً متواصلاً في أداء القطاعات الاقتصادية الحقيقية والمتمثلة في الزراعة والصناعة، حيث تراجع معدل النمو السنوي الحقيقي للإنتاج الزراعي إلى أكثر من -٢٪ نتيجة تدهور سياسات التمويل والتسويق الزراعي، وكذلك انخفاض إنتاجية القطاع الزراعي. وكذلك قطاع الصناعة تراجع إنتاجه وإنتاجيته نتيجة تدهور الظروف الاقتصادية ومشكلات النقد الأجنبي وتوافر السلع الرأسمالية ومشكلات التمويل، حيث انخفضت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من ٧٪ مقارنة بـ ١٣٪ قبل عشر سنوات، كما أغلق حوالي ٤٠٪ من المنشآت الصناعية في السودان في السنتين الأخيرتين.



المصدر: معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان، قاعدة البيانات الإلكترونية لصندوق النقد الدولي، (يناير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: (٤، يناير، ٢٠٢١م)،

<https://www.imf.org/external/datamapper/PPPPC@WEO/SDN>

وبرؤية أكثر تفصيلاً للملامح الاختلالات الاقتصادية في السودان، يلاحظ أنها اختلالات على المستوى الداخلي، تتمثل في العجز المزمن والحاد في الموازنة العامة للدولة، من خلال سياسات اقتصادية خاطئة؛ إذ التوسع الكبير غير الحكيم في عملية طبع النقود، مما ترتب عليه قفزات كبيرة ومتوالية في معدلات التضخم وتدهور في قيمة الجنيه السوداني، مسبباً اختلالات خارجية في الاقتصاد السوداني، تمثلت في نمو العجز التجاري نمواً كبيراً، وظهور سوق الصرف السوداء.

فقد ارتفعت معدلات التضخم بصورة كبيرة في السودان، حيث تجاوز معدل التضخم السنوي للسودان ٦٣٪ عام ٢٠١٨م، ومن المتوقع أن يتجاوز ١٤٠٪ عام ٢٠٢٠م، وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي لتسجل واحداً من أعلى معدلات التضخم في العالم، وذلك كما يتبين في الشكل رقم (٢). ويرجع الارتفاع الكبير في معدلات التضخم على هذا النحو في السودان إلى الإفراط في طباعة الجنيه السوداني دون وجود أرصدة احتياطي نقدي لدى البنك المركزي مقابلة، وذلك بهدف توفير السيولة المطلوبة لتمويل العجز المالي بالدولة الناتج عن الإنفاق لصالح الإنفاق العسكري والاستهلاكي على حساب الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم والصحة أو الاستثمارات العامة في أوجه إنفاق غير تنموية، بالإضافة إلى زيادة فاتورة الدعم خاصة دعم المحروقات، وارتفاع مخصصات الأجور والمرتبات في الموازنة. حيث ارتفعت النفقات العامة في عام ٢٠١٩م وحده بنقطتين مئويتين لتبلغ نحو ١٨,٧٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدولة^(٢).

وفي المقابل انخفضت الإيرادات العامة خاصة الإيرادات الضريبية مع انتشار وزيادة معدلات التهريب الضريبي، حيث مثلت الإيرادات الضريبية عام ٢٠١٩م حوالي ٦٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي^(٣). وبلغت الإيرادات العامة عام ٢٠١٩م حوالي ٧,٧٥٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي، بانخفاض نقطة مئوية عن العام السابق، وهو من أقل معدلات الإيرادات العامة عالمياً^(٤)، وذلك كما يتبين في الشكل رقم (٣).

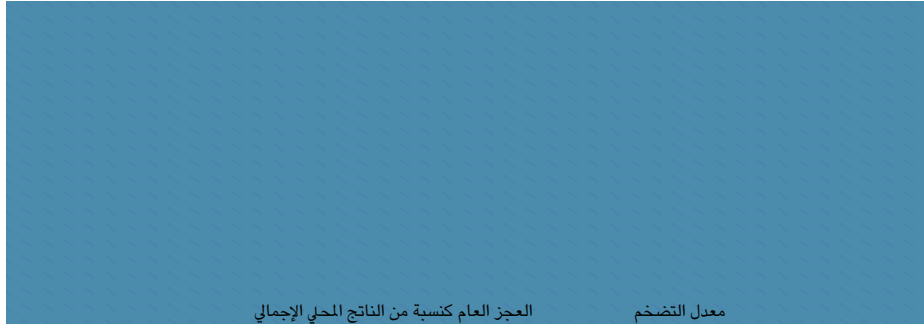
ونتيجة لذلك ارتفع العجز الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٨,٥٪ عام ٢٠١٨م، بعد أن كان حوالي ٣,٨٪ عام ٢٠١٥م، وذلك كما يتبين في الشكل رقم (٢). وهو ما صاحبه في الوقت نفسه عدم توافر بدائل تمويل لدى الدولة، سواء فيما يتعلق بالاقتراض الخارجي مع إدراج السودان في قوائم الإرهاب العالمية، وما ارتبط بذلك من تبعات اقتصادية، أو الاقتراض المحلي لتراجع كفاءة الجهاز المصرفي ومدى موثوقيته لدى المودعين وانخفاض معدلات سيولته، حيث ارتفعت نسبة السيولة إلى إجمالي الودائع البنكية من ٤٥٪ قبل ٢٠١٨م إلى حوالي ٧٩٪ في نوفمبر ٢٠٢٠م^(٥).

(2) International Monetary Fund, "Making Public Investment More Efficient," June 11, 2015, <https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2015/061115.pdf>.

(3) International Monetary Fund, "Sudan: Selected Issues; IMF Country Report No. 20/73," March 10, 2020, <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2020/03/10/Sudan-Selected-Issues-49255>.

(4) International Monetary Fund, Middle East and Central Asia Department, "Staff-Monitored Program—Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Sudan," October 23, 2020, <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2020/10/23/Sudan-Staff-Monitored-Program-Press-Release-Staff-Report-and-Statement-by-the-Executive-49837>.

(5) International Monetary Fund, "GDP per Capita, Current Prices Purchasing Power Parity; International Dollars per Capita."



المصدر: معدل التضخم السنوي و العجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في السودان ،قاعدة البيانات الإلكترونية لصندوق النقد الدولي، (يناير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: (٢٢، يناير، ٢٠٢١م)،
<https://www.imf.org/external/datamapper/PPPPC@WEO/SDN>

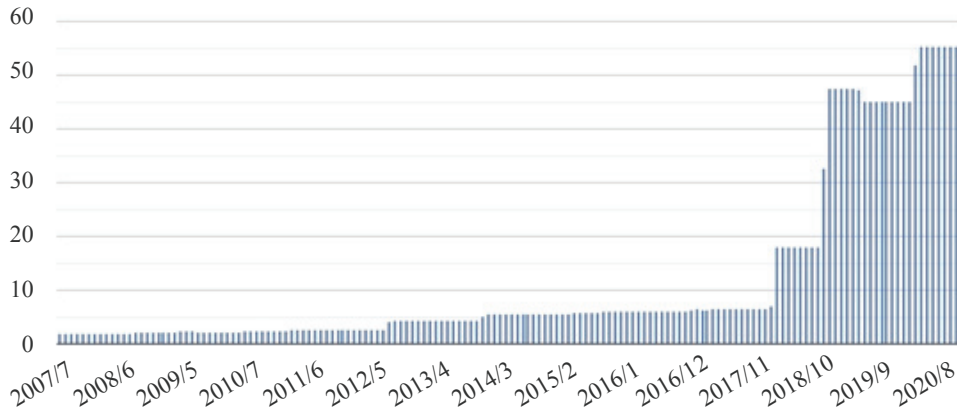


المصدر: تطور الإيرادات والنفقات العامة في السودان خلال الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٩ م، مؤسسة النقد الدولية، (أكتوبر ، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٢٢، يناير، ٢٠٢١م،
<https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2020/10/23/Sudan-Staff-Monitored-Program-Press-Release-Staff-Report-and-Statement-by-the-Executive-49837>

وبالنظر لمؤشرات الأداء الخارجي، فقد شهد الجنيه السوداني تدهورا كبيرا في قيمته مقابل الدولار من ٧,٠١ جنيه سوداني في يناير ٢٠١٨م إلى ٥٥,٣١١ جنيه سوداني في سبتمبر ٢٠٢٠م^(٦)، وذلك كما يتبين في الشكل رقم (٤). وفي ظل العجز في توفير النقد الأجنبي في الجهاز المصرفي السوداني والقنوات الرسمية لتبادل العملة وصل سعر صرف الجنيه السوداني في السوق الموازية (السوق السوداء) إلى حوالي ٢٣٠

(6) TheGlobalEconomy.com, "Sudan Economic Indicators," September, 2020, <https://www.theglobaleconomy.com/Sudan/>.

جنيهاً في سبتمبر ٢٠٢٠م، مقارنة بحوالي ١٢٠ جنيهاً في الفترة نفسها عام ٢٠١٩م. وقد أرجع عديد من الاقتصاديين هذا الارتفاع الكبير في سعر الصرف في السوق الموازية إلى زيادة عمليات المضاربات في هذه السوق خاصة من خلال شركات الاتصالات العاملة في السودان، حيث أصبحت هي أكبر مشترٍ للعملة الأجنبية في السوق الموازية. وقد بلغ حجم التعاملات في السوق السوداء أو السوق الموازية حوالي ٨٠٪ من إجمالي معاملات النقد الأجنبي في الدولة.

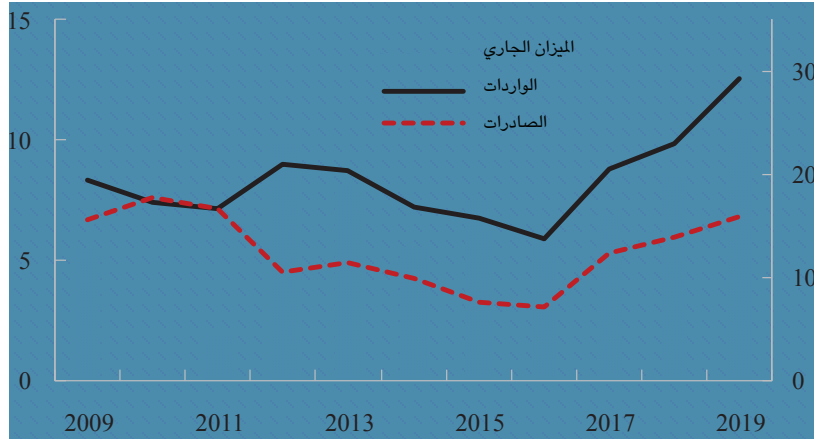


المصدر: تطور سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي، The Global Economy، (سبتمبر، ٢٠٢٠م)، لاسترجاع في: ٢٢، يناير، ٢٠٢١م، <https://www.theglobaleconomy.com/Sudan/>

أما فيما يتعلق بالعجز التجاري فقد تنامي العجز التجاري بصورة كبيرة في السودان، خاصة بعد الانفصال وخسارة الصادرات البترولية، والتي لم يحل محلها صادرات السودان التقليدية، ومنها الذهب الذي لم يتجاوز نسبة صادراته إلى الصادرات البترولية قبل الانفصال ١٨٪. وفي الوقت نفسه فإن تراجع القطاعات الإنتاجية في الدولة خلق مزيداً من الطلب على الواردات، مما أدى إلى تفاقم العجز التجاري وشكل ضغطاً إضافياً على سعر صرف الجنيه السوداني وساهم في تدهور قيمته. وقد بلغت قيمة العجز التجاري في السودان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٠,٧٩٪ عام ٢٠١٨م^(٧)، وذلك كما يتبين في الشكل رقم (٥). كذلك فقد انخفضت الاحتياطات النقدية لدى البنك المركزي السوداني إلى حوالي ١٩٠ مليون دولار عام ٢٠١٩م لتغطي ٣,٠ شهور فقط من الواردات، وهو ما أدى إلى عجز الدولة عن توفير الاحتياجات الأساسية لمواطنيها من الطاقة والكهرباء والسلع الغذائية^(٨).

(7) Unctad, "General Profile: Sudan," UNCTADstat, November 11, 2020, <https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/en-GB/729/index.html>.

(8) International Monetary Fund, Middle East and Central Asia Department, "Staff-Monitored Program."



المصدر: ميزان المعاملات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مؤسسة النقد الدولية، (أكتوبر، ٢٠٢٠م)، لاسترجاع في: ٢٢، يناير، ٢٠٢١م، <https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2020/English/1SDNEA2020003>.

وقد كانت لهذه الأزمة الاقتصادية انعكاسات كبيرة سواء اجتماعياً أو سياسياً؛ فقد ترتب عليها زيادة معدلات انعدام الأمن الغذائي في السودان، حيث وصل عدد الأفراد الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي في نهاية ٢٠١٨م إلى حوالي ٥,٧٦ مليون نسمة، وارتفعت نسبة السكان تحت خط الفقر إلى أكثر من ٤٦٪ من سكان السودان في العام نفسه. أما على الصعيد السياسي فقد ترتب على الأزمات الاقتصادية المتلاحقة تنامي وتيرة الاحتجاجات والاضطرابات الشعبية في السودان اعتراضاً على تردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الأسعار في نهاية ٢٠١٨م، والتي انتهت في أبريل ٢٠١٩م إلى إنهاء حكم البشير والإعلان عن إقامة انتخابات وتنظيم نقل السلطة.

ومؤخراً وبعد فترة طويلة من الاضطرابات السياسية الداخلية، وقَّعت الأطراف السودانية المختلفة اتفاقية للسلام في مدينة جوبا عاصمة "جنوب السودان" في أكتوبر ٢٠٢٠م. وهي الاتفاقية التي لاقت الترحيب أو الدعم الدولي والإقليمي، وإن كانت ما زالت تثير بعض الجدل على الصعيد الداخلي. وأعقبها في الشهر نفسه إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن رفع اسم السودان من القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب. إلا أن المؤشرات الاقتصادية لا تزال بالتأكيد في وضع حرج، خاصة مع استمرار الارتفاع الكبير في معدلات التضخم، والذي بلغ مؤخراً أكثر من ٢٧٠٪، والتدهور في قيمة الجنيه السوداني الذي وصل سعره في السوق الموازية إلى حوالي ٣١٠ مقابل الدولار الواحد في يناير ٢٠٢١م، وهو الأمر الذي يلقي بظلاله الكثيفة على المستويات المعيشية في الدولة، التي يعاني أكثر من ٦٥٪ من سكانها الفقر، وتعتمد في أكثر من ٦٠٪ من احتياجاتها الأساسية على الأسواق الخارجية.

ثانياً: سبل الخروج من الأزمة

في ضوء اتفاقية السلام الأخيرة وما تبعها من رفع لاسم السودان من قوائم الدول الراعية للإهاب، فمن المتوقع أن يحصل السودان على قروض دولية، وأن يتفاوض لخفض ديونه البالغة ٦٠ مليار دولار وترتفع أو تزداد قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية خاصة في قطاع الزراعة^(٩).

من خلال العرض السابق لملامح الاقتصاد السوداني في الآونة الأخيرة، يمكن تلخيص ملامح الأزمة الاقتصادية في السودان في بعدين رئيسين، يتمثل البعد الأول في الاختلالات الداخلية الناجمة عن وجود فجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي، والتي ترتب عليها ارتفاع معدلات التضخم بصورة كبيرة في الدولة. بينما يتمثل البعد الثاني في الاختلالات الخارجية المتمثلة في العجز التجاري وتشوهات سوق سعر الصرف. لذا، فإن رسم سيناريوهات أو خطط للخروج من هذه الأزمة الاقتصادية يعتمد على نوعين من السياسات: سياسات قصيرة ومتوسطة الأجل تهدف إلى علاج الأعراض المرتبطة بالأزمة، مثل ارتفاع معدل التضخم أو تشوهات سعر الصرف. وسياسات طويلة الأجل تهدف إلى علاج المشاكل أو الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد السوداني نفسه من خلال ضبط الإنفاق الجاري وحل مشكلات اختناقات العرض ودفع عجلة الإنتاج في القطاعات الاقتصادية الحقيقية.

أ) في الأجل القصير والمتوسط:

- ترشيد الإنفاق العام وإعادة توزيع أولوياته وتوجيهه إلى الخدمات العامة الاجتماعية، مثل التعليم والصحة. وليس الإنفاق السيادي والأمني والحكومي الاستهلاكي على النحو الذي حدث في الميزانية التي اعتمدت لعام ٢٠٢١م، حيث استحوذت تلك البنود على أكثر من ٦٠٪ من الموازنة.
- تعزيز جهود مكافحة الفساد والحوكمة وإصلاح بيئة الاستثمار والأعمال. خاصة بمعرفة أن جزءاً كبيراً من المشكلة الاقتصادية في السودان يرجع بالأساس إلى ارتفاع معدلات الفساد وضعف الأداء الحكومي وغياب الشفافية والحوكمة.
- تبني سياسات تهدف إلى القضاء على سوق الصرف الموازية ومنع وتجريم إتمام المعاملات الاقتصادية العامة والخاصة أو أي مدفوعات أو مخصصات بالعملات الأجنبية.
- ترشيد الإعفاءات الضريبية وتعبئة الموارد العامة من خلال إصلاح السياسات الضريبية ومواجهة مشكلة التهرب الضريبي من جهة كبر حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدولة فحوالي ٨٢٪ من الشركات العاملة في السودان لا تزال خارج مظلة وزارة المالية^(١٠).

(٩) أماني الطويل، «قراءة في اتفاقية السلام السوداني»، (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، آفاق استراتيجية، العدد الأول، ص ٣٥-٣٨، نوفمبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٢٢، يناير، ٢٠٢١م.

<https://2u.pw/sC8hZ>.

(10) International Monetary Fund, "Sudan: Selected Issues; IMF Country Report No. 20/73."

- إصلاح القطاع المصرفي وإعادة ثقة المودعين في كفاءة هذا القطاع بهدف تعبئة المدخرات المحلية وتوفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية. ولعل من أهم محددات هذا الإصلاح تعزيز استقلالية البنك المركزي السوداني والتوقف عن التوسع في طباعة النقود دون غطاء نقدي.
 - تنفيذ سياسات تدعم تحقيق الشمول المالي والذي يعد متديناً للغاية في السودان، فحوالي ١٥,٣٪ فقط من سكان السودان البالغين من لديهم حسابات بنكية. والذي يساعد بدوره على تعزيز الرقابة على حركة النقد وتحديد أولويات الدعم والتغلب على مشكلات نقص السيولة، والتي تعتبر من الأسباب المحورية في ارتفاع معدلات التضخم. ومن أبرز السياسات التي يناهز بها الاقتصاديون في هذا الصدد تغيير العملة لامتصاص السيولة المتسربة خارج النظام المصرفي والتي قدرها البعض بحوالي ٩٠٪ أي نحو ٩٠ تريليون جنيه سوداني.
 - إصلاح سياسات الدعم الحكومي وتوجيه قدر أكبر من الدعم من دعم الاستهلاك إلى دعم الإنتاج.
- ب) في الأجل المتوسط والطويل:**
- إصلاح هيكل الاقتصاد السوداني إصلاحاً يهدف إلى تحديث قطاع الزراعة وزيادة القيمة المضافة للمنتجات السودانية، من خلال تطوير قطاع الصناعة وتشجيع الاستثمارات في هذا القطاع.
 - تنويع الهيكل الاقتصادي السوداني من خلال تبني سياسات تهدف إلى تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في قطاع الصناعة وغيره من القطاعات الاقتصادية غير التقليدية، والتي تساعد على تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص وظيفية أكثر.
 - تقليص العجز التجاري المزمّن من خلال زيادة تنافسية الصادرات السودانية وترشيد الواردات الاستهلاكية وغير الأساسية، وتقديم حوافز ضريبية وغير ضريبية إلى القطاعات الإنتاجية التي تستهدف الأسواق الخارجية.
- وفي النهاية، تجدر الإشارة إلى أن نجاح أي خطط أو استراتيجيات اقتصادية يجب أن يقترن بسياسات تهدف إلى حل المشكلات الأخرى غير الاقتصادية، المتعلقة بالفساد وغياب الشفافية وإعمال القانون والمحاسبية وغيرها من العوامل التي تؤثر في كفاءة تنفيذ أي سياسات اقتصادية وتعيقها عن تحقيق أهدافها.

